







# رفع الأستار

عَنْ مَحْيَا مَخْدَرَاتٍ طَلَعَةِ الْأَنْوَارِ  
شرح الرأى لفوز على الصراط  
حسن محمد الساط

الاستاذ والمدرس بالمسجد الحرام

غفر الله له ولوالديه وأحسن

اليهما واليه آمين

---

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الرابعة

---

يطلب من

مكتبة عمر عبد الكريم الباز

ومكتبة النهضة العربية بباب السلام بمكة المكرمة

---

طُبعت بالمطبعة الموسمية بشارع محمد علي بمصر



١٢٩٤  
ع

الطبعة الرابعة

١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

اللهُ امراً سَمِعَ مَقَالِي فَوَعَاها فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا

« حديث شريف »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی الله علی سیدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله العزيز القوى الشكور ، المشهورة نعمه الجزيلة فلا يحجبها إلا غمر أو معاند كفور ، الذي رفع أهل العلم وجعل لهم ألوية من نور ، ودبجهم بمعرفة الصحيح من السقيم على عمر الايام والدهور ، وأوقفهم على تمييز الطيب من الخبيث ، وفضلهم على كثير ممن خلق في القديم والحديث ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أنتظم بها في سلك من اتبع سبيل الرشاد ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله خير الوری وأفضل الزهاد ، الذي بلغنا في الخبر الصحيح الذي لا منازع له ولا مدافع ، نضر الله امراً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فربّ مبلغ أوعى من سامع ، ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الكرام الذين بذلوا النفس والنفس في تشييد هذا الدين فأضحت أصوله ثابتة محكمة بواضح التمكن .

أما بعد : فانه لما كانت المهم في هذا الزمان قاصرة الذيل ، ولها إلى المختصرات انعطاف وميل ، وكان مختصر ألفية الحديث المبسّم بعطلة الانوار ، قد عظم وقعه وعم نفعه في جميع الاقطار ، لما احتوى عليه من زبدة ما في ، ألفية العراقي ، وإخلاص مؤلفه الذي نال في هذا الفن أعلى المراتب ، منحه في ذهني القاصر ، وفي السقيم القاتر ، أن أنطلق على هذا المختصر الجميل ، بوضع شرح عليه ليس بالقصير ولا بالطويل ، يكون مناسباً لحال أهل هذا الزمن ، الذي قل فيه العلم وصار كل من ينتسب اليه عند العامة بمتن ، وعمدتي في هذا الشرح على كتب الفن المشهورة فيه كألفية الحافظ العراقي وشروحها ، وتدريب الراوي للحافظ السيوطي الذي هو في الحقيقة

شرح لتقريب الإمام النووي خاصة ولكتب الفن عامة ، وعلى شرح الناظم سيدى عبد الله المسمى بهدى الابرار ، وإياه أعنى بالهدى عند نقل شيء منه أو نسبة شيء إليه وغير ذلك مما تجده معزواً هنا ، وقد اخترت أن أجعله مزجاً مع النظم رجاء أن يُقرَّب اجتناء معانيه ويذلل صعاب مبانيه ، على أنى لم أبرز فى هذا الميدان مدعياً أنى من أهل هذا الشأن ، غير أنى متشبه بمن على هذا الطريق عوّل ، متمثل بما أنشد الاول :

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم      إن التشبّه بالكرام فلاح  
وما أبرئ نفسي من وقوع خطأ فيه أو خلل ، فانى محل كل نقص وزلل ،  
وعلى الله الكريم فى نجاح أمورى عولت ، وفيما أنا بصدد استعنت واعتمدت  
وقد استحسنت أن أذكر قبل الشروع مقدمة فى حد الفن وموضوعه وفائدته  
وواضعه ، وغير ذلك مما يتعلق بهذا العلم ليكون الشروع فيه على وجه  
البصيرة فقلت :

## المقدمة

اعلم أن هذا الفن يسمى عندهم بمصطلح الحديث بفتح اللام : أى ما اصطلاح عليه أهل الحديث وصار علماً مستقلاً . وهو ينقسم إلى قسمين : أحدهما يسمى علم الحديث دراية ؛ أى من جهة الدراية والتفكير . وثانيهما يسمى علم الحديث رواية ؛ أى من جهة الرواية والنقل . أما الاول فأحسن ما قيل فى حده ؛ إنه علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من صحته وحسن وضعف وعلو ونزول ، ورفع وقطع ، وكيفية التحمل والاداء (١) ؛ وصفات الرجال من عدالة وفسق وغير ذلك (٢) . فقوله علم بقوانين ؛ أى بقواعد وضوابط إذ الثلاثة مترادفة ، وهى جمع قانون : وهو أمر كلّى ينطبق على جميع جزئياته

---

(١) كسماعه الحديث من الشيخ وقراءته عليه ، وهى دلائل فى أحوال السند فتكون مجرورة عطفاً على النصحة لترجع كلها إلى موضوع واحد .  
(٢) أى مما هو على نمط ما ذكر كالرواية بالمعنى وطبقات الرجال وكيفية الكشف .



ليُعرف أحكامها منه وذلك كقولهم كل حديث اشتمل على اتصال السند والعدالة والضبط ، وخلا عن الشذوذ وعن العلة القاذحة فهو صحيح ؛ وكقولهم : كل ما اختلف فيه شيء من ذلك فهو ضعيف . والمراد بأحوال السند والمتمن العامة لهما والخاصة بأحدهما ؛ فتقوله من صحة وحسن وضعف عامة لهما ، وقوله وعلو ونزول خاصة بالسند ، وقوله ورفع وقطع خاصة بالمتن .

والسند : هو الإخبار عن طريق المتن من قولهم : فلان سند بالتحريك أى معتمد لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه ، أو هو مأخوذ من السند باسكان النون وهو ما ارتفع وعلو من سفح الجبل ؛ لان المسند بكسر النون وهو الراوى يرفعه إلى قائله .

وأما الإسناد : فهو رفع الحديث إلى قائله وكثيراً ما يستعمل السند والاسناد لمعنى ، ومن ثم قال ابن جماعة كما في التدريب : المحدثون يستعملون السند والاسناد لشيء واحد .

والمتن : ما انتهى إليه السند ، مأخوذ من المعانة وهي المباحدة في الغاية لانه غاية السند أو من تمتد الكباش إذا شقت جلدته بيضته واستخرجتها فكان المسند استخراج المتن بسنده ، أو من المتن بضم الميم وسكون المثناة من فوق : وهو ما صلب وارتفع من الارض ، لان المسند يتقوى بالسند ويرفعه ، وليعلم أن السند هو سلسلة رواة الحديث لا كل واحد منهم على انفراده ، لان السند يتصف بما لا يتصف به الواحد كالاتصال والانقطاع وتعبير بعضهم برجال الاسناد جرى على الغالب وإلا فهو يشل النساء . وأخصر من هذا الحد أن يقال : علم يعرف به أحوال الراوى والمروى من حيث القبول والرد . وأما موضوعه : فهو الراوى والمروى من حيث القبول والرد . وفائدته معرفة ما يقبل ويرد من ذلك . وواضعه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الشهير بالرامهرمزي ، بفتح الميم وضم الهاء وسكون الراء اثنتا عشرة وضم الميم الثانية ، وهذا هو المعول عليه الذي ذكره

[القسطلاني (١)] ونبه عليه العلامة عبد الهادي المشهور بنجا الاياري في نيل الاماني لا محمد بن مسلم بن شهاب الزهري كما ذكره العدوي في حاشية النخبة ، بل هو واضح علم الحديث رواية كما سيأتي . قال الحافظ ابن حجر وهو - أي الرامهرمزي - أول من صنف في اصطلاح هذا الفن فعمل كتابه المحدث الفاصل بكسر الدال المشددة والصاد لكنه لم يستوعب والحاكم أبو عبد الله النيسابوري بفتح النون لكنه لم يهذب ولم يرتب ، وتلاه أبو نعيم الاصبهاني بضم نون نعيم فعمل على كتابه مستخرجاً وأبقى فيه أشياء للمتعبق ؛ ثم جاء بعدهم الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الشيرازي بالخطيب البزازي ، فعمل على قوانين الرواية كتاباً سماه الكفاية وفي آدابها كتاباً سماه : [ الجامع لآداب الشيخ والسامع ] ، وقلَّ فنٌّ من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً فكان كما قال الحافظ أبو بكر ابن نقطة بضم فسكون : كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه ؛ ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم نصيب ، فجمع القاضى عياض كتاباً سماه [ الالماع ] إلى أن جاء تقي الدين أبو عمرو عثمان المعروف بابن الصلاح فجمع كتابه المشهور بالمقدمة ، فهذب فنونه وأملأه شيئاً فشيئاً واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره فلهذا عكف الناس عليه ، فكم من ناظم ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومتصر جزاءهم الله تعالى خيراً .

( ١ ) القسطلاني : هو بضم القاف وسكون الين وضم العاء للمهلة وتثنية اللام ، وهو صاحب « إرشاد السارى على البخارى » كذا أخذناه عن المشايخ شرقاً وغرباً ، ووجدناه بخط من يقتدى به اه من الهدى - قالت : وهو العلامة أحمد بن محمد القاضي المولود سنة ٨٥١ هـ والمتوفى سنة ٩٢٣ يوم دخول السلطان سليم مصر ، ودفن على الامام العيني شارح البخارى بقرب الأزهر ، نعمدنا الله وإياه برحمته وما ألفت قول بعضهم في شرحه على متن البخارى :

تطالبنى بجمع الكتب تسمى	وفيهما لذنا بصري وسمعي
قلت لها الدفاتر ليس تحصى	وما رمتيه يقصر عنه وسعي
نعم شرح الامام القسطلاني	له في النفس وقع أى وقع
إذا ظفرت به كفاى يوما	ظفرت بمفرد يأنى بجمع اهـ .

وأما الثاني أعني علم الحديث رواية ؛ فيحتمل بأنه : علم يشتمل على ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً : أى يشتمل على رواية ذلك في نقله وضبطه وتحرير ألفاظه . وموضوعه ذات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله وتقاريراته . وقائده الاحتراز عن الخطأ في نقل ذلك وواضعه محمد بن شهاب الزهري في خلافة سيدنا عمر بن عبد العزيز : أى أنه أول من دونه وجمعه بأمر سيدنا عمر بن عبد العزيز ، فانه كتب إلى أهل الآفاق : أن انظروا إلى ما كان من حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو سنته فاكتبوه فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولكونه لم يجمع في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دخله الضعيف ، ولو جمع في زمنه لكان مضبوطاً مثل القرآن ، ثم هنا ألفاظ تدور على ألسنة المحدثين وينبغي معرفتها وهي : السنة والخبر والآثر والطالب والمحدث والحافظ والحجة والحاكم والمسند أما السنة : فهي لغة الطريقة ؛ واصطلاحاً : ما أضيف للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، فهي على هذا مرادفة للحديث بالمعنى المتقدم ، وقيل الحديث خاص بقوله وفعله والسنة عامة .

وأما الخبر لغة : فهو ضد الإنشاء ، واصطلاحاً : قيل مرادف للحديث بمعناه الاصطلاحي ، وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ؛ ومن ثم قيل لمن يشتغل بالحديث محدث وبالتواريخ ونحوها إخباري ، وقيل الحديث أخص من الخبر ، فكل حديث خبر ولا عكس . وأما الآثر فهو لغة : بقية النار ونحوها ، واصطلاحاً : قيل مرادف للحديث كما قال النووي : إن المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالآثر ، ولذا يسمى المحدث أثرياً ، وبهذا المعنى سمي الحافظ الطحاوي كتابه بشرح معاني الآثار ؛ مع أنه شرح فيه الأحاديث المرفوعة أيضاً . قال العلامة الشيخ عبد الحى الككنوي في ظفر الأمان في مختصر الجرجاني : وللطبري كتاب سماه [بتهديب الآثار] ، مع أنه مخصوص بالمرفوع وما ذكر من الموقوف فبطريق التبعية . وقال فقهاء خراسان : الخبر هو المرفوع والآثر هو الموقوف ، ومنه تسمية الامام محمد بن الحسن الشيباني كتابه الذي ذكر فيه الآثار الموقوفة بكتاب

الآثار ، ولعل وجهه أن الأثر هو بقية الشيء والخبر ما يخبر به .  
فلما كان قول الصحابي بقية من قول المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم  
وكان أصل الأخبار ، إنما هو عنه عليه الصلاة والسلام ناسب أن يسمى قول  
الصحابي أثراً وقول المصطفى خبراً .

والطالب هو مريد فن الحديث الشارع فيه بحيث لم يصل إلى مرتبة الشيخ  
والمحدث من عرف رجال الرواية والمروى في الذي حدث به .  
والحافظ من حفظ مائة ألف حديث متناً وإسناداً عالماً بأحوال روايتها  
من تاريخ وفاة وجرح وتعديل .

والحجة من حفظ ثلاثمائة ألف حديث متناً وإسناداً كذلك .  
والحاكم من أحاط علمه بكل ما روى عن النبي ﷺ .  
والمستند بكسر التون هو من يروى الحديث بإسناده سواء كان عنده  
علم به أو ليس له إلا مجرد رواية ، وهو أدنى رتبة من الحافظ والمحدث .  
وللناظم رحمه الله تعالى في غرة الصباح فيما يلزم لطالب معرفة صحيح  
البخارى من الاصطلاح :

وراعب مبتدئ . ذو الطلب	والشيخ كالإمام في ذا المذهب
كذا المحدث الذي قد كمل	من كل أستاذ لدى من عقلا
ومن حوى مائة ألف مطلقاً	عليه لفظ حافظ قد أطلقا
والحجة الذي بما قد سلفا	وزيد مثليه يرى متصفا
والجرح والتاريخ والتعديل	فيما روى يلتزم التليل
ومن أحاط علمه بكل ما	روى يسمى حاكماً فتلعلما
وناقل الحديث بالإسناد	يدعونه الراوى بلا انتقاد

قال الراوى في شرحه المسمى [ نيل النجاح على غرة الصباح ] إن الحاكم  
عندهم من أحاط علمه بكل ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من صحيح  
وحسن وضعيف وموضوع وليس وراءه ولا بعده مرمى كالحاكم  
أبي عبد الله محمد النيسابورى صاحب المستدرک على الصحيحين اهـ .  
وقوله مطلقاً : أى متناً وإسناداً ؛ والراوى في النظم هو المسند المذكور

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( الْحَمْدُ لَهُ هُوَ الْمَلِكُ الْإِيَّاهُ نَعْبُدُ وَنَسْتَعِينُ )

[ فائدة ] قال المناوى : أخرج ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل عن الزهري أنه قال : لا يولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة .  
ثم أراد الناظم أن يتبدى كتابه أو لا بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبر ، وفي رواية « فهو أقطع » ، وفي أخرى « فهو أجزم » ،  
والمعنى على كل أنه ناقص وقليل البركة ؛ فهو وإن تم حسا لا يتم معنى فقال ( بسم الله الرحمن الرحيم ) وأراد أن يتبدى ثانيا بالحمدلة ابتداء إضافيا ؛ وهو الذي لم يسبق بشئ من المقصود خلاف الحقيقي ، وهو الذي لم يسبق بشئ ما . تأسيا بالقرآن وعملا بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » فقال ( الحمد ) هولعة : الوصف بالثناء على الجميل الاختيارى سواء كان في مقابلة نعمة أم لا ، سواء تعلق بالفضائل أى الصفات التى لا يتعدى أثرها للغير كالحسن ، أم بالفواضل : أى التى يتعدى أثرها للغير كالشجاعة والإنعام .  
واعلم أن الحمد على تلك الفضيلة باعتبار ما ينشأ عنها وهو اختيارى كالإقدام على الممالك فى الشجاعة . وعرفا فعل يبنى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منما ، سواء كان قولاً باللسان بأن يثنى عليه به ، أو اعتقاداً بالجنان بأن يعتقد اتصافه بصفات الكمال ، أو عملاً وخدمة بالأركان والجوارح أن يجهد نفسه فى طاعته ، فبرده : أى محله عام ، ومتعلقه : أى السبب الباعث عليه وهو النعمة خاص قال :

وما كان شكرى وإفياً بنوالم

أفادتكم النعماء منى ثلاثة يدى ولسانى والضمير المحجبا

(أَحْمَدُهُ لَمَّا لَدَى نِعْمَةٍ رَبَّتْ وَبَانَ فَضْلُهُ وَحِكْمُهُ)  
(مُعْتَرِفًا لَهُ بِالِاخْتِصَاصِ وَمَا حَوَّتْهُ سُورَةُ الْإِخْلَاصِ)  
(سُلْطَانَهُ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ رَبُّ الْجَلَالِ وَعَلَى الْعَلَامِ)

(فه) هو علم على الذات الواجب الوجود الموصوف بجميع صفات الكمال، وهو أعرف المعارف على الإطلاق (هو المعين) مأخوذ من العون وهو الظهور والإقذار على الأمر، وتعريف الجزأين يفيد الحصر: أى لا يعين فى أمور الدنيا والآخرة إلا هو؛ كما أن تقديم المفعول فى قوله (إياه نعبد ونستعين) يفيد: أى لا نعبد ولا نستعين فى أمور الدنيا والآخرة إلا إياه .

ولما حمد الله تعالى بالجملة الاسمية المفيدة للدوام والاستمرار؛ أراد أن يحمده ثانيا بالجملة الفعلية المفيدة للتجدد فقال :

(أَحْمَدُهُ) بفتح الميم من باب فهم. (لما لدى) بادغام الياء المقلوبة ألفا فى ياء المتكلم: أى عندى (نعمة) هى بكسر ففتح جمع نعمة . كل ما أنعم به عليك ؛ ولما : بمعنى حين داخله على الفعل الذى هو (ربت) بفتح الباء المخففة: أى أحمدته لما ربت : أى نمت وزادت عندى نعمة تعالى . (وبان) أى ظهر (فضله) على (وحكمه) بكسر ففتح جمع حكمة : تطلق على القضية الصادقة؛ ومنه حديث ابن عباس رفته د إن من الشعر حكما ، رواه الترمذى : أى قضايا صادقة؛ واختار المصنف الحمد المقيد على المطلق لوروده فى القرآن كثيرا؛ ولأنه فى مقابلة نعمة فهو واجب وثواب الواجب أعظم من ثواب غيره (معترفا) أى أحمدته تعالى حال كونه معترفا: أى مقرا (له بالاختصاص) أى باختصاصه تعالى بصفات الألوهية والتأثير فى كل حادث (و) باختصاصه تعالى بجميع (ما حوته) أى اشتملت عليه (سورة الاخلاص) السورة التى هى دقل هو الله أحد، من أحدية وصمدانية، ونفى الوالد والولد ونفى الشبيه والنظير. والصمد: الذى يصمد أى يقصد فى الحوائج على الدوام (سلطانه) أى ملكه وقهره (فى الأرض) أى عليها (و) على (السماء)

(ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مَنْ أَيْدَا بِأَحْسَنِ الْحَدِيثِ أَعْنَى أَحْمَدًا)

وما فيه من قال الله تعالى : دَوْهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُهُ وَفِي الْأَرْضِ  
إِلَهُهُ ، (رب) أصله رب بفتح الباء الأولى وهو الإله ، ويطلق على خمسة  
عشر معنى جمعها السجاعي في قوله :

قريب محيط مالك ومدبر مرب كثير الخير والمولى للنعم  
وخالقنا المعبود جابر كسرنا ومصلحنا والصاحب الثابت القديم  
وجامعنا والسيد احفظ فهذه معان أتت للرب قانع لمن نظام

[لطيفة] في لفظ رب خصوصية لا توجد في غيره من أسمائه تعالى ، وهي  
أنك إذا قرأته طرداً كان من أسمائه تعالى ، وإن قلبته كان من أسمائه تعالى :

(الجلال) أى العظمة (وعلى) بتخفيف الباء للوزن والأصل التشديد ؛  
أى مرتفع (العلاء) أى الرفعة وهو بفتح العين ، ودوداً ويقصر إذا ضمت العين .  
(ثُمَّ صَلَاتُهُ) هى من الله تعالى تشریف وتكرمة ، ومن الخلق طلب ذلك له  
والمراد طلب الزيادة لا طلب أصل الصلاة . قال ابن حجر كما فى شرح الدلائل  
للقياسي : وهذا أولى الأقوال ، وعلم من هذا أن جملة الصلاة إنشائية معنى : أى  
أطلب من الله تعالى أن يعصلى (على من أيداً) بالبناء للفاعل لا تنفاء عيب  
السناد الذى هو وقوع الكسرة مع الفتحة والالف فيه لاطلاق القافية والمائد  
محذوف : أى أيداه وقواه (بأحسن الحديث) الذى هو القرآن قال تعالى  
دَائِمُ نَزْلٍ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ، وتأيد به بالقرآن كونه حجة له على كل من  
خالفه لا يجازه الخلق وخروجه عن البشر قال أبو بصير رحمه الله تعالى :

ردت بلاغتها دعوى معارضها رَدَّ الْغُيُورُ يَدَ الْجَانِي عَنِ الْحَرَمِ  
(أعنى) بمن أيداه الله تعالى (أحمداً) صلى الله عليه وسلم والالف فيه  
للإطلاق .

[ تنبيه ] نقل العلامة الخطاب عن بعض المتأخرين من الشافعية أنه حذر

(قُطِبَ الدُّجُودُ وَكَذَا سَلَامٌ لَمْ يَكْتَبْهُ لِكُنْهِهِ الْإِنَامُ)  
(وَيَدْخُلُ الْآلُ بِذَلِكَ أَهْلُ النَّسْرِفِ وَنَحْبُهُ وَمَنْ تَلَا مِنْ السَّلَفِ)

من استعمال لفظ التصلية بدل الصلاة ، وقال إنه موقع في الكمر لمن تأمله لأن التصلية الإحراق ، ثم نقل : أي البعض عن الدلالة علاء الدين الكنانى المالكى أن العرب لم تفه قط بأن تقول في الدعاء أو الصلاة الشرعية أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم صلى تصلية ؛ وإنما يقولون صلى صلاة بعد أن نقل عن النسائي وابن المقرئ أنه وقع في كلامهما التعبير بالتصلية . ونقل الشهاب الخفاجى فى حاشيته على البيضاوى جواز ذلك عن ثعلب وابن عبد ربه . قال الشهاب : وإنما لم يذكره أهل اللغة لعادتهم فى عدم ذكر المصادر القياسية . قال المصنف فى روضة النسرین فى الصلاة على النبي الأمين .

تصلية فى حقّه تجتنب والنسائي يميزها وثلث  
والأولى المنع لما يورم لفظ التصلية من الإحراق فحسمت تلك المادة كالنهي عن التكني أبى القاسم ، وكانهى عن قوله : راعنا ؛ لتلا يتوصل المالحد بتلك الألفاظ إلى مقصده الخبيث .

(قطب) فى الأصل جديدة قائمة تدور عليها الرحى والمراد به هنا سيد القوم الذى يدور عليه أمرهم : أى هو سيد من فى (الوجود) من المخلوقين (وكذا) مع صلواته عليه (سلام) موصوف بكونه (لم يكتبته) بالبناء للفاعل واللام زائدة فى قوله (لكنه) أى لم يتصور كنهه أى حقيقة ذلك السلام (الإنام) اعظمته ؛ وأصل السلام الأمان ؛ والمراد تأمينة صلى الله عليه وسلم بما يخاف على أمته لانه معصوم ؛ نعم يخاف الله خوف مهابة وإجلال . إذ هو أشد الناس قرباً إلى الله تعالى . (ويدخل الآل) والمراد بهم هنا أمة الاجابة ؛ لأن المقام مقام دعاء يطلب فيه التعميم .



(وَبَعْدُ : فَاللهُ يُعَيِّنُ مَنْ نَوَى نَشْرَ آيَاتِهِ فِي وَقْتِهِ قَدْ انْطَوَى)

واعلم أن آل في الآل عوض عن المضاف إليه وهو الضمير العائد عليه صلى الله عليه وسلم . والصحيح جواز إضافة آل إلى الضمير خلافاً للكسائي والزبيدي وأبي جعفر ابن النحاس حيث قالوا : إن إضافته إلى الضمير من لحن العامة : أي فلا يقال على مذهبهم صلى الله عليه وآله ؛ وإنما يقال وأهله أو آل محمد . قال النووي في المجموع : إن الكسائي أول من قال به وليس بصحيح لأنه لا قياس بعضده ولا سماع يؤيده . ويشهد للصحيح قول عبد المطلب :

وانصر على آل الصلي ب وناصره اليوم آلك

يعنى قريشاً وكانت العرب تسميهم آل الله لكونهم أهل البيت (بذا) أي في هذا المذكور من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم . والمراد بالشرف في قوله (أهل الشرف) شرف الايمان (وصحبه) بالرفع عطفاً على الآل وهو اسم جمع لصاحب عند سيويه وهو الراجح بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة ولو لحظة اجتماعاً متعارفاً مؤمناً به ومات على ذلك . (و) كذا يدخل في الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (من تلا) أي من تبع الصحب (من السلف) بفتح السين واللام وهم التابعون وأتباعهم . وقيل من قبل الخمسمائة والخلف من بعدهم . (وبعد) هو من الظروف المبينة على الضم لحذف المضاف إليه مع نية معناه . أي وبعد البسلة والحمدلة والصلاة والسلام على البشير النذير (فالله يعين) ويصح أن يكون بعد ظرف زمان باعتبار النطق ومكان باعتبار الرقم . قال شيخنا السيد الشريف أحمد بن المأمون البلخي رحمه الله تعالى في شرح نور السراج المسمى بالابتهاج عن العلامة الزرقاني في شرح المراهب : ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : أما بعد في خطبه كما روى ذلك أربعون صحابياً . قال بعض النافعية يستحب الاتيان بها في الخطب

( مِنْ كُلِّ فَنٍ تُجْتَنَى ثِمَارُهُ مُطَرِّدًا فِي شَرِّ عَنَا أَنْهَارِهِ )

والمكائبات اقتداء بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وهو مذهبنا أيضاً . قلت ويمتد للناظم بضرورة النظم ولا عذر لمن يتركها في خطبة كتاب ونحوه ، لأن الخير كل الخير في الاقتداء بما جاء به المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم . وكان الامام مالك رحمه الله تعالى كثيراً ما يتمثل بقول بعضهم :

وخير أمور الدين ما كان سنة وشعر الأمور المحدثات البدائع وهذه الجملة إنشائية معنى : أى أطلب من الله تعالى أن يعين كل ( من نوى ) أى أراد ( نشرأ ) هو ضد الطي : أى انتشاراً ( لما في وقته ) أى عصر من نوى . وهو متعلق بقوله ( قد انطوى ) أى اندرج ونشر العلم بالتأليف المناسب لأهل العصر وبالتدريس في المواضع الغير المحجورة كالمساجد والمدارس . قال الامام البخارى في الجامع الصحيح : وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاكتبه فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولا يقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وليفشوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم ، فان العلم لا يهلك حتى يكون سرأ .

قال المؤلف في الهدى : إلا أن ما بعد ذهاب العلماء يحتمل أن يكون من كلام عمر أو البخارى الراوى له وهو أظهر ، وطى العلم بالاعراض عن نشره أصلاً وينشره في المواضع المحجورة كالنور بخلاف نحو المساجد والمدارس وكذا من أسباب قبض العلم موت العلماء إذا لم يُخَلَّشوا العلم في القراطيس : فالعلم إن لم يكن في الصدر أجمعه ففي القراطيس صخره وكبراه وقال الامام مالك : بلغنى أن العلماء يسألون يوم القيامة عن تبليغهم العلم كما تسأل الأنبياء .

وقوله ( من كل فن ) بيان لما : أى فن موصوف بكونه ( تجتنى ) بالبناء للمفعول : أى تجنذ ( ثماره ) والمراد أن يحصل به نفع للمسلمين ، وفيه استعارة مكشبة

(لَا سِيَّيَا إِنْ كَانَ ذَا عِلْمٍ الْآثَرُ : إِذْ دُونَهُ يُقَهَّرُ فِي الْفِقْهِ النَّظَرُ)

وتقريرها أن تقول : شبهت الفنون بالشجر المنتفع به بجامع الحصول على الفائدة في كل وحذف المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه وهو الاجتناء (مطرذاً) أى حال كون ذلك الفن مطرداً : أى جارياً ( في شرعنا أنهاره ) والمراد بها مسائل الفن وجزئياته ، ففيه أيضاً استعارة مكنية أجراها على ما تقدم وسواء كان ذلك الاطراد والدخول في شرعنا بالذات كالعلوم الشرعية : أى المنسوبة للشرع التي هي التفسير والحديث والفقه أو لم يكن دخوله بالذات لكونه وسيلة لها كسائر علوم الشرع التي هي وسيلة ومعينة للعلوم الشرعية : كالنحو والبيان واللغة والطب والأصول والعروض ، وعلوم الحديث ومعرفة الاجتماعات ومواضع الخلاف ، وكل منطلق على ما اعتمده الكثير من العلماء حتى سباه بعضهم بتخديم العلوم الاخرى ، وقال فيه العلامة اليوسى : لو قيل بوجوبه كفاية ما بعد لكونه يتأدى به إلى القوة إلى رد الشبه وحل الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية ، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب ، وتحريم من حرّمه محمول على المخلوط بالفلسفة وفروعها كما قال بعضهم ( وإنما هذا الخلاف آئل . إلى الذي صنفه الآوائل ) قال الهيثمي على أن الحلبي وغيره صرحوا بجواز تعلمه ليرد على أهله ويدفع شرهم عن الشريعة المطهرة فيكون ذلك من باب إعداد العدة ، ومن هنا يظهر لك الفرق بين العلوم الشرعية وعلوم الشرع ، إذ علوم الشرع أعم من العلوم الشرعية مطلقاً ، والواضع لها البشر ؛ والعلوم الشرعية واضعها الشارع الحقيقي وهو الله تعالى ، والشارع المجازي وهو سيدنا محمد ﷺ ( لا سيما ) السى : بمعنى المثل في الأصل يقال هما سيان : أى مثلان ثم استعمل بمعنى خصوصاً : أى اطلب العون من الله تعالى لكل من أراد نشرف من الفنون خصوصاً ( إذا كان ذا ) أى هذا الفن المراد نشره ( علم الآثر ) فانه يشهد الاعتبار به ( إذ دونه ) أى لأنه دون العلم بهذا الفن ( يقهر في الفقه النظر ) أى نظر جاهله ، إذ على الحديث مدار أكثر الأحكام ، وبه يعرف الحلال من الحرام ، فالجاهل به لا يعرف ما يحتاج به ، من الأحاديث لعدم

(وأهله فيه لهم يُرى اصطلاحٌ مُشترطٌ مُرتبَطٌ بهِ النجاحُ)  
(نُظِمَ فيه رَجَزُ العِرَاقِ مُشَيِّدُ البِنَاءِ والمِرَاقِ )

علمه بالصحيح منه والسقيم ؛ والظر هو الفكر المؤدى إلى علم أو ظن ، وهذا من بعض فوائد هذا العلم (وأهله ) أى أهل علم الأثر ( فيه لهم ) أى لأهل علم الأثر ( يرى ) بالبناء للمجهول ونائب الفاعل قوله : ( اصطلاح ) موصوف بأنه ( مشرط ) بفتح الراء : أى فى معرفة علم الأثر فلا بد لطالبه من معرفة الاصطلاح كما أن غيره من الفنون له اصطلاح يجب استحضاره عند الخوض فيه ، فلذا وصف الاصطلاح أيضاً بأنه ( مرتبط ) بكسر الباء ( به ) أى بمعرفة ذلك الاصطلاح ( النجاح ) والفوز الذى فى الحديث وهو : نضر الله امرأ سمع منها شيئاً فبلغه كما سمعه فربّ مبلغ أوعى من سامع ، رواه الامام أحمد والترمذى وابن حبان بهذا اللفظ . قال ابن القطان : ليس فى الدنيا مبتدع إلا وهو يخض أهل الحديث ، أهل الحديث أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما أن أهل القرآن أهل الله تعالى .

أهل الحديث هم أهل النبى وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا ولما ذكر الناظم رحمه الله تعالى أن لأهل علم الأثر اصطلاحاً لا بد من معرفته أراد أن يبين أن العراقى صنف فى ذلك مع بيان السبب الحامل له على نظم هذا المختصر فقال ( نظم فيه ) أى فى علم الأثر ( رجز ) العلامة عبد الرحيم بن الحسين ( العراقى ) الأثرى نسبة للأثر : أى الحديث وكان شافعى المذهب أصولياً . قال السخاوى : كان ينقطع القرنين فى فنون الحديث وصناعاته ودرس وأتقن وولى قضاء المدينة المشرفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ثلاث سنين ، انتفع به الأجلاء مع الزهد والورع . توفى سنة ست وثمانمائة عن أزيد

(لِكَئْهِ تَقَاصَرَتْ عَنْهُ الْمَهْمُ وَالْعَجْزُ غَيْرَ حَاشِمٍ بِهِ أَلْمُ)

من إحدى وثمانين سنة رحمه الله تعالى (١). (مشيد) كمؤيد : أى مطول (البناء والمراق) جمع مرقاة بكسر الميم : وهو ما يرقى به إلى فوق من سلم ونحوه ، وقد تقدم أن أول من صنف فى ذلك القاضى أبو محمد الرامهرمى ؛ وما زالت التصانيف فى هذا الفن تتبع حتى تحولت الدولة إلى ألفية العراق ، ولما رأى الناظم أن المهمة قد تقاصرت وأمر العلم مدبر اختصرها فى ثلثمائة بيت كما قال (لكنه) استدراك على ما ذكر فى البيت قبله (تقاصرت عنه) أى عن الرجز : أى عن قراءة رجز العراق وتحصيله (المهم) أى همم أهل هذا الزمان الذى سار فيه سوق العلم كاسداً (والعجز) مبتدأ خبره جملة أَلْمُ : أى وعجز الناس اليوم حال كونه (غير حاشم) أى مستحى (به) متعلق بقوله (أَلْمُ) أى حل ونزل ذلك العجز به أى فى شأن الرجز المذكور من تعلم وتعليم ، فقد أعرض الناس عنه اليوم إلا القليل :

خلت الديار من الذين عهدتهم بين العقيق إلى بقيع الغرقد

جرت الرياح على مكان ديارهم فكأنهم كانوا على ميهاد  
روى أن علياً كرم الله تعالى وجهه لما أتى منازل كسرى بالمدائن تمثل بعض أصحابه  
بهذا البيت فقال : على هلاقت : دكم تركوا من جنت (٢) وعبون وزروع

(١) المشايخ الثلاثة : المترجم له والبلقنى وابن اللقن كانوا أعجوبة مصر على رأس القرن الثامن ، فالمرقى فى الحديث وقوته ، والبلقنى فى معرفة مذهب الشافعى ، وابن اللقن فى كثرة التصانيف وكل منهم وله قبل الآخر بنة ومات قبله بنة ، أعاده شيخنا فى فهرس الفهارس ، والبلقنى يقرأ بضم الياء اه . وذكر العلامة المرآة الحسينى فيما علقه على شروح ألفية العراقي أن الحافظ العراقي توفى فى شعبان عن إحدى وثمانين سنة ، وعن هذا السن توفى سراج الدين البلقنى فحجب الحافظ ابن حجر من توافق أعمارهما وشهر موتها ، قال ، لا يتفق عجيبي من وفق عمرهما . العام كالعام حتى الشهر كالشهر .

عاشا ثمانين عاماً بعدها سنة وريمع عام سوى قص لمعبر اه

(٢) هكذا تكتب جنت على رسم المصنف .

( ٢ - - رفع الأستار )

(فَأَسْأَلُ الْإِلَهَ نَظْمٌ مُخْتَصَرٌ : يُنَاسِبُ الْمَقَامَ خَالٍ مِنْ كَدَرٍ )  
 (مِنْ وَرْطَةِ الْجَهْلِ بِهِ النَّفْصِ وَفِي الْمُهْمَاتِ لَهُ تَقْصِي )  
 (يُسْنَى إِذَا بَطَّلَعَةَ الْأَنْوَارِ فِي عِلْمِ آثَارِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ )  
 (يَقْبَهُ رَبِّي إِيَّاهُ شَرُّ الطَّالِحِ وَمَنْ يَرَى الْفُسَادَ فِي الْمَصَالِحِ )

وَمَقَامٍ كَرِيمٍ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَكَيْفَ ، ( فَأَسْأَلُ ) أَيْ خِيْنَا رَأَيْتُ مَا تَقْدِمُ لَكَ مِنْ تَقَاصِرِ الْهَمِّ عَنِ الْآلَفِيَةِ سَأَلْتُ ( الْإِلَهَ ) تَعَالَى ( نَظْمٌ مُخْتَصَرٌ ) أَيْ الْإِعَانَةُ عَلَى نَظْمٍ مُخْتَصَرٍ مِنَ الْآلَفِيَةِ الْمَذْكُورَةِ مَوْصُوفٍ بِأَنَّهُ ( يُنَاسِبُ الْمَقَامَ ) أَيْ حَالِ أَهْلِ هَذَا الزَّمَانِ الْمُتَقَاصِرَةِ هَمِّهِمْ فِي الْآلَفِيَةِ ، وَمَوْصُوفٍ أَيْضاً بِأَنَّهُ ( خَالٍ مِنْ كَدَرٍ ) يَعُودُ عَلَى قَارَتِهِ لِحَاوِهِ مِنَ الْحُشْوِ الْمَفْسَدِ ، وَالتَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ أَوِ الْمَعْنَوِيِّ وَالطَّوِيلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ( مِنْ وَرْطَةِ الْجَهْلِ ) هِيَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ الْهَلَكَةُ ، وَكُلُّ غَامُضٍ وَكُلُّ أَمْرٍ يَمَسُّ الْحَاجَةَ مِنْهُ وَيَتَعَلَّقُ الْجَارُ بِالنَّفْصِ ، وَقَوْلُهُ ( بِهِ ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ عَنْ قَوْلِهِ ( النَّفْصِ ) بَفَتْحِ الْقَوْفِيَةِ وَالْفَاءُ وَتَشْدِيدُ الصَّادِ : هُوَ التَّخْلُصُ ؛ يُقَالُ مَا كَدْتُ أَنْفَصِي مِنْهُ : أَيْ أَتَخْلُصُ مِنْهُ . يَعْنِي أَنَّ التَّخْلُصَ مِنْ وَرْطَةِ الْجَهْلِ : أَيْ سَقَطَاتِهِ وَعَثَرَاتِهِ الَّتِي يَمَسُّ الْإِحْتِرَازَ لِلْجَاهِلِ عَنْهَا كَانَتْ بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ ، وَهَذَا مِنَ الْمَصْنُفِ تَحْدِثُ بِالنَّعْمَةِ وَتَشْوِيقٌ لِلطَّالِبِينَ ؛ وَلَمَّا أَشْعَرَ قَوْلُهُ : مُخْتَصَرٌ أَنَّهُ رُبَّمَا يَتْرَكَ كَثِيراً مِنَ الْآلَفِيَةِ عَمَّا يَجْدِي قَالُ : ( وَفِي الْمُهْمَاتِ ) أَيْ وَفِي مِهْمَاتِ هَذَا الْفَنِّ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لِلطَّالِبِ جَهْلُهَا ( لَهُ ) أَيْ لِلْمُخْتَصَرِ ( تَقْصِي ) بِالْقَافِ : أَيْ اسْتِقْصَاءُ ( يُسَمَّى ) بِأَسْكَانِ السَّيْنِ مَبْنِياً لِلْجَهْلِ ( لَهَا ) أَيْ لِمَا تَقْدِمُ مِنْ كَوْنِهِ مُنَاسِباً لِلْمَقَامِ خَالِياً مِنْ كَدَرٍ وَمُخْرَجاً مِنْ وَرْطَةِ الْجَهْلِ مَعَ الْاسْتِقْصَاءِ فِي الْمُهْمَاتِ ( بَطَّلَعَةُ الْأَنْوَارِ ) الطَّلَعَةُ هُنَا الْوَجْهَ : أَيْ الَّذِي تَظْهَرُ فِيهِ الْأَنْوَارُ ، يُقَالُ حَيَاةُ اللَّهِ طَلَعَتْهُ : أَيْ وَجْهُهُ وَرُؤْيَتُهُ ( فِي عِلْمِ آثَارِ ) جَمْعُ أَثَرٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ( النَّبِيُّ الْمُخْتَارُ ) مِنَ الْخَلْقِ بِالرَّسَالَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( يَقْبَهُ ) أَيْ يَحْفَظُ هَذَا النَّظْمَ ( رَبِّي اللَّهُ ) بِالرَّفْعِ بَدَلَ مَنْ رَبِّي : أَيْ أَطْلُبُ مِنْهُ تَعَالَى أَنْ يَقْبَهُ ( شَرُّ ) أَيْ مِنْ شَرِّ الرَّجُلِ ( الطَّالِحِ ) هُوَ ضِدُّ الصَّالِحِ ، يُقَالُ

( وَيَحْفَظُ الْمُقَرِّى لَهُ وَالْقَارِى مِنْ كُلِّ مَا يَخْشَى مِنَ الْأَغْيَارِ )  
 ( عِنْدَ الْخَتَامِ حَسَنُ خَتَامِهِ وَفِي التَّمَامِ بَاهِرُهُ تَمَامُهُ )

رجل طاح : أى فاسد لا خير فيه ( و ) وأن يحفظه من شر ( من يرى ) أى يعتقد ( الفساد فى المصالح ) لجهله المركب . قال الناظم فى هدى الأبرار : فلا زالت أعلام نشر هذا النظم منشورة وصحيفات آثاره ماثورة ، فان ذلك من علامات القبول والفوز بالمنى والسؤل ( ويحفظ ) أى وأسأل الله تعالى أن يحفظ ( المقرى له ) أى لهذا النظم غيره من الناس ( و ) يحفظ ( القارى ) له على غيره وصلة يحفظ قوله ( من كل ) أى يحفظه من كل ( ما يخشى ) يصح بناؤه للفاعل : أى من كل ما يخشاه والمفعول ونائب الفاعل ضمير عائد إلى ما ، وقوله ( من الأغيار ) بفتح الهمزة جمع غير بوزن غب : وهى حوادث الدهر ومكروهاته المغيرة بيان لما ، والمراد حفظه من الأغيار الدنيوية والأخروية ( عند ) بكسر العين على الأفصح من الفتح والضم . يعنى أسأل الله تعالى أن يجعل هذا النظم عند ( الختام ) أى ختامه ( حسن ختامه ) أن يوفقه بتنجيز ما وعد به من تخليصه من ورطة الجهل ألخ ما ذكره ، ويصح أن يكون الضمير فى ختامه راجعاً إلى المذكور من المقرى له والقارى . فيكون دعاء لها بالموت على الإسلام أماتا الله على الإسلام والإيمان الكامل بمنه وكرمه آمين ( وفى التمام ) أى تمام هذا النظم ، وهو يتعلق بقوله ( باهر ) من بهر إذا غلب ، يقال بهر القمر : إذا غلب ضوءه ضوء الكواكب وهو خبر مقدم عن قوله ( تمامه ) سأل الله تعالى أن يكون تمامه أى زيادته باهرة : أى غالبية فى الكمال بالنظر إلى إتمام كل تأليف لنساعة ألفاظه : أى خلوصها وسلاستها ، ويحتمل أيضاً أن يكون الضمير فى تمامه عائداً على المذكور من المقرى له والقارى ويراد بالتمام حلول الفردوس الأعلى فيكون ذلك من الناظم دعاء لها .  
 وحيث حدا بنا المقام إلى ترجمة الناظم ، فلا بأس بإيراد جملة منها

حسباً وجدته مسطوراً في أوائل نشر البنود للناظم عن شيخنا العلامة الدراكة  
سيدى محمد بن مايابى الشنقيطى الجكنى الملقب بالخضر رحمه الله تعالى قال :  
هو الفقيه سيدى عبد الله بن إبراهيم بن الإمام العلوى نسبة إلى سيدنا على بن  
أبى طالب كرم الله وجهه من غير مولاتنا فاطمة الزهراء رضى الله تعالى عنها ،  
تفقه في بلده بالمختار بن بون الجكنى ، وارتحل إلى الحرمين وقضى نسكه  
ورجع وصحب البناتى بفاس المحروسة الحى ، بحول رب السماء سنين عديدة  
أعنته العلوم أزمته ، فصار من عظماء أئمتها ، حار جميع الفنون ، كثير  
الشروح والمنون . وبالجملة فآثره لا ترام بالحصص لما نشر الله به في ذلك  
القطر ، وفي [ الأزهار الطيبة للنشر ] أنه توفي في حدود الثلاثين والمائتين  
والآلف رحمه الله تعالى ، ورثاه العلامة باب بن أحمد يب بمنظومة منها كما  
في الوسيط :

قد كاد أن يوصف بالترجيح لفهمه ونقـله الصحيح  
وكان في الحديث لا يبارى كأنما نشأ في بخارى  
ولما اشتهر ذكره بمصر وبلغ خبره أميرها أنحفه بفرس من عتاق الخيل  
فستل عنها ، فقال جعلتها خطاباً ( اسم كتاب في فقه المالكية ) ولما شاع  
ذكره بفاس أرسل إليه سلطانها فامتنع ، فأمر بحمله على الهبة التي يجذونه  
بها فوجدوه يطالع فأدخلوه عليه على تلك الهبة فذاكره فأعجب به ، وكان  
لا يصبر عن مذاكرته . قلت : وما ذكره شيخنا المذكور عفا الله عنا وعنه  
من الاختصار بالجزم على نسبة الناظم إلى غير مولاتنا فاطمة رضى الله عنها  
متعقب . كما أفادنيه صديقنا العلامة حفيد الناظم سيدى محمد المصطفى  
العلوى ابن الإمام بأن هذا أحد قولين ذكرهما الناظم بنفسه في نقله  
المسماة بصحيحة النقل في نسب أئسد وعغل ، ولذلك ذكرهما في  
شرحه على منظومته [ غرة الصباح ] ومتعقب بما ذكره العالم الربانى سيدى محمد



العربي بن السائح الشرقى المغربى الرباطى فى شرحه المسمى [ بغية المستفيد على منية المرید ] نقلا عن الناظم العلامة التجانى ابن باب العلوى من ترجيح القول بنسبتهم إلى سيدتنا فاطمة رضى الله عنها ، ومتعقب أيضا بما قاله الشيخ المسمى بوالد الديمانى فى أنسابه من الجزم بنسبتهم للحسن من غير ذكر خلاف ، وكذلك ما فى [ روضة الأزهار فى ذكر آل النبی المختار ] هذا مع ما بأيدى كآتهم من سلاسلهم المتوارثة خلقا عن سلف عند عامة فروعهم الذين يجتمعون فى جدم يحيى الجامع لكافة فروعهم فانها مسلسلة إلى سيدنا الحسن رضى الله عنه ، وقد أرانا حفيد المترجم له صديقنا المذكور سلسلة فرعه ، وفرع الشيخ جده المترجم له المتصلة إلى سيدنا الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما ، فله الحمد والمنة .

يقول العبد الضعيف كان الله له : إني قرأت هذه المنظومة بعد حفظها تماما على شيخنا العلامة المحدث يلد الله الحرام سيدى الأستاذ أبى عبد الله محمد حبيب الله الشنقيطى الحكيم رحمه الله تعالى وأجارتى بها كما أجازها بها العلامة الكبير الجامع لأسانيد المشاركة والمعاربة ، ذو الفيض الربانى شيخنا وشيخ الجميع السيد محمد بن جعفر الكتانى عن الأستاذ العارف بالله تعالى السيد محمد المصطفى ماء العيينين عن والده المفرد العلم الكامل سيدى السيد محمد الفاضل ابن الشيخ مأمين الشنقيطى إقليا الحسنى الإدريسى عن سيدى سيد بن أحمد الكينحل عن المؤلف العلامة المذكور سيدى السيد عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوى ، رزقنا الله وإياه العمل الصالح المتقبل المبرور ، وحشرنا وإياه ووالدينا ومشائخنا فى زمرة سيد الأنام عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام .

## ما يفترق فيه القرآن والحديث

(فالطرف الأعلى من الإعجاز إنما به القرآن ذو امتياز)

### ما يفترق فيه القرآن والحديث

أى من المسائل وهى عشرة ، ويشتركان فيما عداها ، لأن الكل وحى من الله تعالى ، وما ينطبق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، فأشار إلى أولها بقوله ( فالطرف الأعلى من الإعجاز ) الذى هو كون بلاغة القرآن والحديث ليست فى مقدور البشر على الصحيح خلافا لمن قال إنه كان فى طوقهم معارضتهما ، لكن إعجازهما هو صرف عقول البشر ودواعيهم عن المعارضة أو سلب علمهم بأفانين البلاغة عند المعارضة كما وقع لمسلمة الكذاب حين قال: الفيل وما أدراك ما الفيل . قال خالد بن الوليد رضى الله عنه لما سمعه أيس هذا من قوله تعالى : « سُبْحَ اسمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى » ، إلى آخر السورة . قال الناظم فى نور الإقحاح فى علم البلاغة :

طرفها الأعلى هو القرآن قد عجزت عن حده عدنان

والطرف الأعلى الحديث يقرب منه له الإعجاز بعض ينسب

وإنما كان هذا : أى القول بالصرقة ليس بصحيح لأن الأنسب حيثئذ أن يكون القرآن فى أدنى مراتب البلاغة لتظهر خرق العادة فى صرفهم عن معارضته مع ذلك ؛ وأيضاً لو تكلموا بمثله قبل صرفهم عنه لنقل ووجد لتوفر الدواعى إلى نقله ؛ ولو وقع شيء مثل القرآن العظيم لكان أجدر أن يحفظ ويتفاخر به ، ويشتهر غاية الاشتهار لكنه لم يقع شيء من ذلك ؛ وكذا ياباه كما قاله شيخ شيخنا الشيخ رحمه الله الهندي رحمه الله تعالى فى إظهار الحق قوله تعالى : « قل : كَلِمَ اجْتَمَعَتْ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا » .

(كَذَلِكَ حِفْظُهُ مِنَ التَّبَدُّلِ وَمَنْعُهُ لِلْمُحَدِّثِ الْمُغْتَسِلِ)

فان قلت : إن فصحاء العرب لما كانوا قادرين على التكلم بمثل مفردات السورة ومركباتها القصيرة كانوا قادرين على الإتيان بمثلها . قلت : هذه الملازمة ممنوعة لأن حكم الجملة قد يخالف حكم الأجزاء ، ألا ترى أن كل شعرة شعرة لا يصلح أن يربط بها السفينة أو الفيل ؛ وإذا سُوي من الشعرات جبل متين يصلح أن يربط بهذا الجبل الفيل أو السفينة ؛ ولأنها لو صحت لزم أن يكون كل آحاد العرب قادرأ على الإتيان بمثل قصائد فصحاءهم كأمريء القيس وأضرابه ؛ وقوله فالطرف مبتدأ خبره ( عما ) أى من المسائل التى ( به ) يتعلق بامتيياز ؛ وذكر الضمير نظرا للفظ ما الموصولة ( القرآن ) وهو اللظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم للإعجاز به والتعبد بتلاوته ( ذو امتياز ) به : أى بكونه فى الطرف الأعلى من الإعجاز عن الحديث ؛ واستفيد من كلام الناظم أن الإعجاز أيضا موجود فى الحديث إلا أنه ليس فى الطرف الأعلى ( كذاك ) عما به يمتاز القرآن عن الحديث ( حفظه ) من الله تعالى ( من ) التغير و ( التبديل ) لالفاظه ؛ فلا يقدر أحد فيه على ذلك لقوله تعالى : **« إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ »** ، وغيره من الأحاديث قد وقع فى بعضها التصحيف والتحريف وغير ذلك ؛ لكن قام الأئمة النقاد فيزو الصحيح من غيره ؛ ومن الكتب المنزلة قد وقع فيها التحريف قال تعالى : **« يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ »** ، وذلك لأنها موكولة إلى أهلها قال تعالى : (١) **« بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ »** (و) كذلك (منه) أى المنع من مسه حتى يتوضأ ( للمحدث ) حدثا أصغر ، فلذا وصفه بقوله (المغتسل) أى الذى لا جنابة عليه بخلاف الحديث . قال المصنف فى شرحه هدى الأبرار : فأنى لم أر من ذكر استحباب الوضوء لمسه فضلا عن وجوبه ! نعم يستحب

(١) أول الآية اما ازلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها البتون الذين اسلموا الذين هادوا والربانيون والاحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء اهـ

وَمَنْعُهُ تِلَاوَةً لِلْجَنْبِ فِي كُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرًا أَوْ جِب (   
 ) وَفِي صَلَاتِنَا لَهُ تَعِينٌ تَخْصِيصُهُ بِاسْمِ الْقُرْآنِ بَيْنَ (   
 ) وَالنَّقْلِ بِالْمَعْنَى عَلَى الْمَنْصُورِ وَرَأَى الْأَرْبَعَةَ وَالْجُمْهُورِ

الوضوء لقارته (و) كذا بما يمتاز به القرآن عن الحديث (منعه تلاوة) أى منع تلاوة القرآن (للجنب) بخلاف الحديث فلا يحرم (فى كل حرف منه) أى من القرآن (عشرا) من الحسنات كما رواه الترمذى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قرأ حرفا من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها ، قال يعنى ابن مسعود : لا أقول الم حرف ، ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف ، (أوجب) وأثبت ذلك فانه بما يمتاز به القرآن عن الحديث . وروى أيضا عنه عليه الصلاة والسلام : من قرأ القرآن على غير وضوء فله بكل حرف حسنة ؛ وإن قرأه على وضوء فى غير الصلاة فله بكل حرف عشر حسنات ؛ وإن قرأه فى الصلاة وهو قاعد فله بكل حرف خمسون حسنة ؛ وإن قرأه فى الصلاة قائما فله بكل حرف مائة حسنة ، (وفى صلاتنا) أى القرآن وهو خير مقدم عن قوله (تعين) أى له تعين فى الصلاة ، بخلاف الحديث لقوله تعالى : فاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ، (تخصيصه) أى تخصيص القرآن (باسم القرآن) بحذف الهزة للوزن : أى باسم هو القرآن أمر (بين) أى ظاهر بخلاف الحديث فلا يسمى قرآنا (والنقل) بالجر معطوف على قوله باسم على حذف مضاف : أى وتخصيصه بمنع النقل (بالمعنى) بين ، فلا يجوز ذلك ولا تبديل لفظ منه ولا نقط ولا شكل . قال ابن عاشر فى شرحه لمورد الظمان :

فواجب على ذوى الأذمان أن يتبعوا المرسوم فى القرآن   
 ويقتدوا بمن رآه نظرا إذ جعلوه للأنام وزرا

( وَمَنْعَ بَيْعِهِ لِدَى ابْنِ حَنْبَلٍ وَكَرْهُهُ لِدَى ابْنِ شَافِعٍ جَلِي )

روى عياض أنه من غيراً حرفاً من القرآن عندا كفرا  
زيادة أو نقصاً أو إن بدلاً شيئاً من الرسم الذي تأصلاً  
وقوله (على المنصور) راجع لمقدر مفهوم من المقام: أى بخلاف الحديث  
فانه يجوز نقله بالمعنى على القول المنصور كما سيأتى ؛ هذا الذى يؤخذ من تقرير  
الناظم ولا يخفى ما فيه من التكلف ، ولو قال بدل هذا البيت :

وحرمة النقل بمعناه بلا خلف وفى الحديث خلف نقلاً  
لكان أين فى المراد ( و ) على ( رأى ) الأئمة ( الأربعة ) المجتهدين ( و )  
رأى ( الجمهور ) من المحدثين والفقهاء والأصوليين ؛ وإنما امتنع النقل بالمعنى  
فى القرآن ؛ لأن جبريل أداه باللفظ ولم يبيع له أدائه بالمعنى بخلاف الحديث فانه  
أداه بالمعنى . والسرى فى ذلك كما قاله ابن حجر الهيتمى عن الجوينى أن المقصود  
من القرآن التبع بالفاظه والإعجاز به ؛ فلا يقدر أحد أن يأتى بلفظ يقوم  
مقامه ، وإن تحت كل حرف منه معانى لا يحاط بها كثرة ، فلا يقدر أحد أن  
يأتى بدله بما يشتمل عليه ، والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على  
قسمين : قسم يرويه بلفظه الموحى به ، وقسم يرويه بالمعنى ؛ ولو جعل كله عما  
يروى باللفظ لثق أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف .

( و ) وما يختص به القرآن عن الحديث ( منع بيعه ) أى يبيع كتبه للمسلم  
فى رواية ( لدى ) أى عند الإمام أحمد ( ابن حنبل وكرهه ) بضم الكاف : أى  
كراهية بيعه ( لدى ) الإمام محمد بن إدريس ( ابن شافع جلى ) أى ظاهر خبر  
كرهه : أى بخلاف الحديث ، فيجوز بيع كتبه والتقييد ببيعته للمسلم احتراز عن  
بيعه للكافر ، فانه لا خلاف فيه لما فيه من إتهان حرمة الإسلام بملأه المصحف

(جمله الآي وتسمى سوراً ولا كذا الحديث فيما غيرا)

ويسارى القرآن في هذا الحديث أى كتبه (جمله الآي) أى بما يختص به القرآن أيضاً وهو تمام العشرة أن الجملة منه تسمى آية ، وهى كما فى النقاية : طائفة من كلمات القرآن متميزة بفصل وهو آخر الآي ، ويقال فيه الفاصلة (وتسمى بالبناء للهجول والسين ساكنة (سورا) جمع سورة : وهى الطائفة من القرآن المترجمة باسم خاص بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم (ولا كذا) خبر مقدم عن قوله (الحديث) أى وليس الحديث مثل القرآن (فما غيرا) أى فيما تقدم ، وظاهره ولو كان الحديث قدسياً وهو حكاية قول الرب ويسمى أيضاً بالربانى وبالإلهى ، كما أن غير القدسى من الأحاديث يسمى نبويا ومحمديا . قال ابن حجر الهيثمى : والأحاديث القدسية لا تنحصر فى كيفية من كيفية الوحي ، بل يجوز أن تنزل بأى كيفية من كيفية كرويا النوم واللقاء فى الروح بضم الراء : أى القلب ، وعلى لسان الملك ولراويه صيغتان : إحداهما أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه وهى عبارة السلف . ثانيتهما أن يقول : قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعنى واحد ، وهى أكثر من مائة ألفاً وأربعمائة بعضها بالتأليف . مثال الحديث القدسى «أنا عند ظن عبدي بي ، الحديث رواه الشيخان عن أبي هريرة ، وحديث أبي ذر فى مسلم «يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم ، إلى آخره .

[فائدة] قال صلى الله عليه وسلم سيدى عبد العزيز الدباغ الفاسى : إن حالات النبي صلى الله عليه وسلم عند نزول الوحي ثلاث : الأولى أنه يفسلخ من البشرية إلى حالة العالم العلوى ، والثانية هو فيها آخذ من كل منهما ، والثالثة الانصاف بمحض البشرية والمنزل فى الأولى قرآن ، والثانى قدسى والثالث نبوى .

## أقسام الحديث

(منه صحيحٌ وهو ما يتصلُ سندهُ دونَ شذوذٍ يحصلُ)

### أقسام الحديث

وهي ثلاثة بحسب القوة والضعف : صحيح وحسن وضعيف ، لأنه إما أن يشتمل من أوصاف القبول على أعلاها فالصحيح ، أو على أدناها فالحسن ، أو لم يشتمل على شيء فالضعيف . فإن قلت : هذا التقسيم كما قال ابن كثير إن كان بالنسبة إلى ما في نفس الأمر فليس إلا صحيح أو كذب ، أو إلى اصطلاح المحدثين فهو منقسم عندهم إلى أكثر من ذلك : كمر فوع ومرسل ومتصل ومعضل إلى غير ذلك قلت : أجيب كما ذكره السيوطي في شرح ألفيته بأن المراد الثاني ، والكل راجع إلى هذه الثلاثة ، والتحقيق كما قاله الزركشي أن للحديث أقساماً نوعيه وأقساماً صنفية ، فتقسيمه إلى صحيح وحسن وضعيف نوعي ، وإلى مرفوع وموقوف وكذا وكذا صنف ( منه ) أي من الحديث ما هو ( صحيح ) وقدمه على قسميه (١) لاستحقاقه التقدم رتبة ووضعا ، وهو ينقسم إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره ، وأشار الأول بقوله ( وهو ) أي الصحيح عندهم المجمع على صحة نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم أي حده ( ما ) أي المتن الذي ( يتصله سنده ) بحيث يكون كل من رجاله سمعه من شيخه من أول السند إلى آخره ، بأن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي ، أو من دونه ، فدخل الموقوف وخرج المنقطع والمعضل والمعلق والمرسل على رأي من لا يحتج به كالشافعي ، وقد تقدم معنى السند والاسناد .

[ نفيه ] قال العلامة القطبي في كتابه « الاعلام » في تاريخ بيت الله الحرام :

(١) قسم الشيء : ما يباينه . والتقسيم . هو ضم قيود متباينة إلى التسم بحيث يحصل من

( وَلَيْسَ فِيهِ عِلَّةٌ مُتَعَطِّلٌ وَكُلُّ رَاوٍ ضَايِطٌ مُمَعَدِّلٌ )

من بركة العلم نسبت به إلى قائله، ومالم يكن هناك سند بين الناقل والمنقول عنه فلا اعتماد على هذا النقل، ولا بد من الوثوق برجال السند وإلا فلا اعتبار بتلك الرواية. وعن الثوري كما في الخطاب أن نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره، وأن السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره (دون شنود) بأن لا يكون الثقة خالف من هو أرجح منه حفظاً أو عدداً مخالفة لا يمكن فيها الجمع، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى (يحصل) في متن الحديث أو سنده، فخرج بهذا القيد الشاذ (وليس فيه) أي في الحديث، وهو عطف على قوله دون شنود (علة تعطل) بالبناء للفاعل : أي تقدر وتؤثر في صحة الحديث، وذلك كإرسال الحديث الموصول، إما إرسالاً خفياً بأن يرويه عن عاصره بلفظ عن ولم يسمع منه شيئاً، أو ظاهراً بأن ينقل عن شيخ عُرِفَ عند الناس عدم اجتماعه به والحال أنه لم يسمع منه شيئاً أيضاً، واحترز الناظم بقوله : تعطل عن العلة التي لا تعطل كما أجاب به من لا يرى تأمين الإمام مطلقاً عن حديث ابن شهاب، إذا أمّن الإمام فأمنوا، بأنه لم يره في حديث غيره وهي علة لا تنقدح؛ لأن مثل ابن شهاب لا يضره التفرد مع أنه جاء في حديث غيره أيضاً.

[فائدة] تقع العلة في الإسناد وهو الأكثر أو في المتن، فالأول كالإرسال والوقف وتغيير الراوي وكحديث البيهقي بالخيار مالم يتفرقا، رواه بعضهم عن عمرو ابن دينار، وبعضهم عن عبد الله بن دينار وهو الصواب، والثاني كحديث الوليد ابن مسلم عن أنس في نفي البسمة من الفاتحة الآتي، فانه معلول بمخالفة العدد الكثير لإذرووه، ولم يذكرُوا الزيادة التي فيها نفي البسمة (وكل راو) من رواه (ضابط) ضَبَطَ صدر، وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء أو ضبط كتاب، وهو أن يصونه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يروى



منه ؛ وأطلق الناظم في الضبط ولم يقيده بالنام ، لأن اللفظ إذا أطلق انصرف للفرد الكامل وهو النام لا سيما والمقام يقتضيه . قال السيد نجاشي الإيباري : والضبط التام هو ما لا يتخلل فلا يقال في صاحبه إنه يضبط تارة ولا يضبط أخرى ، فخرج الحسن لذاته المشروط فيه مسمى الضبط ، وما نقله مغفل كثير الخطأ وسيأتي ما يعرف به ضبط الراوي ( معدل ) بوزن محمد ، من العدالة وهي لغة : الاستقامة ؛ واصطلاحاً : ملكة تمنع من ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة ، بحيث تغلب على حسناته ومن الرذائل المباحة . والمراد هنا عدل الرواية ، وهو المسلم البالغ السالم من الفسق بارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة ؛ فخرج الفاسق والمجهول عينا كحدثنا رجل أو حالاً كحدثنا زيد ، ولا يعرف من أوصافه أنه ابن عمرو أو خالد مثلاً ، ولم ينص أحد من أهل الحديث على توثيقه أو تجريحه فيرفع الجهالة عنه . فإن قلت لو عبر الناظم بالثقة لا ستغنى عن العدالة والضبط مع الاختصار . قلت : إنما عبر بذلك لأمريين : الأول أن الثقة يطلق على من كان مقبولا ، ولو لم يكن تام الضبط كما ذكره السخاوي في شرح الألفية ، فلدفع توهم إرادة هذا المعنى صرح بالقيدين . الثاني أن الثقة إنما يشمل نفس الضبط ، والمعتبر في حد الصحيح إنما هو تمام الضبط . هكذا يؤخذ من ظفر الأمانى . قلت : ولقاتل أن يقول إن ما ذكره ينافي بعدم لفظ الثقة من أعلى ألفاظ التعديل ، فتحصل أن الصحيح ما جمع شروطاً خمسة : اتصال السند وعدم الشذوذ ، والعلّة المعطلة ؛ وضبط روايته ؛ وعدالته قال ابن الصلاح : الحديث المستوفى لهذه الشروط هو الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف عند أهل الحديث ؛ ومرادهم بالصحة في قولهم هذا حديث صحيح أنه انفصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة لأنه مقطوع بصحته في نفس الأمر ؛ كما أن مرادهم بعدم الصحة في قولهم هذا حديث غير صحيح أنه لم يصح

(لَمْ يَفُتِ الْخَمْسَةَ إِلَّا مَا نَدَرَ مِنْ الصَّحِيحِ عِنْدَ مُتَقِنِ الْخَبَرِ)  
مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ إِذَا مَا يُبْرَزُ بِالشَّرْطِ قَدْ صَحَّحَهُ الْمُبْرَزُ

إسناده على الشرط المذكور لا القطع بأنه كذب في نفس الامر؛ إذ قد يكون صدقا في نفس الامر؛ كما سيأتي إن شاء الله تعالى (لم يفت) الكتب (الخمس) وهي: الصحيحان وسنن أبي داود والترمذي والنسائي (إلا ما) أي إلا الذي (ندر) أي قل (من) جنس الحديث الصحيح (عند متقن الخبر) أي الحديث؛ وأراد بالمتقن الامام أبا زكريا يحيى النوى؛ فإنه قال ذلك في تقريبه وصوبه؛ وإنما قال إلا ما نذر لعدم استيعابها الصحيح. قال البخاري: ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح كي لا يطول. وقال مسلم: ليس كل صحيح وضعته هنا وإنما وضعت هنا ما اجتماعوا عليه. قال ابن الصلاح: أراد أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم، لكن قال العراقي: فيما قاله النوى نظر لقول البخاري أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح، والكتب الخمسة فضلا عن الصحيحين أقل من ذلك بكثير فقاتها كثير. قال ولعل البخاري أراد بالأحاديث المكررة الأسانيد والموقوفات، فربما عد الحديث الواحد المروى بأسنادين حديثين.

[قائمة] قال الامام النوى في التقريب: جملة ما في صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكررة، وبمحذف المكرر أربعة آلاف؛ وما في صحيح مسلم باسقاط المكرر نحو أربعة آلاف، ولم يذكّر عدتها بالمكرر، قال العراقي كما في التدريب إنها تزيد على عدة كتاب البخاري لكثرة طرقه، وقال المياني يم فتمتية فنون مفتوحات إنها ثمانية آلاف (ما) أي الأحاديث التي (في الصحيحين) أي صحيح البخاري ومسلم (إذا ما يبرز) بالبناء للمجهول: أي إذا يذكر ما فيهما (بالشرط) أي مع شرطهما، والمراد بشرطهما الرجال لا التي

(وغيره يُعرف من تنخيص مُعتمد وكتب التخصيص)

والمعاصرة أو المعاصرة فقط ؛ لان هذا إما هو في الحديث المعنعن ، وقوله (قد صححه) خبر عن ما الموصولة : أى قد حكم بصحة ما فيهما العالم (المبرز) بكسر الراء المشددة : أى الفائق أقرانه في العلم وإن خفيت صحة بعض ذلك عند بعضهم . قال في الهدى وأصح الاسانيد كلها عند البخارى مالك عن نافع عن ابن عمر ؛ وهذا السند يسمى سلسلة الذهب إن كان هكذا أو وجد الشافعى قبل مالك ؛ وكذا إن كان أحمد قبل الشافعى ، ووجه تسميته عنده بها أن كل واحد منهم أجل من روى عن شيخه المذكور بعد ، والتقييد بالشرط لاجراج ما في صحيح البخارى بما ليس على شرطه وذلك كالمعلقات والمرسلات وكذا الموقوفات التى ليس لها حكم الرفع وإن كانت قد توجد صحيحة ؛ إذ المراد بالصحيح هنا ما يحتاج به وهو حديثه صلى الله عليه وسلم . ثم شرع يبين الصحيح الزائد على الصحيحين فقال ( وغيره ) أى غير ما في الصحيحين من الصحيح ( يعرف ) أنه صحيح ( من تنخيص ) إمام على صحته ( معتمد ) عليه بفتح الميم كأبى داود والنسائى والدارقطنى والبيهقى ( و ) كذا يعرف أنه صحيح من وجوده فى ( كتب التخصيص ) أى الكتب المختصة بجمع الصحيح وحده دون الضعيف ، كصحيح الامام أبى بكر محمد بن خزيمة وصحيح تلميذه أبى حاتم محمد بن حبان البستى ، ومستدرك أبى عبد الله الحاكم ، وهم متفاوتون فى الاصحية بعد صحيح مسلم على هذا الترتيب . قال الجلال السيوطى فى منظومة الدرر :

وخذه حيث حافظ عليه نص ومن مصنف يجمعه ينقص

كابن خزيمة ويتلو مسلما وأوله البستى ثم الحاكم

وسواء صححوا ذلك فى مصنفاتهم المعتمدة أم لا بشرط أن تصح الطرق إليهم

أنهم صححوه أو صححه من لم يشهر له تصنيف كيحيى القطان وابن معين بوزن أمير

أَعْلَى الصَّحِيحِ مَا عَلَيْهِ اتَّفَقَا      فَارَوَى الْجَعْفَرِيُّ فَرْدًا يُنْتَقَى

قال في الهدى : ويعرف الحسن ايضا بتصريح معتمد بحسنه ؛ فان لم يكن في الصحيحين ولا نضر إمام معتمد على صحته ؛ ولا كان في الكتب المختصة بالصحيح ؛ فابن القطان والمنذرى وغيرهما على جواز تصحيحه لمن تمكنت معرفته وقوى إدراكه وصوبته النووى ؛ وعلى هذا جرى عمل أهل الحديث ، فقد صحح غير واحد من المتأخرين أحاديث لم يوجد فيها تصحيح لمن قبلهم كابن الحسن بن القطان والضياء المقدسى والركى عبد العظيم ؛ ويمنع ابن الصلاح الحكم عليه بالصحة ؛ لاسيما في الأعصار المتأخرة فلا يعمل به ؛ وإلى القولين أشار العراقي بقوله :

وعنده التصحيح ليس يمكن      في عصرنا وقال يجي يمكن

قال الحافظ السيوطى كما في نيل الامانى : والاحوط في مثل ذلك أن يعبر عنه بصحيح الاسناد ؛ ولا يطلق التصحيح لاحتمال علة للحديث خفيت عليه ؛ وقد رأيت من يعبر خشية من ذلك بقوله صحيح إن شاء الله . ثم شرع في بيان مراتب الحديث الصحيح ؛ وهى سبعة متفاوتة فى القوة والضعف بحسب ضبط رجاله واشتهارهم بالحفظ والورع ؛ ونحرى مخرجه واحتياطهم أعلاما ما أشار له بقوله (أعلى) أى أصح مراتب الحديث (الصحيح ما) أى الحديث الذى (عليه) البخارى ومسلم ( اتفقا ) بأن أخرجاه فى صحيحيهما لاشتغال ذلك على أعلى الاوصاف المقتضية للصحة ؛ ويسمون ذلك بما أخرجه الشيخان ؛ كما يسمونه بالمتفق عليه ؛ أى الذى اتفق عليه البخارى ومسلم لا الامة ، لكن اتفاقا عليه لازم من ذلك لاتفاقها على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول . قال السخاوى بشرط أن يكون المتن عن صحابى واحد كما قيده شيخنا ، وقال إن فى عدّ المتن الذى يخرج

(فسلم كذا كفى الشرط عَرَفَ فإِ لشرطٍ غيرِ ذينِ يكتشف)

كل منهما عن صحابي من المتفق عليه نظرا على طريقة المحدثين . قلت :  
ويتأيد باتتقاد الحميدى فى جمعه عددً أبى مسعود الدمشقى فى المتفق عليه  
حديث عائشة أرادت أن تشتري بريرة مع كونه فى البخارى عن ابن عمر  
أن عائشة ، وفى مسلم عنه عن عائشة ، يعنى فىكون الأول من مسنده والثانى  
من مستدها وقال إنه حينئذ لا يكون متفقا عليه بينهما ، ثم جوز أن  
يكون أبو مسعود رآه فى نسخة من مسلم كالبخارى والله الموفق ( فإ )  
أى فالحديث الذى ( روى ) بالبناء للفاعل الذى هو ( الجعنى ) بوزن كرمى :  
أى الذى رواه البخارى حال كون ما رواه ( فرداً ) أى منفرداً به عن :  
مسلم ، لأن شرط البخارى أضيف وهو أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن  
المغيرة بن بردزبَه الجعنى كرمى نسبة إلى جعنى بن سعد العشرة أبو  
حى من اليمن ؛ ويقال للبخارى الجعنى لأن جده المغيرة من أبناء فارس ،  
أسلم على يد اليمان بن الأخنس الجعنى ، ولد سنة أربع وتسعين ومائة ؛ وتوفى  
ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين بمخرتك . قال فى اليناع الجنى :  
وأعلى ما وقع له فى صحيحه الثلاثيات ، وهى اثنان وعشرون حديثاً ، ثم  
الرباعيات ثم إلى التساعيات وهى أنزل ما وقع له ، وقوله ( ينتقى ) بالبناء  
للمفعول خبر عن ما الموصولة : أى يختار عندهم كون ما انفرد به البخارى  
فى المرتبة الثانية ( ف ) يليه الحديث الذى انفرد به ( مسلم ) عن البخارى  
لمشاركته للبخارى فى اتفاق الآمة على تلقى كتابه بالقبول . ومسلم : هو أبو  
الحسين ابن الحجاج القشيرى النيسابورى الحافظ ، ولد سنة أربع ومائتين عام  
وفاة الامام الشافعى ، وتوفى لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين ،  
وأعلى أسانيده كما فى اليناع ما يكون بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم  
أربع وسائط ، وله بضع وثمانون حديثاً بهذا الطريق . قال فى التذكرة  
روى عنه الترمذى حديثاً واحداً .

واعلم أن من المقرر عند علماء الفن أن الحديث إذا كان في الصحيحين أو أحدهما لا يعزى لغيرهما إلا مع عزوه لهما ، أو لمن ذكره منهما ؛ وقد نظمت ذلك فقلت :

قاعدة أسسها الأعلام ومن حذا خلافا يلام  
إذا الحديث في الصحيحين يرد أو كان في أحد ذين قد وجد  
فعرزه لما سواهما غلط إلا إذا بعزو ذين يرتبط

(كذلك) الكاف بمعنى مثل ، وقوله ( في الشرط ) متعلق بقوله ( عرف ) المبني للمجهول . يعني أنه عرف في الشرط ثلاث مراتب مثل المراتب المتقدمة ؛ فأولاهما الحديث الذي على شرطهما ولم يخرجهما واحد منهما في صحيحه ، ثم ماهو على شرط البخارى وحده ، ثم ماهو على شرط مسلم وحده ، فإذا ضمت هذه مع الثلاثة المتقدمة حصل ستة ، والسابع ماهو على شرط غيرهما من الأئمة المعتمدين ، وليس على شرط واحد منهما ، واليه أشار بقوله ( فإ ) أى قبلى ذلك الحديث الذى ( لشرط غير ذين ) أى الصحيحين ( يكتف ) أى يحتوى شرط غيرهما ؛ والمراد بقولهم على شرطهما أن يكون سنده فى كتابيهما ، قال النووى ومثله لابن الصلاح وابن دقيق العيد ؛ فعلى هذا يكون المراد بما هو على شرط البخارى أن يكون رجاله فى كتابه دون كتاب مسلم ، فقد انفرد البخارى عن مسلم بأربع وثلاثين وأربعمائة من الرجال ، وعلم بعشرين وستائة ، وبهذا المراد يظهر ما يتدفع به الإيراد .

وحاصله أنه كيف يكون الحديث على شرط البخارى دون شرط مسلم مع أن شرط مسلم أعم ، ووجود الأخص يستلزم وجود الأعم . قال فى الهدى : والتخريج عند المحدثين نقل حديث بسنده فى الكتب المعتمدة ، ومسانيد الأئمة

( مَا أَسَدًا يُظَنُّ أَوْ يُقَطَّعُ بِهِ إِنَّ لَمْ يَكُنْ تَوَاتُرًا فَلْتَنْتَبِهْ )

المحدثين وبيان صحته وغيرها . قاله الشهاب أفندى فى شرح الشفا ، وقلت

والنقل للحديث بالسند من كتب لديهم اعتمادها فن

أو من مسانيد الثقات العلماء حدثٌ لتخرج لديهم علما .

واعلم أنهم قد اتفقوا على أن صحيح ابن خزيمة أصح من صحيح تلميذه

ابن حبان ، وهو أصح من مستدرك الحاكم لتفاوتهم فى الاحتياط . فان ابن

خزيمة لا يتساهل أصلا وإنما يذكر الصحيح فقط ، وأما ابن حبان فيتساهل

بعض تساهل ، والحاكم أكثر تساهلا فيذكر ان الضعيف والموضوع ،

وفائدة هذا الترتيب الترجيح عند التعارض وعدم مرجح آخر .

[ تنبيه ] قد يعرض للمفوق ما يصيره فائقا كأن يجيء من طرق يبلغ بها

التواتر والشهرة القوية ، وكما لو كان الحديث الذى لم يخرججه الشيخان من

ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد كالك عن نافع عن ابن عمر ، وتسمى

بسلسلة الذهب فانه يقدم على ما تفرد به أحدهما مثلا ، والمفوق على وزن

مقول المرجوح .

واعلم أن معنى قولهم هذا الحديث صحيح أو ضعيف الصحة والضعف

بحسب الظاهر : أى فيما يظهر لم نسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس

المقصود القطع بصحته وضعفه فى نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة

والضبط والصدق على غيره ، والقطع إنما يستفاد من التواتر ، أو بما حذف

بالقرائن : قال الأجهورى : وهذا متفق عليه بين العلماء فى الأحاديث التى

لم توجد فى الصحيحين ولا فى أحدهما ، أما ما وجد فيهما أو فى أحدهما ولم يكن

متواترا ، ففيه خلاف أشار إليه المصنف بقوله ( ما ) أى الحديث : الذى

( أَسَدًا ) : أى رواه البخارى ومسلم بسند متصل أو رواه أحدهما ، بذلك .

اختلف فيه ، فذهب المحققون والأكثرون كما فى التقريب إلى أنه ( يظن )

بالبناء للمجهول وجملته خبر ما الموصولة : أى يفيد الظن بصحته لأن أخبار الأحاد لا تفيد إلا الظن ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهما على أنه مقطوع بأنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (أو) هى لتنويع الخلاف : أى وقال ابن الصلاح : إنه (يقطع به) أى بصحة ما أسنده أو أحدهما ، قال سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد . قال شيخ الإسلام : عدتها مائتان وعشرة أحاديث اشتركا فى اثنين وثلاثين ، واختص البخارى بثمانين إلا اثنين ومسلم بمائة ، وإنما قطع به لتلقيهما الأمة بالقبول ، والأمة معصومة بالاتفاق عن الخطأ لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تجتمع أمتى على ضلالة » ، وحل هذا الخلاف (إن لم يكن) أى لم يوجد (تواتر) وإلا أفاد القطع اتفاقا ، ولو كان على غير شرطهما (فلتنبه) ومفهوم قوله : أسنده أن ما لم يسنده لا يكون كذلك كالمعلق المشار اليه بقول الحافظ السيوطى :

ما أول الإسناد منه يطلق ولو إلى آخره معلق

والمراد بأول الإسناد طرفه الذى ليس فيه الصحابى ، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر أو جميع الرواة ولومع الصحابى : وعزو الحديث إلى ما فوق المحذوف كقول البخارى كثيراً قال النبي صلى الله عليه وسلم أو قال ابن عباس أو الزهرى ، ومسلم قليلا .

واعلم أن ما علقه البخارى لا يخلو : إما أن يكون موصولا فى موضع آخر وذلك صحته ظاهرة ، أو لا يكون موصولا ، فإن عبر فيه بصيغة الجزم كقال وفعل وأمر فله حكم الصحيح ، إذ لا يجوز غالبا إلا بما كان على شرطه ، وإن عبر فيه بصيغة التمرىض كيروى ويذكر ويحكى فلا يحكم له بالصحة ، كما قاله النووى فى التقريب عملا بظاهر الصيغة ، ولأن استعمالها فى الضعيف أكثر منه



(وَمَنْ يُرِيدُ عَمَلًا أَوْ احْتِجَاجًا بِمَا بَطِرَ مِنْ يَتْلُقَاهُ الرَّوَّاجُ)  
(وَهُوَ الَّذِي نَوَاهُ اسْتَاهِلًا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَا مُقَابَلَا)

في الصحيح . قال ابن الصلاح ومع ذلك فأيراده : أى المعلق بصيغة التريض في أثناء الصحيح يشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه ، فقول البخارى : ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ماصح ؛ وقول الحافظ أبى نصر السجزي : أجمع الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في البخارى صحيح قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحنث - محمول على مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب المسندة دون التراجم ونحوها (ومن يريد) أى يقصد بكسر الصاد (عملاً أو احتجاجاً) أى احتجاجاً به لدى مذهب ووقف به على السكون على لغة ربيعة المشار إليها في الكافية بقوله ،

كذا لدى ربيعة المنون في نصب أوفى غيره يسكن

(بما) أى بحديث رآه (بطرس) من طروس الحديث أو غيره من الكتب المعتمدة : وهو بكسر الطاء الصحيفة ، ويقال هى التى يحىث ثم كتبت ، وكذا الطلس كما أفاده في المختار ، ووصف الطرس بقوله (يتلقاه) أى يتلقى ذلك الطرس (الرواج) أى القبول لكونه من الكتب المعتمدة المشهورة ، كموطأ مالك والصحيحين (وهو) أى والحال أن ذلك المرید (لدى نواه) أى قصده من العمل بذلك الحديث أو غيره أو الاحتجاج به ، والجار يتعاق بقوله (استأهلاً) أى وهو أهل لما نواه وأراد به بأن يكون عالماً بمضمون الحديث له ملكة يقوى بها على معرفة المطلوب منه في ذلك ، وجواب من قوله (لا بد) أى من أراد ذلك بالشرطين فلا بد (أن يكون ذا) أى الطرس (مقابلاً) بفتح الباء : أى بمقابله ثقة على نسخة صحيحة ، ولا يشترط تعددها عند الإمام النووي لحصول الثقة بها ، خلافاً لابن الصلاح حيث شرط مقابلته على أصول متعددة مروية بروايات

( وَلَا يَقُولُ مُسْلِمٌ قَالَ النَّبِيُّ بِلَا رِوَايَةٍ لَخَوْفِ الْكَذِبِ )

متوعة إن تنوعت ، لكن ضرح النووى فى شرح مسلم بأن كلام ابن الصلاح محمول على الاستظهار والاستحباب دون الوجوب ، فلا مخالفة بينهما حينئذ قال المصنف رحمه الله تعالى : وقد تحصل له الثقة بنسخة غير مقابلة إذا كان كلاما منتظا وهو خير فطن لا يخفى عليه غالب ما وضع الاسقاط والتغيير قال ابن فرحون فى البصرة ، وكذا يحصل له الثقة بما يجد فى نسخة غير موثوق بصحتها إذا وجدته فى عدة نسخ من أمثالها ، ويجرى هذا كله فى كتب الفقه وغيرها ( و ) قال الجافى محمد بن خير الأموى الإشبلى فى برناجه بفتح الموحدة والميم على الأصح اتفق العلماء على أنه ( لا يقول ) أى لا يجوز أن يقول ( مسلم ) من المسلمين ( قال النبى ) صلى الله عليه وسلم كذا [ بلارواية ] عنده : أى حتى يكون عنده ذلك القول سر و باولو على أقل وجوه الروايات : أى أضعفها وهى الوجادة ، وإنما حرم ذلك [ لخوف الكذب ] عليه صلى الله عليه وسلم وقد قال صلى الله عليه وسلم « من كذب على متعمدا فليتبوأ عقده من النار » ، ومفهوم قوله : قال النبى أنه لو عبر بغير هذه الصيغة كاشك أنه صلى الله عليه وسلم قال كذا فلا بأس به قال المصنف : وهذا عندى إنما يكون فيما سمعه من شخص على غيره وجه الرواية أو وجدته فى كتاب مختص بالصحيح لكنه غير مقابل لعدم اثوثوق به أو فى كتاب يجمع الضعيف والصحيح قبل أم لاخافه أن يكون ضعيفا ، وهو لايجوز عزوه له صلى الله عليه وسلم . أما إذا كان فى أحد الكتب المختصة بالصحيح وهو مقابل فيجوز أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا دون رواية ، لأنه مظنون الصحة حينئذ ، ومبنى الصحة والضعف على الظن . قال الحافظ العراقى :

وبالصحيح والضعيف قصدوا فى ظاهر لا القطع والمعتمد

. . . . .

ثم اعلم أن ما نقله المصنف عن الحافظ أبي بكر الإشبيلي لم يتعقبه كالعراقي؛ وقد تعقبه الزركشي كما في التدريب بأمرين : الأول أن نقل الإجماع : أى الذى صرح به الحافظ فى برناجه عجيب ، وإنما حكى ذلك عن بعض المحدثين ، ثم هو معارض بنقل ابن برهان إجماع الفقهاء على الجواز ، وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام فى جواب سؤال كتبه إليه أبو محمد بن عبد الحميد : وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها ، فقد اتفق العلماء فى هذا العصر على جواز الاعتماد عليها والإسناد اليها لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية ، ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة فى النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبعد التدليس ، ومن اعتقد أن الناس قد اتفقوا على الخطأ فى ذلك فهو أولى بالخطأ منهم ، ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها وقد رجع الشرع إلى قول الأطباء فى صور ، وليست كتبهم مأخوذة فى الأصل إلا عن قوم كفار ، ولكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها كما اعتمد فى اللغة على أشعار العرب وهم كفار لبعد التدليس . قال : أى الزركشى : وكتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها لاعتنائهم بضبط النسخ وتحريرها .

الأمر الثانى أن استدلاله على المنع بالحديث المذكور أعجب إذ ليس فيه اشتراط ذلك ، وإنما فيه تحريم القول بنسبة الحديث إليه حتى يتحقق أنه قاله ، وهذا لا يتوقف على روايته ، بل يكفى فى ذلك علمه بوجوده فى كتب من خرّج الصحيح أو كونه نص على صحته لإمام كما تقدم لنا وعلى هذا عمل الناس .

ولما فرغ من الصحيح أعتبه بالحسن لا شراكه معه فى الحجية فقال :

## الحسن

(وَهُوَ فِي الْحُجَّةِ كَالصَّحِيحِ وَدُونَهُ إِنْ صِيرَ لِلتَّرْجِيحِ)  
(لِأَنَّ هَذَا قَصُرَتْ رِجَالُهُ فِي الْحِفْظِ دُونَ مُشْكِرٍ بِنَالِهِ)

### الحسن

هو لغة : ما تشبیه النفس ، واصطلاحاً ؛ اختلفوا في تعريفه اختلافاً كثيراً ؛ فحده الإمام الخطابي والحافظ ابن الجوزي ومن قبلهما الإمام أبو عيسى الترمذي بمحدود لا يتخلو كل واحد منها من مقال ، ومن ثم لما لم يرتض ابن الصلاح شيئاً من تلك الحدود الثلاثة ، قال في مقدمته ما حاصله : أمنت النظر في ذلك جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فاتضح لي أن الحديث الحسن قسمان : أحدهما وهو المسمى بالحسن لغيره : ما في إسناده مستور لم يتحقق أهليته ، غير أنه ليس مقفلاً ، ولا كثير الخطأ فيما يرويه ولا منها بالكذب فيه ، ولا ينسب إلى مفسق آخر واعتضد بمتابع أو شاهد . وثانيهما وهو الحسن لذاته ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة ، ولم يصل في الحفظ والإيمان مرتبة رجال الصحيح . أي وإن كان هو في الاحتجاج مثله ، وإليه أشار الناظم بقوله ( وهو ) أي الحسن لذاته ، إذ القاعدة أن الشيء إذا أطلق انصرف للفرد الكامل ( في الحجة ) أي في الاحتجاج به ، وكذا في العمل ( كالصحيح ) وإن كان دونه في القوة ، ولذا قال ( ودونه ) عند التعارض ( إن صير للترجيح ) أي فيقدم الصحيح عليه لأنه أعلى منه رتبة ، وإنما كان الحسن دون الصحيح في المرتبة ( لأن هذا ) أي الحسن ( قصرت ) بضم الصاد ( رجاله ) عن رجال الصحيح ( في الحفظ ) والضبط فإن رجال الصحيح في غاية الحفظ والضبط ، وإن كانت رجال الحسن لا يتخلو من الحفظ والضبط ، والمراد قصور رجال السند كلهم أو بعضهم مع كون الراوى مرتفعاً عن حال من يعد تفرد منكره ، كما أشار إليه بقوله :

(وَكُلُّ مُشْرَطٍ فِي الصَّحِيحِ مُشْتَرَطٌ فِي ذَا سَوَى التَّقْصِيرِ عِنْدَ مَنْ فَرَطَ)  
 (وَحَيْثُ تَابَعَ الضَّعِيفَ مَعْتَبَرٌ فَحَسَنٌ لِغَيْرِهِ وَهُوَ نَظَرٌ)  
 (مَالَمْ يَكُنْ لِنَهْمَةٍ بِالْكَذِبِ أَوْ الشُّذُوزِ فَانْجِبَارُهُ أَبَى)

(دون منكر) أى إنكار (يناله) أى يصيب ذلك المقصر ، فالضمير المرفوع على الفاعلية يعود على الانكار ، والمنصوب يعود على المقصر المفهوم من الفعل ، ومعنى ذلك أنه ليس بمن بعد ما ينفرد به من الحديث منكر أو شاذاً . قال ابن الصلاح وينزل حد الخطأ على هذا القسم : أى الحسن لذاته ( وكل شرط ) من الشروط الخمسة المتقدمة ( فى الصحيح بشرط . فى ذا ) أى الحسن لذاته ( سوى التقصير ) فى الضبط فانه يشترط فى الحسن دون الصحيح فان رجاله فى غاية الضبط ( عند من فرط ) أى عند من تقدم من أهل هذا الفن ( وحيث ) كان الحديث ضعيفاً لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين و ( تابع ) هذا الحديث ( الضعيف ) راو ( معتبر ) أى تابعه حديث رجل معتبر يزيل ضعفه حيث جاء ذلك الضعيف من وجه آخر ( فحسن ) أى فهذا الحديث يصير حسناً ( لغيره ) لآلذاته ، إذ حسنه بالجموع ، وفى الأمثال : ضعيفان يغلبان قويا ، والمعتبر هو الذى يكتب حديثه للاستشهاد به وهو من ذكر فى المرتبة الرابعة والخامسة من مراتب التجريح ؛ وغير المعتبر لا يستشهد به ، وهو من ذكر فى الثلاث الأولى ( وهو ) أى الحسن لغيره . يعنى أن الاحتجاج به ( نظر ) أى صواب ، وعمل كون الضعيف يصير حسناً : أى لغيره بمجيئه من وجه آخر إذا كان ضعفه ناشئاً من سوء حفظ راويه أو اختلاطه أو ستره ، أو كان لارسال أو تدليس ؛ لا إن كان ناشئاً من كون الراوى متهما بالكذب ؛ أو كون الحديث شاذاً فلا يصير بذلك حسناً كما أشار لذلك بقوله ( مالم يكن ) الضعف ( نهمة ) أى لأجل اتهام الراوى ( بالكذب أو الشذوذ ) فان كان كذلك فلا يؤثر فيه موافقة غيره له ، إذا كان الآخر مثله

(هَذَا الَّذِي مِنْ غَمْدِهِ قَدْ اتَّضَعَ مِنْ حَقِّ الْحَسَنِ وَجَا بِالْمُرْتَضَى)  
(وَأَخَرُ الْقَسْمَيْنِ دُونَ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ عَنْهُ مُعْتَلًى)  
(إِنْ لَمْ يَكُ الْأَوَّلُ مُصَاحِبَ طَرِيقٍ وَإِنْ يَكُنْ صَحًّا كَلَوْ لَا أَنْشَقَ)

لقوة الضعف حيثئذ ؛ وتقاصر الجابر عن جبره وهذا معنى قوله (فانجباره) أى انجبار ذلك الضعيف (أبى) أى منع لما ذكر ، نعم يرتقى بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لأصل له . قال شيخ الإسلام : بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور ، والسوى الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن ، ثم أراد المصنف أن يشير إلى أن هناك أقوالاً فى حد الحسن أصحها ما ذكره فقال ( هذا ) أى الذى تقدم من تقسيم الحسن إلى قسمين ، وتعريف كل منهما كما فعله ابن الصلاح هو ( الذى من غمده ) بكسر الغين المعجمة هو فى الأصل جفن السيف الذى يوضع فيه ويتماق الجار بقوله ( قد اتضعى ) أى سله : بمعنى أخرجه من غمده ( من حق الحسن ) بضم الحاء وإسكان السين المهملتين : أى من حق حد الحسن كابن الصلاح ( وجا ) بالقصر لغة ( با ) لحد ( المرتضى ) وما سواه ، ففيه تخايط كثير وقد تقدم لك ثلاثة حدود فيه ( و ) حيث علمت أن الحسن قسمان . فاعلم أنهما يتفاوتان فى الرتبة . ( آخر القسمين ) وهو الحسن لغيره ( دون ) القسم ( الأول ) وهو الحسن لذاته فى القوة ، وإن كان مثله فى الاحتجاج به ( والأول ) الذى هو الحسن لذاته دون الصحيح فى القوة وإن كان مثله فى الحجة ؛ وهذا معنى قوله ( الصحيح عنه ) متعلق بقوله ( معتلى ) وعن : بمعنى على مثله فى قوله تعالى . « فَإِنْ مَسَّيْتَ خَلْعًا عَنْ نَفْسِهِ » ، وحل انحطاط الحسن لذاته عن الصحيح فى القوة ( إن لم يك الأول ) وهو الحسن لذاته ( صاحب طرق » وإن يكن

(دُون الصَّحِيحَيْنِ الَّذِي فِي السَّنَنِ النَّسَائِيَّ وَالتِّرْمِذِيَّ الْمُتَقَرِّبِ)

صاحب طرق (صح) جواب إن : أى حكم عليه بكونه صحيحاً لغيره  
لأنجبار النقص اليسير فيه والجمع فى قوله : طرق مراد به ما فوق الواحد.

واعلم أن الحسن لذاته إذا عضد بما هو أدنى منه فلا بد من تعدد العاضد،  
وأما إن كان مساوياً لطريقه أو أرجح فكفى طريقة واحدة عاضدة (كلولا)  
أى مثال الحسن ذى الطرق حديث «لولا (أن أشق) على أمتي لأمرتهم  
بالسواك عند كل صلاة» ، رواه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن  
أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ، فمحمد بن عمرو مشهور بالصدق ، وليس فى  
غاية الحفظ حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ،  
لكن لما روى من وجه آخر عن أبي هريرة فرواه الشيخان من طريق الأعرج  
عن أبي هريرة جبر النقص ، وصح الاستناد فهو صحيح لذاته من طريق الشيخين  
صحيح لغيره من طريق محمد بن نظير الجبيرة بوروده من طريق غيره ؛ وحسن  
لذاته من طريقه بقطع النظر عن جبره بغيره ، والمراد هنا بالحافظ من يعى  
ما يصل إليه نبه عليه فى الهدى . ولما ذكر أولاً رتبة الصحيحين أراد أن  
يذكر رتبة ما عداهما من السنن بالنسبة لهما فقال (دون الصحيحين) خبر  
مقدم لقوله (الذى فى السنن) يعنى أن الذى فى سنن النسائي والترمذى من  
الأحاديث دون ما فى الصحيحين مما هو على شرطهما لالتزامهما الصحيح دون  
الحسن بخلاف السنن ؛ فإن فيها الصحيح والحسن والضعيف (النسائي) نسبة  
إلى نسأ بوزن سبأ : مدينة بخراسان قال بعضهم :

والنسائي نسبة لنسأ مدينة فى الوزن مثل سبأ

وهو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب إمام عصره فى الحديث ، صنف كتاب  
الخصائص فى فضائل عليّ كرم الله وجهه فداسه : أى وطنه بالأرجل أهل الشام  
تشيعة منهم لما روى رضى الله تعالى عنه ، فمات من ذلك الدوس سنة ثلاث وثلاثمائة

(كذا أبو داود وإذ يروى الضعيف إن ينفرد فهو على رأي ينيف)

بمكة أو بفلسطين (والترمذى المتقن) بكسر التاء والميم على المشهور ، وقال بعضهم بثلاث الفوقية وبكسر الميم أو ضمها كلها ، مع إعجام الذال نسبة إلى ترمذ مدينة بطرف جيحون ، ويقال لترمز مدينة الرجال ، وهو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة على وزن طلحة ابن موسى بن الضحاك . قيل ولد أكمه ، له كتاب الشئائل جعله آخر كتاب السنن ، توفي سنة تسع بالثناة قبل السين وسبعين بالموحدة ومائتين ، وليس هو الترمذى صاحب نواذر الأصول .

[ تنبيه ] قال المصنف : لا يسمى من ولده عيسى أبا عيسى لإيهامه أن لعيسى عليه وعلى نينا الصلاة والسلام أبا لما روى ، د أن رجلا يسمى أبا عيسى قال له النبي صلى الله عليه وسلم : إن عيسى لا أب له ، فكره ذلك ، وحمل ابن سلطان الكرامة على التسمية ابتداء ، أما بعد الشبهة فلا يكره لإجماع العلماء والمصنفين على التعبير عن الترمذى به (كذا) أى مثل ما تقدم فى كونه دون الصحيحين فى القوة (أبو داود) أى سنن أبي داود الذى قال فيه النووى فى خطبة شرحه كما فى فتح المغيث : إنه ينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتناء به ، فإن معظم أحاديث الأحكام التى يحتاج بها فيه مع سهولة تناوله ، ولخص أحاديثه وبراعة مصنفه ، إلى غير ذلك من الثناء على الكتاب ؛ ومؤلفه هو سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني بكسر السين المهملة والجيم ، وسكون السين المهملة أيضا نسبة إلى سجستان قرية من قرى البصرة بثلاث الباء والفتح أكثر . قال بعضهم لما ألف كتاب السنن : ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد ، وفى ذلك قال الحافظ أبو طاهر السلفى :

لان الحديث وعلمه بكماله لإمام أهليه أبي داود  
مثل الذى لان الحديد وسبكه لنبي أهل زمانه داود



(وَالنَّسَائِيُّ يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يُؤْتَلَفْ عَلَى اطْرَاحِهِ مُخَفِّذُ نَهْجِ السَّلَفِ)

قال الذهبي حدث عنه الترمذي والنسائي قال أبو داود في سننه : شبرت قتاة بمصر ثلاثة عشر شهرا ، ورأيت أترجة على بعير قطعت قطعتين وعملت مثل عدلين . وعنه قال : كتبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث اتخبت منها هذه السنن فيها أربعة آلاف وثمانمائة حديث فمن روى عنه السنن أبو علي أحمد بن عمر اللؤلؤي وروايته أصح الروايات ؛ لأنها من آخر ما أُملي أبو داود وعليها مات ستة خمس وسبعين بالموحدة ومائتين ؛ وإنما كان سنن أبي داود دون الصحيحين في القوة ( إذ يروى ) أى لأنه يروى فيه الحديث ( الضعيف إن ينفرد ) أى إذا لم يجد في الباب حديثا غيره ( فهو ) أى الحديث الضعيف ( على رأى ) يتملق بقوله ( ينيف ) بضم أوله من أناف : أى يرتفع ويقوى عنده على رأى : أى اجتهد الرجال ، وكذا عند ابن منده ، فيعلم من هذا أن تفضيل الصحيحين على سننه من وجهين : ذكر الحسن وذكر الضعيف ؛ لكن لا يخرج الضعيف إلا إذا لم يجد في الباب غيره ؛ قال أبو داود مامعناه : إنه يذكر في كل باب أصح ما عرفت في ذلك الباب . وقال ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ؛ وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح : أى للاحتجاج لأنه قد يكون صحيحا وقد يكون حسنا ، وبعضها أصح من بعض . قال في التقريب فعلى هذا ما وجدنا في كتابه مطلقا ولم يكن في أحد الصحيحين ولم يصححه غيره من المعتمدين ولا ضعفه فهو حسن عند أبي داود . قال السيوطي لأن الصالح للاحتجاج لا يخرج عنهما ولا يرتقى إلى الصحة إلا بنص ؛ فالأحوط الاقتصار على الحسن وأحوط منه التعبير عنه بصالح ( والنسائي ) لا يقتصر في التخريج على المتفق على قبوله ، بل ( يخرج ) حديث ( من لم يؤتلف ) بالبناء للمجهول : أى أنه يخرج الحديث الذي لم يتفق أئمة الحديث ( على اطراحه ) بتشديد الطاء :

• • • • •

أى تركه ، وفسر المتروك فى شرح النقاية بأنه من لا يروى ذلك الحديث إلا من جهة ويكون مخالفا للقواعد المعلومة ، أو عرف بالكذب فى كلامه ولم يظهر منه وقوعه فى الحديث ( نخذ نهج ) أى طريق ( السلف ) أى أهل الفن فى بيان موضوع النسائي .

[ فائدة ] قال فى التدريب قال أبو جعفر بن الزبير : أول ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتياده وذلك الكتب الخمسة ، والموطأ الذى تقدمها ولم يتأخر عنها رتبة وقد اختلفت مقاصد فى فيها ، وللصحيحين فيها شقوق ، وللبخارى لمن أراد التفقه مقاصد جليلة ، ولأبى داود فى حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره ، وللمزنى فى فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره ، وقد سلك أغراض تلك المسالك وأجلتها .

[ تنبيهان : الأول ] من أطلق الصحيح على كتب السنن كلها أو بعضها كالحاكم وأبى طاهر السلفى فقد تساهل ؛ إذ فيها ما صرحوا بأنه ضعيف أو منكر أو نحوه قال العراقى :

ومن عليها أطلق الصحيح فقد أتى تساهلا صريحا

الثانى : لم يعد الناظم فيما ذكره من السنن سنن ابن ماجه ليكون تمام الكتب الستة ؛ فلعله ترك ذلك لما قاله السخاوى عن الخطابى من أنه أى ابن ماجه تفرد بأحاديث عن رجال متهمين بالكذب ، وسرقة الأحاديث بما حكم عليها بالبطلان أو السقوط أو النكارة حتى كان العلائى يقول : ينبغى أن يكون كتاب الدارمى سادسا للخمسة ؛ فانه قليل الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كانت فيه أحاديث مرسله وموقوفة فهو مع ذلك أولى منه . على أن بعض العلماء جعل السادس الموطأ ، وأول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة أبو الفضل

(فَدُو المَسَانِيدِ بِأَن يُفْرَدَ مَا لِكُلِّ صَاحِبٍ فَعِ الْمُؤَمَّنَا)  
(وَهِيَ تَجِي عَلَى حُرُوفِ المَعْجَمِ وَقَدْ تَجِي بِحَسَبِ المَقْدَمِ)

ابن طاهر ، ثم الحافظ عبد الغنى فى كتاب [الاكمال فى أسماء الرجال] الذى مذهب به الحافظ المزنى وقدموه على الموطأ لكثرة زوائده على الخمسة بخلاف الموطأ .  
واعلم أن المسانيد دون السنن فى الرتبة ، وإليه الإشارة بقوله (فدو المسانيد) أى فى السنن فى رتبة الصحة ذو المسانيد ؛ وبين المسانيد بقوله ( بأن يفرد ما لكل صاحب ) من الأحاديث على حدثه من غير نظر للأبواب ، ولذا اتفق على ابن الصلاح فى عد كتاب الدارمى فى المستندات ؛ لأن كتابه مرتب على الأبواب لأعلى المسانيد قال فى الألفية :

كمسند الطيالسى وأحمد وعده للدارمى اتفقا

لكن قال ابن حجر الهيتمى : الغالب على مسند الدارمى الصحة ، والصواب أن يعول على كتابه . وهو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن التميمى من بوزدارم ، توفى عام خمس وخمسين ومائتين ، وأنشد البخارى لما بلغه نعيه :

إن تبقى تفجع بالأحبة بعدم وقناه نفسك لا أبالك أجمع

وقوله ( فع ) من وعى : أى احفظ ( المؤمنا ) بصيغة اسم المفعول تتمم البيت ومن المستندات مسند أبى بكر بن أبى شيبة (١) صاحب المصنف وصاحب المسند ومسند البزار بتشديد الزاى ، ومسند الحميدى ، ومسند اسحاق بن راهويه ولهم فى المسانيد حالتان أشار لما بقوله ( وهى ) أى المسانيد ( تجى ) على طريقتين الأولى : أن يجمع مسند كل صاحب : أى ماله من الأحاديث المروية على حديثه

(١) هو الحافظ عبد الله بن محمد بن أبى شيبة اليسى الكوفى ، ولازم التوفى سنة (٢٣٥) هـ ومسنه فى مجلدين ضمنين جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدثين بالأسانيد وفتاوى التابعين ، وأقوال الصابة مرتبا على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه ليق عليه الناظر على مواضع الاتفاق والاختلاف بسهولة .

(واقبل لإطلاق لصحة السند أو حسنه إن كان بمن يعتمد)

مرتبا أسماء الصحابة (على حروف المعجم) بأن يجعل أبى بن كعب وأسماء بن زيد مثلا فى حرف الهز كالطبرانى فى معجمه الكبير (وقد تجى) أى الطريقة الثانية أنها تجىء : أى المسانيد مرتبة (بحسب المقدم) منهم بالقرابة منه صلى الله عليه وسلم فى النسب بأن يبدأ ببني هاشم ثم الأقرب فالأقرب ، أو بحسب المقدم منهم فى الفضل فى الاسلام بأن يبدأ بال عشرة ثم بأهل بدر ؛ ثم بأهل الحديبية ثم من أسلم وهاجرين الحديبية والفتح ، ثم مسلمى الفتح ؛ ثم أصاغر الأسنان كالسائب بن يزيد وأبى الطفيل ثم النساء ؛ ويبدأ بأمهات المؤمنين . قال ابن الصلاح : وهذا أحسن وفى ذلك من وجوه الترتيب غير ذلك . ويستحب أن يصنف المسند معللا كما قال العراقى :

وجعه معللا كما فعل يعقوب أعلى رتبة وماكمل

وذلك بأن يذكر المتن وطرقه وبين اختلاف نقلته ؛ فان معرفة العلل أجل أنواع الحديث حتى قال عبدالرحمن بن مهدي : لأن أعرف علم حديث هو عندى أحب إلى من أن أكتب عشرين حديثا ليست عندى ؛ لكن لم يتم مسند معلل قط . قال الأزهري كما فتح المغيث ، وقيل لى أن نسخة من مسند أبى هريرة بمصر شوهت فى مائتى جزء . قال : وبلغنى أنه كان فى منزل يعقوب أربعون لحافا أعدها لمن كان يبيت عنده من الوراقين الذين يبيضون المستنولونهم على ما خرج منه عشرة آلاف دينار يعنى لمن يبيضه ؛ ويعقوب هذا هو ابن شعبة السدوسي المتوفى سنة ٢٦٢ (واقبل لإطلاق) فى المتن المسكوت عنه ، فلم يحكم عليه بشئ (لصحة السند أو حسنه) كقولهم هذا حديث صحيح إسناده أو حسن إسناده ولم يقل حديث صحيح أو حسن ؛ ويعنى بالقبول أنه يحكم على المتن المسكوت عنه بذلك أيضا ؛ وبالإطلاق أنه لم يأت بعد قوله صحيح الإسناد

. . . . .

أو حسنه بذكر ضعف ينتقده المتن ، إذ الظاهر من مثله الحكم له بالصحة أو بالحسن لأن الأصل عدم التقادح ، ومحل ذلك ( إن كان ) صدوره ( عن ) أى من إمام حافظ ( يعتمد ) عليه ، ومثل ذلك الحكم من المعتمد بأحدهما على الحديث نحو حديث صحيح أو حسن ، فيحكم بأحدهما للسند أيضا : أى إن الإسناد متصل مع حصول الضبط والعدالة وعدم الشذوذ والعلّة ، لكن الحكم بأحدهما على الإسناد أخط رتبة عن الحكم بأحدهما على الحديث ، لأنه لا يبقى حينئذ صريحا في صحة المتن ولا ضعفه ، فقولهم هذا حديث صحيح الإسناد أو حسنه دون قولهم حديث صحيح أو حسن ، لأنه قد يصح الإسناد أو يحسن ثقة رجاله دون المتن ، قال العراقي :

والحكم للإسناد بالصحة أو بالحسن دون الحكم للمتن رأوا

[ تنبيه ] قال في نيل الأمانى : لا تلازم بين السند والمتن في الصحة وغيرها فقد يصح السند أو يحسن لا اتصاله وثقة روايته وضبطهم دون المتن لشذوذ أو علة ، وكذلك قد يصح المتن أو يحسن دون السند ، بأن يجى المتن من طريق آخر سالم عما في هذا الطريق ولا يختص ذلك بالصحيح والحسن بل يجرى في الضعيف أيضا ، فإذا قالوا هذا إسناد صحيح أو حسن أو ضعيف ، فلا يلزم منه صحة المتن ولا ضعفه وبالعكس . وكذا يقال في سائر الأنواع ، وذلك لأنها إما أن تكون صفة للسند كالمعزل والمنقطع والمعلق والمتصل والمسلسل ، وإما أن تكون من أوصاف المتن : كالرفوع والمقذوع والسند والموقوف والمرسل والمتواتر والمشهور ، وإما أن تكون من الأوصاف الشاملة للسند والمتن ، وهى : الصحة والحسن والضعف ، فإذا وصفنا السند بصفة تحسه كأن يقال : معضل مثلا لم ينظر إلى متن الحديث أصلا ، بل تارة يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا ، وتارة يكون مرفوعا ( م ٤ - رفع الأستار )

(وَفِي صَحِيحٍ حَسَنٍ أَقْوَالٌ فِي كُلِّهَا قَدْ ظَهَرَ اخْتِلَالُ)  
(ثُمَّ الْجَوَابُ بِتَنَوُّعِ السَّنَدِ الْحَسَنِ وَالصَّحِيحِ مُعْتَقَدُ)  
(وَبِالْتَرَدُّدِ لَوْصَفٍ مَنْ نَقَلَ وَعَنْ صَحِيحٍ ذَا الْآخِرِ قَدْ نَزَلَ)

أو موقوفاً أو مقطوعاً . وإذا وصفنا الحديث بصفة تخصه كأن يقال مرفوع لم ينظر إلى السند أصلاً ، سواء أكان صحيحاً أم حسناً أم ضعيفاً أم مقطوعاً أم غير ذلك . وإذا وصفنا أحدهما بما هو مشترك بينهما ، لم يلزم منه كون الآخر كذلك ، فاعرف ذلك واغتنمه ( وفي الجواب ) عما استشكل من قول الترمذى وغيره كعلی بن المدینی بفتح الميم : هذا حديث ( صحيح حسن ) وجه الاستشكال أن الحسن قاصر عن الصحيح ، فكيف يجتمع إثبات القصور ونفيه في حديث واحد ( أقوال ) أعرصنا عنها لقول المصنف ( في كلها ) أى في كل من تلك الأقوال ( قد ظهر اختلال ) وفساد لرده على قائله ، وعدم سلامته من الاعتراض . والجواب الصحيح الذى لا اعتراض عليه هو ما أشار إليه بقوله ( ثم الجواب ) عن الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد ( بتنوع السند ) أى بأنّ سند الحديث المقول فيه ذلك متنوع ( الحسن ولصحيح ) أى إلى حسن وإلى صحيح ، فوصفه بالحسن من جهة أحدهما وبالصحة من جهة الآخر ، وقوله ( معتمد ) بفتح الميم الثانية خبر الجواب : أى هذا الجواب معتمد عندهم ، فعلى هذا ما قيل فيه صحيح حسن أقوى مما قيل فيه صحيح فقط ، لأن كثرة الطرق تقوى ( و ) أما عند اتحاده فيجب ( بالتردد ) أى إنما جمع بين الصحة والحسن بسبب تردد أئمة الحديث ( لو صف ) أى في وصف ( من نقل ) أى روى ذلك الحديث لحكم عليه بالصحة باعتبار وصف نافله عند قوم ، وبالحسن باعتبار وصفه عند آخرين ، ولا يرجح عنده قول واحد منهما ، أو ترجح ولكن أراد أن يشير إلى كلام الناس ، وكان الأصل أن يقول الراوى فيه صحيح أو حسن لكنه حذف أو التردد ، وبهذا

ثُمَّ ذَا الْمَقْبُولُ حِينَ يَسْلُمُ مِنَ الْمُعَارِضِ فَهُوَ الْمَحْكَمُ  
(أَوْ لَا يَجْمَعُ مُمَكِّنٌ فَتَخْتَلِفُ يُضَيِّفُهُ إِلَى الْحَدِيثِ الْمُحْتَرَفِ)

انذفع ما أورده ابن دقيق العيد من أن بعض الأحاديث التي قيل فيها ذلك، ليس لها إلا مخرج واحد، وعلم أن هذا من تمة الجواب (وعن صحيح) متعلق بنزل (ذا الأخير) وهو ماله سند واحد (قد نزل) وانحط في القوة عن قولهم صحيح فقط: أي فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح، وما قيل فيه صحيح فقط أقوى منه لأن الجزم أقوى من التردد. قال ابن حجر الهيثمي في شرح الأربعين وبهذا يعلم أن قول الترمذي هذا حديث حسن صحيح غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه لا ينافي الجواب المذكور، خلافا لمن زعمه لما علمت أنه إذا قيل ذلك في ذي إسناد واحد كان باعتبار اختلاف الأئمة في حال ناقله، أو في ذي إسنادين كان باعتبارهما. ولما كان المقبول كما ينقسم إلى صحيح وحسن لذاته ولغيره، كذلك ينقسم إلى معمول به وغير معمول به وقد فرغ من التقسيم الأول وشرع هنا في بيان التقسيم الثاني له فقال (ثم) لغة في ثم أي ثم بعد ما تقدم من الكلام على الصحيح والحسن، فالمقبول أيضا ينقسم إلى محكم وغيره، وبين المحكم بقوله (ذا المقبول حين يسلم من المعارض) بأن لم يأت خبر يضاده (فهو) بتشديد الواو (المحكم) الذي يعمل به بلا شبهة، وأمثله كثيرة منها ما رواه البخاري في صحيحه دجاءت امرأة رفاعة فقالت: إن رفاعة طلقني فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير، بوزن أمير، والمحكم عند الأصوليين ما اتضح معناه ويقابله المجمل، قال المصنف في مراق السعود.

وذو وضوح محكم والمجمل هو الذي المراد منه مجمل

(أولا) يسلم من المعارضة بمقبول مثله (وجمع) أي والحال أن الجمع بينهم (ممكن) بتأويل أو تقييد أو تخصيص (فتختلف) أي فيسمى مختلف الحديث

(إلا ترجيح إذا النسخ عديم وغيره فالوقف فيه قد حتم)

بكسر لام مختلف وإضافته إلى الحديث كما أشار إليه بقوله (يضيفه) أن يضيف لفظ مختلف (إلى الحديث المحترف) أي صاحب الحرفة والصناعة بكسر الصاد وهو فاعل يضيف ، وهو من أمم الأنواع . أول من صنف فيه الإمام الشافعي كتاب اختلاف الحديث ، لكنه لم يقصد استيعابه كما قاله الحافظ . قال الحافظ السيوطي في نظم الدرر :

أول من ألف في المختلف الشافعي فكان هذا الفرع حفي  
ومثل له ابن الصلاح بحديث « لا عدوى ولا طيرة » مع حديث « فرّ  
من المجذوم فرارك من الأسد » وكلاهما في الصحيح وظاهرهما التعارض ،  
إذ الأول يدل على نفي الاعداء مطلقا . والثاني على إثباته ، ووجه الجمع بينهما  
أن هذه الأمراض لا تعدى بطبيعتها لكن الله جعل مخالطة المريض سببا  
لإعداد مرضه ، وقد يتخلف : أي الاعداء عن سببه كما في غيره من الأسباب .  
قال الحافظ في شرح النخبة : والاولى في الجمع بينهما أن يقال : إن نفيه صلى  
الله عليه وسلم للعدوى باق على عمومته ، وأما الأمر بالفرار من المجذوم ، فن  
باب سد النرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله  
تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية ، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة  
العدوى فيقع في الحرج ، فأمر بتجنبه حسب المادة (إلا) أي وإن لم يمكن  
الجمع بين المتعارضين (فترجيح) لاحدهما على الآخر متعين إن أمكن الترجيح .  
ووجوه الترجيح أوصلها العراقي في التقييد والإيضاح إلى أكثر من مائة ،  
وهي راجعة إلى سبعة أقسام نظمها الأياري بحملة بقوله :

أقسام ترجيحهم عند التعارض في الأ أقسام ترجيحهم عند التعارض في الأ  
حال الرواة كذا حال الرواية في تحمل وأدأ في الوقت إذ علما  
واللفظ والحكم أمر خارج كذا كان البخاري روى فاحفظوا كن فيها



انظر تفصيلها في شرح التفرير ، وحل الترجيح ( إذا النسخ عدم ) مثال  
الترجيح حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في الصحيحين « أنه صلى الله عليه  
وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ، مع حديث الترمذي عن أبي رافع « أنه نكحها وهو  
حلال ؛ قال وكنت السفير بينهما ، فرجح الثاني لكون راويه صاحب الواقعة  
وهو أدرى بها ، ومفهوم قوله : إذا النسخ عدم ؛ أنه إذا وجد بأن نسخ أحدهما  
الآخر فلا يكون من ذلك بل من باب النسخ والمنسوخ ؛ وتعين النسخ بتأخره  
والعلم بتأخره يحصل بالإجماع بأن يجمعوا على أنه متأخر عنه لما قام عندهم على  
تأخره ؛ أو يجمع على أن هذا ناسخ لذلك ، وكذلك يحصل العلم بتأخره بنصر الشارع  
على نسخه نصا صريحا كذا ناسخ لذلك ، أو بالدلالة كقوله صلى الله عليه وسلم  
« كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكركم الآخرة » وكذا بقول الراوى  
هذا سابق على ذاك أو متأخر عنه كقول جابر رضي الله عنه « كان آخر الأمر من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ، وكذا بقول الراوى :  
علمنا أن له ناسخا ؛ ولم يتعين هذا النسخ إلى غير ذلك مما هو مسطور في كتب  
الأصول ( وغيره ) أى غير ما ذكرنا لم يعلم المتأخر منهما ، مع عدم إمكان الجمع  
بينهما والترجيح ( فالوقف فيه ) أى التوقف عن العمل بواحد منهما ( قد حتم )  
بالبناء للمجهول : أى وجب التوقف لتساويهما حتى يظهر مرجح كحديث أبي داود  
« أنه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من أمراته وهى حائض ؟ فقال : ما فوق  
الازار . » وحديث مسلم « استعوا كل شيء إلا النكاح » : أى « لوط » ؛ فالأول يدل  
على تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة ؛ والثاني يدل على حله . قال السيوطى  
في شرح النقاية : فرجح التحريم لأجل الاحتياط . وقال الناظم في الشرح : قلت  
يرجح ما في صحيح مسلم لأنه أعلى في الصحة مما في غير صحيح البخارى .

## العريب والعزیز والمشهور

(وما به انفراد راو مطلقاً فذاك بالعريب قد تحققاً)

[ تنبيه ] تعبير المصنف بالوقف: أى التوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفى عليه ؛ « وفوق كل ذى علم عليم » ،

### العريب والعزیز والمشهور

( العريب ) سمي بذلك لانفراد راويه عن غيره كالعريب الذى شأنه الانفراد عن وطنه ( والعزیز ) مأخوذ من عزيز بكسر عين المضارع، سمي بذلك لقلة وجوده أو من عزيز بفتحها لكونه عز : أى قوى لمجيئه من طريق أخرى ومنه قوله تعالى « فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ » ، ( والمشهور ) سمي بذلك لوضوحه ؛ وربما أطلق على ما اشتهر على الألسنة فيشمل ماله إسناده واحد قصاصاً ، بل ما لا يوجد له إسناده أصلاً قاله الحافظ ابن حجر . ( وما به ) أى والحديث الذى ( انفراد ) به ( راو ) واحد فقط عن كل أحد أى تفرد في المتن أو الإسناده بأمر لا يذكره غيره من الرواة ؛ وهذا مراده بالاطلاق في قوله ( مطلقاً ) والتفرد . إما بجميع الحديث كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ؛ فإنه لم يصح إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، أو بعضه بأن يأتي في متن رواه غيره بزيادة . كحديث زكاة الفطر (١) حيث قيل : إن مالكا انفرد عن سائر رواة بقوله من المسلمين ، أو بكل السند كحديث معروف بروى متنه جماعة من الصحابة انفردوا به بروايته

(١) لفظه كما في الموطأ « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين » اهـ . وإنما قال حيث قيل لأن الصحيح أن مالكا لم يفرد بذلك ، فقد تابعه عليها جماعة عن نافع منهم عمر بن نافع عن أبيه في البخاري والضحك بن عثمان في مسلم والمطلى بن اسحاق عن عطاء بن حبان ، وغير هؤلاء اظهر العناية في تخرج أحاديث الهداية للحافظ ابن حجر .

(وَمَا بِهِ الْإِثْنَانِ قَدْ تَفَرَّدَا كَذَا ثَلَاثَةً عَزِيزًا وَرَجُلًا)

عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذي غريب من هذا الوجه، مثاله ما رواه عبد المجيد ابن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد عنه صلى الله عليه وسلم قال : « الأعمال بالنية » ، قال ابن سيد الناس كما في التدريب : هذا إسناد غريب كله والمثنى صحيح ، أو بعض السند كحديث أم زرع ، إذا المحفوظ فيه رواية عيسى بن يونس وغيره عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن عروة عن أبيهما عن عائشة : ورواه الطبراني من حديث الدراوردي وغيره عن هشام بدون واسطة أخيه (فذلك) أى الذى حصل به التفرد بوجه من هذه الأوجه (بالغريب قد تحققا) بالبناء للفاعل : أى ثبت ذلك حال كونه مسمى بالغريب قال القسطلاني : وينقسم إلى غريب صحيح كالأفراد المخترجة في الصحيحين كحديث « السفر قطعة من العذاب » ، وإلى غريب حسن ، وفي جامع الترمذي منه كثير ؛ وإلى غريب ضعيف وهو الغالب على الغرائب ، ومن ثم قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى لا تكتبوا الغرائب فانها مناكير وعامةها عن الضعفاء . وقال الإمام مالك رحمه الله تعالى : شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذى رواه الناس ، وعن أبي يوسف كما في التدريب : من طلب الدين بالكلام تزندق ؛ ومن طلب غريب الحديث كذب ؛ ومن طلب المال بالكيمياء أفلس (وما به الإثنان قد تفردا) أى والحديث الذى تفرد اثنان عن سائر رواة بشئ في سنده أو متنه ، ولو من طبقة واحدة ، فقوله به يتعلق بتفرد ؛ والباء بمعنى في (كذا) ما تفرد به (ثلاثة عزيزا) بالنصب معمولا لقوله (وجدا) بالبناء للمجهول أى وجد وعلم عند أهل الفن حال كونه مسمى بالعزيز لعزته : أى قوته بمجيئه من طريق أخرى أو لقله وجوده كما تقدم ، وما ذكره الناظم قاله النووي في التقريب وذكره ابن الصلاح في المقدمة أخذا من كلام ابن منده ، وخص ابن حجر وغيره الثلاثة

وغير هذا المشهور كل \* يتضح فيه الضعيف وكذا الذي يصح

فما فوقها بالمشهور والاثنين بالعزيز. قال في نيل الأمانى: وهو الأولى، بل الصواب المعول عليه . مثال العزيز حديث الشيخين عن أنس رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين » ، رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب بالتصغير ، ورواه عن عبد العزيز إمام عيل بن عليّة وعبد الوارث ، ورواه عن كل جماعة .

[تنبيه] مارواه الاثنان عزيز ولورواه بعد ذلك مائة عنهما كافى نيل الأمانى وقد تقدم فى حد العزيز الإشارة لذلك ؛ وكذا يقال فى الغريب غايته أنه يحدث للحديث اسم آخر باعتبار الرواة قلّة وكثرة بعد ذلك ، فقد يكون الحديث الواحد غريباً عزيزاً مشهوراً بأن يرويه عن الامام أو لواحد ، ثم يرويه عن هذا الواحد اثنان ثم يرويه عنهما ثلاثة فأكثر : فيسمى بالأسماء الثلاثة بهذه الاعتبار الثلاثة ؛ قال فى نيل الأمانى : والامام يصدق بالنبي صلى الله عليه وسلم ( وغير هذا ) أى غير ما ذكر فى الغريب ، والعزيز هو ( المشهور ) فيحد بأنه مارواه ثلاثة فأكثر على رأى أو أربعة فأكثر على رأى آخر ؛ ويسمى المشهور بالمستفيض لا تنشأ عنه وشيوعه فى الناس ، وبعضهم يغير بينهما : بأن المستفيض يكون من ابتدائه إلى انتهائه سواء بأن لا ينقص عن ثلاثة ، والمشهور أعم من ذلك بحيث يشمل ما أوله منقول عن الواحد ؛ ( كل ) من الأنواع الثلاثة لا ينافى الصحيح والضعيف بل ( يتضح \* فيه الضعيف وكذا الذى يصح ) أى وكذا الصحيح خلافاً لمن زعم كون العزيز شرطاً للصحيح كالقاضى أبى بكر بن العربى ، قال فى نيل الأمانى فانه صرح فى شرح البخارى بأن كون العزيز شرطاً فى الصحيح هو شرط

(ثم من المشهور ما تواترا وهو مما يرويه جمعٌ مُطهرٌ)

البخارى . قال ابن رشيد : كان يكنى القاضى فى بطلان دعواه أول حديث (١) المذكور فى صحيح البخارى . يعنى « إنما الأعمال بالنيات » فانه تفرد به عن عمر بن الخطاب علقمة ؛ وتكلف القاضى الجواب عن هذا بأن عمر بن الخطاب قد خطب به على المنبر بحضور الصحابة ، ولو لأنهم يعرفونه بسماعهم له من غير عمر لأنكروه مردود بأنه عندهم ثقة لو حدثهم بما لم يسمعه قط لم ينكروه عليه ؛ مثال المشهور الصحيح حديث « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا ففسلوا فأفخوا بغير علم فضلوا واضلوا » . رواه البخارى ، وغير الصحيح حديث « الأذان من الرأس » .

[ فائدة ] كما ينقسم المشهور إلى صحيح وضعيف ينقسم من وجه آخر إلى ماهو مشهور عند المحدثين خاصة وماهو مشهور عندهم وعند غيرهم ، وماهو مشهور عند العامة فقط . فالأول كحديث أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان » . أخرجه الشيخان ؛ ورعل بكسر فسكون وذكوان بوزن سلمان . والثانى كحديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والثالث كحديث « من دل على خير فله مثل أجر فاعله » رواه مسلم وغيره . وينقسم المشهور أيضا إلى متواتر وغيره ؛ وإليه الإشارة بقوله ( ثم من المشهور ما ) أى الحديث الذى ( تواترا ) بالالف لاطلاق القافية ؛ أى ومنه ما لم يتواتر ، والمتواتر لغة : الشيء الذى مرة بعد أخرى ؛ من تواتر الرجال إذا جاؤا واحدا بعد واحد واصطلاحا : ما أشار إليه بقوله ( وهو ما ) أى الحديث الذى ( يرويه جمع ) أى عدد بلا حصر فى قدر مخصوص على ما عليه الجمهور ، ويكون هذا العدد الموصوف

(١) وكذلك آخر حديث فيه أسمى « كلمتان خفيفتان » فالخديان فردان غريبان باعتبار الخروج .

(كذبهم عرفا كمنح الحف رنغ اليد ن عادم الخلف)

بما سيأتى من ابتداء الخبر إلى انتهائه إذا تعددت طبقاته، فيشترط كون كل طبقة جمعا يؤمن تواطؤهم على الكذب ليفيد خبرهم العلم، بخلاف ما إذا لم يكونوا كذلك في غير الطبقة الأولى فلا يفيد خبرهم العلم : قال المحلى : ومن هنا تبين أن المتواتر في الطبقة الأولى قد يكون آحادا فيما بعدها؛ وهذا يحمل القراءة الشاذة (١)، وكذا يشترط أن يكون مستند انتهائهم الحس من مشاهدة أو سماع (حظرا) أى منع (كذبهم) بفتح فكسر على اللغة الفصحى الواردة في القرآن ، ويجوز كسر الكاف وسكون الذال مع اشباع الميم (عرفا) أى عادة بمعنى أن العقل يحكم باستحالة تواطئهم على الكذب بالنظر إلى العادة لا بالنظر إلى التجويز العقلى مجردا عنها ، فإن التجويز العقلى لا يرتفع وإن بلغ العدد ما بلغ ؛ لكن ذلك التجويز لا يمنع حصول العلم العادى ، فعلم من هذا أن التعويل في ذلك على العادة كما صرح به جمع من المحققين . قال الشيخ زكريا : والقول بأنه يتمتع عقلا وهم أو مؤول : أى بأن العقل يحكم بالاستحالة نظرا إلى العادة لا بالنظر إلى التجويز العقلى مجردا عنها .

واعلم أن المتواتر يفيد العلم الضرورى، والمراد به ما يضطر إليه الانسان بحيث لا يمكنه دفعه وهذا هو المعتمد خلافا لمن قال انه يفيد العلم الظرى . قال الحافظ في شرح النخبة وليس بشئ واطال في رده ، وعلى كل فهو يفيد العلم بخلاف الآحاد ، ثم أن المفهوم من كلام الناظم حيث جعل المتواتر قسما من المشهور أن المتواتر أخص منه فكل متواتر مشهور ولا عكس ، وبمثل المتواتر بقوله (كمنح الحف) أى كحديث مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخف فقد رواه سبعون

(١) أى على القول بقرآنتها وهو القابل للأصح ، والأصح أنه يعمل بها من حيث الخبرة كما في خبر الآحاد ، ولا يضر في ذلك عدم قرآنتها ، كذا في الطائر عن الشهاب عميرة بصرف .

(وقد روى حديثه من كذبا أكثر من ستين ممن صحبنا)

من الصحابة منهم العشرة المبشرة بالجنة كما قاله الشيخ زكريا ، وقوله (رفع اليدين) بالرفع مبتدأ خبره (عادم للخلف) بضم الخاء المعجمة : أى عادم للخلاف فى أنه متواتر فقد رواه نحو الحسين من الصحابة ، ومراده رفع اليدين فى الصلاة ، وأما رفعها فى الدعاء فقال السيوطى فى النقاية : وقع لى من طرق تبلغ العشرين (وقد روى حديثه) صلى الله عليه وسلم (من كذبا) أى د من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار ، وفاعل روى قوله (أكثر من ستين) باثنين ، وقيل بأربعين وقيل بمائة وأربعين (ومن صحبا) منهم العشرة المبشرة بالجنة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين . قال العراقى كما فى التدريب كون هذا الحديث جاء عن مائتين من الصحابة ليس فى هذا المتن بعينه ، ولكنه فى مطلق الكذب ، والخاص بهذا المتن رواية بضعة وسبعين صحابياً منهم العشرة المشهود لهم بالجنة ، وكحديث الحوض فقد رواه من الصحابة خمس وخمسون ، وحديث د من بنى الله مسجداً بنى الله له بيتاً فى الجنة ، أوردته السيوطى من رواية عشرين كما فى التدريب الى غير ذلك من الاحاديث المتواترة وهى كثيرة . قال السيوطى : وقد ألفت فى هذا النوع كتاباً لم أسبق الى مثله وصميته د الازهار المتناثرة فى الاخبار المتواترة ، مرتباً على الابواب ، وللشيخ التاودى رحمه الله تعالى :

عن تواتر حديث من كذب ومن بنى لله بيتاً واحتسب

ورؤية شفاعته والحوض ومسح خفين وهذى بعض

[قائدة] قسم العلماء كما فى نيل الامانى وغيره المتواتر الى لفظى ، وهو ما اتفق رواته المذكورون فى لفظه وفى معناه . ومعنوى : وهو ما اختلفوا فى لفظه ومعناه مع رجوعه لمعنى كل ؛ مثال الاول تقسم ، ومثال الثانى حديث رفع اليدين فى الدعاء ، فانه يروى فيه مائة حديث فى قضايا مختلفة كل قضية منها متواتر

## المسلسل

( مسلسلٌ ما الوثقُ فيه ومُجداً في صفة الرواة وأوَّارٌ وصف الأداة )

والقدر المشترك فيها - وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار المجموع ، ومثاله في غير الحديث ما إذا نقل رجل عن حاتم مثلاً أنه أعطى جملأً ، وآخر أنه أعطى فرساً ، وآخر أنه أعطى ديناراً ، وهلم جرأً ، فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم وهو الاعطاء لان وجوده مشترك بين جميع هذه القضايا .

### المسلسل (١)

هو من صفات الإسناد ، فوصف الحديث به على هذا باعتبار السند . وهو لغة اتصال الشيء ببعضه ببعض ، ومنه سلسلة الحديد ؛ واصطلاحاً . ما أشار له بقوله ( مسلسل ) بفتح السينين . أى حدّه ( ما ) أى حديث ( الوثق ) بفتح الواو . أى الاتفاق ( فيه ) أى في ذلك الحديث ( ومجداً ) بالبناء للمفعول ، والالف للإطلاق . أى وجد فيه الاتفاق ( في صفة الرواة ) القولية فقط أو الفعلية فقط أو فيهما معاً . فالأول . ناخديت المسلسل بقوله صلى الله عليه وسلم لعاذر رضي الله تعالى عنه . د يا معاذاني أحبك فقل في دبر كل صلاة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ، فانه مسلسل بقول كل من الرواة لمن يرويه عنه ، وأنا أحبك فقل الخ . والثاني كحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه . شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال . د خلق الله الأرض يوم السبت ، الحديث . فقد تسلسل تشبيك كل واحد من رواته بيد من رواه عنه . والثالث . كحديث أنس رضي الله تعالى عنه . د لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر

( ١ ) لابن جابر الأندلسي في مصر على سبيل الورقة :

ما زلت أسند من محاسن أرضها خبراً صححاً ليس بالمطوع  
كم مرسل من يابها ومسلسل ومدح من حضها المروغ  
اه من الهدى .



(وَقُلْ وَصَفٌ لِّلْتَّسْلُصِلِ سَلَمٌ لَّا الْمَنُّ مِنْ ضَعْفٍ وَنَقَصِهِ عُلْمٌ)

خيرهُ وشرهُ حلوه ومره ، قال وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيتهُ ، وقال آمنت بالقدر ، الخ (أو) وجد فيه الاتفاق في (وصف الأدا) كقول كل من رواته : سمعت أو حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا أو عن أو أشهد بالله لسمعت فلانا ، يقول ذلك كل راو منهم . وأنواع التسلسل كثيرة ، وخيرها ما نزل على اتصال السماع وعدم التدليس . قال البخاوى : ومن فضيلة التسلسل الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فملا ونحوه كما أشار له ابن دقيق العيد ، واشتماله كما قال ابن الصلاح على مزيد الضبط من الرواة (و) لكن (قلْ وصف للتسلسل) ككونه بالقراء أو الحفاظ أو المشابكة (سلم) ذلك الوصف من الضعف ، وقد يصح (لا المن) بالرفع عطف على وصف : أى لا يقل سلامة المن الذى إسناده تسلسل من الضعف بل يكثر سلامته منه . قال البخاوى : كمسلسل المشابكة ، فتنه صحيح والطريق بالتسلسل فيها مقال ؛ وأصحها المسلسل بقراءة سورة الصف قال فى التدريب : قلت والمسلسل باحفاظ والفقهاء أيضا ، بل ذكر فى شرح الخبة أن المسلسل بالحفاظ مما يفيد العلم القطعى ، وقوله (من ضعف) يتعلق بسلم كما علم من التقرير (ونقصه) أى نقص التسلسل بقطع السلسلة فى أوله أو وسطه أو آخره (علم) بالبناء للمفعول أى ذلك أمر معلوم عندهم ، فقد قل فى التقريب وشرحه : وقد ينقطع تسلسله فى وسطه أو أوله أو آخره ؛ مثال ذلك حديث عبد الله بن عمرو بفتح العين المسلسل بالأولية ، وهو الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ، أرحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء ، فانه انتهى فيه التسلسل إلى عمرو بن دينار وانقطع فيما فوق ذلك ، ومعنى المسلسل بالأولية أن كل راو إنما يرويه عن من لم يسمع منه شيئا قبله من الأحاديث كما أن معنى المسلسل بالآخرية كون الراوى آخر من روى عن شيخه .

## المديج

(مَدِج مَا يَنْقُلُ الْقَرِينُ عَنْ آخِرٍ وَعَكْسُهُ مُبِينٌ)

[ تنبيه ] قال في الهدى : المسلسل يقيد بما وقع به التسلسل ، فيقال مثلا : المسلسل بتحريك الشفة أو مسلسل الحلف ، كحدثي فلان وحلف ، قال حدثه فلان وحلف ، والمسلسل بالمصاحفة .

### المديج

بضم الميم وتشديد الباء المفتوحة ، سمي بذلك أخذاً من ديباجتي الوجه وهما الخدان لتساويهما وتقابلهما . قال الزرقاني : وهو نوع لطيف من فوائده أن لا يظن الزيادة في الإسناد ( مديج ) حدة : هو ( ما ) أى الحديث الذى ( ينقله ) ويرويه ( القرين عن ) قرين له ( آخر ) بفتح الحاء ( وعكسه ) أى خلافه : وهو أن ينقل الآخر عن القرين الناقل عنه ( مبين ) أى ظاهر سواء كان ذلك القرين من الصحابة أو التابعين أو غيرهم ، ففي الصحابة كرواية أبى هريرة وعائشة رضى الله تعالى عنهما أحدهما عن الآخر ، وفي التابعين كرواية كل من الزهرى وأبى الزبير عن الآخر ، وفي تابعيهم كرواية كل من مالك والأوزاعي عن الآخر وهكذا فيمن بعدهم ، وسواء كان المديج بواسطة أم بدونها مثاله بدونها تقدم . ومثاله بها رواية الليث عن يزيد بن الهاد عن مالك ، ورواية مالك عن يزيد عن الليث وخرج بالقرين ما إذا روى عن دونه سناً أو رتبة ، فليس من المديج فى شيء ، بل من رواية الأكبر عن الأصغر ، ومنها رواية الآباء عن الأبناء مثل رواية الزهرى عن مالك ، ورواية العباس عن ابنه الفضل والأصل فيها رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن تميم الدارى خبر الجساسة .

واعلم أن المديج أخص من رواية الأقران ، إذ هي تنقسم إلى مديج وهو ما ذكره الناظم ، وغير مديج ، وهو أفراد أحد القرينين بالرواية عن الآخر ، مثول

( مَنْ قَدْ تَقَارَبَا بِسَنٍّ وَسَنَدٍ وَنَادِرًا يُلْفَى بِآخِرٍ فَقَدْ )

له في التدريب برواية . زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية . ولا يعلم زهير برواية عنه . وأما تمثيل الناظم في الشرح برواية التيمي . عن مسعر تبعا لابن الصلاح حيث قال : ولا يعلم مسعر برواية عنه ، فقال العراقي والسيوطي : هو معترض بأن مسعرا أيضا روى عن سليمان التيمي فيما ذكره الدارقطني في كتاب المدح ، ثم عرف القرينين بقوله ( من قد تقاربا ) أى القرينان هما اللذان تقاربا ( بسنٍّ ) أى في السن بأن يكون سنٌّ : أى عمر أحدهما قريبا من عمر الآخر ( وسند ) أى وتقاربا في السند من جهة العلو ، لكن هذا في الغالب ؛ ومن غير الغالب الاكتفاء في تسميته مدججا بالتقارب في السند ؛ وإن لم يوجد في السن كما هو مذهب الحاكم وهذا معنى قوله ( ونادرا ) أى هذا المذكور في الغالب وفي النادر ( يلقي ) بالبناء للمفعول : أى يوجد التقارب ( بآخر ) بكسر الخاء وهو السند ( فقد ) دون السن ؛ وفقد اسم فعل بمعنى اكتف أو حسب .

[ لطيفة ] قال في التدريب : قد يجتمع جماعة من الأقران كما روى أحمد ابن حنبل عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة عن عائشة قالت : ذكر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يأخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة ، فأحمد والأربعة فوقه خستهم أقران .

ولما فرغ من المقبول وهو الصحيح ؛ والحسن شرع في غيره وهو الضعيف ؛ فقال

## الضعيف وهو المردود

( فَاقْدُ شَرْطٍ لِلْقَبُولِ نَجَسَتْ شَرْطًا مِنَ الَّتِي مَضَتْ لِلْحَسَنِ )  
 ( بِقَدَرٍ مُبْعَدٍ عَنِ الشَّرْطِ مُخْتَلِفًا يَكُونُ فِي الْمُبْطُوطِ )  
 ( أَعْلَى الضَّعِيفِ مَا دَعَا مُضْعَفًا مَا الْبَعْضُ وَهَاهُ وَبَعْضُ خَالِفًا )

### الضعيف وهو المردود

لفقده شروط القبول وهي الاتصال والعدالة والضبط ، وعدم الشذوذ وعدم العلة القاذحة والمتابعة في المستور ، وإلى هذا أشار الناظم مبينا حده فقال ( فاقد ) أى حدث الضعيف هو فاقد ( شرط ) من الشروط التي هي ( للقبول نجتى ) أى تقصد ، ونعنى بقولنا : فاقد شرط ما فقد ( شرطا من التي ) أى من الشروط التي ( مضت ) أى مضى ذكرها ( الحسن ) من اتصال السند إلى آخر ما تقدم ، ثم أشار إلى أن الضعيف متفاوت درجاته بحسب بعده من شروط القبول بقوله ( بقدر مُبْعَدٍ ) أى بعد الضعيف ( عن الشروط ) المتقدمة للقبول ( مختلفا ) خبر مقدم لقوله ( يكون ) أى يكون الضعيف مختلفا ( في المبطوط ) أى النزول بما ذكر ، فافقده شرطان : كإسلافة من العلة والشذوذ ، أضعف بما فقد فيه أحدهما ، وما فقد فيه ثلاث أضعف بما فقد فيه اثنان وهكذا .

وأنواع الضعف بالنظر إلى انتفاء تلك الشروط انفرادا واجتماعا أوصلها العراقي إلى اثنين وأربعين ، ومحمد بن حبان البستي إلى تسعة وأربعين قال العراقي :

وعده البستي فيما أوصى لتسعة وأربعين نوعا

وهذا مع كثرة التعب قليل الفائدة ( أعلى الضعيف ) أى قوة لضعفا ( ما ) أى الحديث الذى ( دعوا ) أى سموه ( مضعفا ) بتشديد العين المفتوحة ، والحديث المضعف : هو ما لم يجمع على ضعفه ، بل في سنده أو متنه تضعيف لبعضهم وتقوية لآخرين ، وهذا معنى قوله ( ما ) أى السند أو المتن الذى ( البعض وهاه )

(وبين الضعيف في العقائد وحكم ربنا العظيم الواحد)  
(واحتج بالضعيف في الفضائل بشرط الاندراج تحت شامل)

بتشديدها : أى ضعفه (وبعض) آخر (خالفا) أى خالف ذلك البعض بتقويته له . وعدة الأحاديث المضعفة في الصحيحين مائتان وعشرة كما تقدم ، والصواب في الكل الصحة ؛ فقد سرد الحافظ في مقدمة فتح الباري ما في البخارى من الأحاديث المتكلم فيها ، وأجاب عنها حديثا حديثا . قال في التدريب : ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفا مخصوصا فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته ، وقد ألف الشيخ ولّى الدين العراقي كتابا في الرد عليه . واعلم أنه يجوز لك رواية الحديث الضعيف من غير بيان ضعفه في غير صفاته تعالى وفي غير الأحكام ، وأما فيهما فلا يجوز إلا مع البيان كما أشار له الناظم بقوله (وبين) الحديث (الضعيف) إذا حدثت به أو كتبه : أى نبه على ضعفه إذا كان ذلك الحديث وارداً (في العقائد) كصفات الله تعالى ، وما يجوز له وما يستحيل ونحو ذلك . قال السخاوى : ولذا كان ابن خزيمة وغيره من أهل الديانة إذا روى حديثا ضعيفا قال حدثنا فلان مع البراءة من عهده ، وربما قال هو والبيهقي إن صح الخبر (و) كذا يجب بيانه إذا كان وارداً في (حكم ربنا العظيم الواحد) سواء كان ذلك الحكم خطاب تكليف من المطلوب والمنهى والمباح ؛ أو خطاب وضع ، وهو ما ورد سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو أما الحديث الوارد في القصص والمواعظ والترغيب والترهيب ونحوها مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام ، فقد جوزوا التساهل في روايته فيها دون بيان ضعفه كما أشار له بقوله : (واحتج) أمر من الاحتجاج على طريق الاستحباب : أى يستحب الاحتجاج والعمل (بالضعيف) من الحديث على المشهور إذا كان وارداً (في الفضائل) أى فضائل الأعمال أو فضائل الأشخاص كفضل أبي بكر (م . - - رفع الأستار)

رضى الله تعالى عنه . قال ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في شرح الأربعين  
لأنه إن كان صحيحا في نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل به ولا لالم يترتب  
على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير ، وفي حديث رواه  
أبو الشيخ ابن حبان في كتاب الثواب عن جابر وابن عبد البر عن أنس مرفوعا  
« من بلغه عن الله شيء فيه فضيلة فأخذ به إيمانا ورجاءا لثوابه أعطاه الله ذلك ،  
وإن لم يكن كذلك (١) ، ونازع بعض المتأخرين في جواز العمل به بأن ذلك  
مشكل ، لأنه لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم وإسناد العمل إليه يوم ثبوته ويؤدي  
إلى ظن من لا معرفه له بالحديث الصحة فينقله ويحتج به وفي ذلك تلبس . قال  
في الفتوحات الربانية على الأذكار النووية : ولك أن تقول العمل في الحقيقة إنما  
هو بما اندرج هذا الخبر الضعيف تحت عمومه ، وإنما عمل لرجاء الفضل في هذا  
الخبر الضعيف فلا يلزم ما ذكر ؟ كيف ومن شرط العمل بالضعيف ألا يعتد عند  
العمل به ثبوته ؟ وهنا تحقيق مهم ذكره ابن علان أيضا في الفتوحات عن بعض  
المتأخرين ممن شرح أربعين النووي ؛ وهو أن معنى قولهم يجوز العمل بالحديث  
الضعيف أن الراغب في الخبر إذا سمع خبرا مضمونه من عمل كذا كان له من  
الثواب كذا جاز أن يعمل ذلك العمل قصدا لتحصيل ذلك الثواب ، وإن كان  
ذلك الحديث ضعيفا ، وليس معناه أن يكون ذلك العمل مشروعا استحبابا ،  
إذ الاستحباب أحد الأحكام ، ولا يثبت حكم شرعي بحديث ضعيف ؛ وخرج  
بالفضائل الأحكام فلا يحتاج فيها إلا بالصحيح والحسن مطلقا ، ومن ثم لم يثبت

(١) عز الحديث لمن ذكر المناوى وقوله عنه الملايخي فيما كتبه على شرح ابن حجر الهيتمي  
على الأربعين النووية ثم قال المناوى عقب ما ذكر : وقد أورد بعض الفراع هذا الحديث مشوشا  
على غير وجهه ، ولم يتضرر له مخرجا ولا صحابيا . وقال عقبه أو كما قال . وكان الأولى  
تجنبه لذلك اهـ .

(وَعَدَمَ الْحَزْوِ إِلَى مَنْ يَنْتَقِي وَفِيهِ مَنَعٌ وَجَوَازٌ مُطْلَقًا)

الحكم الذي في كيفية الوضوء من حديث ، هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي ، المثبت ضعفه ، قال النووي في الأذكار إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك كما إذا ورد حديث ضعيف بكرة بعض البيوع أو الأناكحة ؛ فإن المستحب أن يتزهد على ذلك ولكن لا يجب . قال الشبرخيتي في شرح الأربعين : وعجل كونه لا يعمل بالضعيف في الأحكام ما لم يكن تلقته الناس بالقبول ، فإن كان كذلك تعين وصار حجة يعمل بها في الأحكام وغيرها كما قاله الإمام الشافعي ، بل قال في فتح المغيب ، إنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقتطوع به ، ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى في حديث ، لا وصية لوارث ، إنه لا يثبت أهل الحديث ، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية . والعمل بالحديث الضعيف ثلاثة شروط : الأول أن يكون الضعف غير شديد . وشديد الضعف هو الذي لا يخلو طريق من طرقه من كذاب أو متهم بالكذب . والثاني أن يكون مندرجا تحت أصل عام . الثالث أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط ، وإلى الشرطين الآخرين أشار الناظم بقوله ( بشرط الاندراج ) أي اندراج الضعيف ( تحت ) أصل صحيح ( شامل ) له ليكون ذلك الأصل هو المستند ، فحديث ، من سئل عن علم فكتمه ألبه الله بلجام من النار يوم القيامة ، بناء على أنه ضعيف مندرج تحت منطوق قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ** ، وتحت مفهوم قوله تعالى : **وَأَقْبَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْحَهُونَ** ، إذا لأمر بالشئ منهي عن ضده ، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلا ( و ) بشرط نية ( عدم العزو ) حين العمل به : أي عدم نسبته ( إلى من ينتقي ) أي يختار وهو النبي صلى الله عليه وسلم لثلاث

(وَمَا نَمِي لَعَقُ وَوَعْدُ وَخَطُ وَرَكْرُ) وَمُسْنَدُ الْفِرْدَوْسِ ضَعْفُهُ شَهْرٌ

ينسب إليه ما لم يقله ( وفيه ) أى وفي العمل بالحديث الضعيف مطلقا في الفضائل وغيرها ( منع ) أى قول بالمنع وهو لابن العربي المالكي ، قال لأن الفضائل إنما تتلقى من الشرع ، فاثباتها بالضعف اختراع عبادة وشرع في الدين ما لم يأذن به الله . قال في هدى الأبرار : ورد بأنه إنما هو ابتغاء فضيلة بأماراة ضعيفة من غير ترتب مفسدة عليه ( و ) فيه ( جواز ) أى قول آخر بالجواز وهو منقول عن الإمام أحمد رحمه الله ؛ وفي روايه عنه : ضعيف الحديث أحب إلينا من رأى الرجال وقوله ( مطلقا ) أى من الفضائل وغيرها وهو راجع لكلا القولين كما قرر .

واعلم أن ما ذكره الناظم من الخلاف في المسألة يخالف لما قاله السخاوى وغيره من أن النووى حكى في عدة من تصانيفه إجماع أهل الحديث وغيرهم على العمل بالضعيف في الفضائل ونحوها خاصة .

وقال ابن حجر الهيتمي في شرح الأربعين : أشار المصنف يعنى النووى بحكاية الإجماع على ما ذكره إلى الرد على من نازع فيه ، ووجه الرد أن الإجماع لكونه قطعيا تارة وظنيا تارة أخرى لا يردّ بمثل ذلك لو لم يكن عنه جواب فكيف وجوابه واضح ، إذ ليس ذلك من باب الاختراع والشرع المذكورين . ثم أراد أن يذكر كتبنا إذا نسب الحديث إلى واحد منها يستغنى عن بيان ضعفه ، فقال ( وما ) أى والحديث الذى ( نَمِي ) أى نسب ( لعق ) بفتح فسكون . أى إلى العقلي بالتصغير . وهو أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي صاحب كتاب الضعفاء وهو ثقة جليل ( وعد ) بفتح فسكون : أى إلى أبي أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني . قال المناوى : هو أحد الحفاظ الأعيان الذين طافوا البلاد وهجروا الوساد ووصلوا السهاد وقطعوا المعتاد طالبين للمم ، توفي سنة خمس وستين وثلاثمائة عن ثمان وثمانين مؤلفا ( وخط ) بفتح فسكون أيضا :



## (كذا نوادر الأصول وزد للحاكم التاريخ ولتجتهد)

أى إلى الحافظ الخطيب أحمد بن على أبى بكر البغدادى الفقيه الشافعى أحد الاعلام الحفاظ ومهرة الحديث له نحو خمسين مؤلفا ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، وتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة ببغداد ، وحمل جنازته صاحب المذهب (وكر) بكسر فسكون : أى إلى ابن عساكر فى تاريخه (و) إلى (مسند الفردوس) .

اعلم أن الفردوس اسم كتاب للدبلى ذكر فيه أحاديث غير مسندة وسماه : [الفردوس] فجاء ولده وألف كتابا جمع فيه أسانيد تلك الاحاديث وسماه : [مسند الفردوس] وخبر ما الموصولة جملة قوله (ضعفه) بضم الضاد وفتحها : أى ضعف ما نسب لواحد من هذه (شهر) عندهم (كذا نوادر الاصول) ما نسب إليه ضعيف ، وهو لمحمد بن على بن الحسن بن بشر الزاهد المؤذن المشهور بالرمذى الحكيم المتوفى سنة ٢٩٥ ، وليس هو صاحب السنن والشئائل (وزد) بكسر الدال للروى : أى زد على ما تقدم (للكايم التاريخ) بالنصب معمول لزد : أى زد التاريخ المنسوب للكايم . وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله حمدويه بضم الدال وفتح الباء الضبي النيسابورى شيخ الحديث فى عصره عرف بابن البيع بفتح الباء وكسر التحتية المشددة صاحب التصانيف الجليلة ، توفى عام ٤٠٥ ، وهو صاحب المستدرک على الصحيحين ، وفيه أحاديث ضعيفة وأخرى موضوعة انتقدت عليه ، وزاد فى كنز العمال ما يعزى لابن الجارود فى تاريخه . قال المصنف بخلاف المتفق له فكل ما يعزى إليه فهو صحيح ، وكذلك المستخرجات وموطأ مالك والصحيحان عند السيوطى وغيره ، وصحيح ابن خزيمة وأبى عوانة وابن السكن وابن حبان ، فالعزو إليها معلم بالصحة كما فى الجامع لصق الدين الهندى ، وما عدا ما ذكر فيه صحيح وحسن وضعيف ، وقوله (ولتجتهد) بكسر الدال كسابقه . ولما فرغ من بيان الحكم على المتن والإسناد بالصحة والحسن والضعف أخذ فى بيان صفتها فقال :

# المرفوع

(ما انضاف من قول كذا أو فعل لسيّد الخلق الكريم (الأصل)  
(أورفع صاحب أو الذي اتصل والأول الأصح عند من نقل)

## المرفوع

سمى بذلك لارتفاع رتبته باضافته للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأشار إلى حده بقوله ( ما ) أى هو الحديث الذى ( انضاف من قول ) بيان لما : أى سواء كان ذلك الحديث المضاف قولاً كقال صلى الله عليه وسلم كذا ، أو فعلاً كما أفاده الناظم بقوله ( كذا أو فعل ) كفعل صلى الله عليه وسلم كذا ، ويدخل فيه التقرير كأكل الضب على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويتعلق بانضاف قوله ( لسيّد الخلق الكريم (الأصل ) صلى الله عليه وسلم سواء كان المضيف صحابياً أو تابعياً أو من بعدهما ولو من الآن ؛ فيدخل في هذا الحد المستند والمتصل والمرسل والمنقطع والمعضل دون الموقوف والمقطوع ، هذا هو المشهور . وقيل المرفوع هو ما أخبر به الصحابي عنه صلى الله عليه وسلم ، وإليه الإشارة بقوله (أو) هي لتنويع الخلاف . أى وقال الخطيب في حد المرفوع . هو ( رفع صاحب ) أى ما رفعه الصحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأن أخبر بقوله أو فعله ؛ فعليه لا تدخل مراسيل التابعين فمن بعدهم ، فان كلامها لا يسمى مرفوعاً على هذا القول ، لكن قال الحافظ كافى الزرقانى على البيقونية : الظاهر أن كلام الخطيب خرج مخرج الغالب من أن ما يضاف للنبي صلى الله عليه وسلم إنما يضيفه الصحابي . قال ابن الصلاح . ومن جعل من أهل الحديث المرفوع فى مقابلة المرسل أى كان يقول فى حديث رفعه فلان وأرسله فلان ، فقد عني بالمرفوع المتصل . أى بالنبي

(أمرت أو نهيت قل وأمر) الرفع حكمه على ما مشهرا  
(إن كان من ذى منصبه وقوله أعني من الشئ دأبا مثله)

صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع مخصوص ، لأن المتصل داخل في المرفوع فهو أم  
من المتصل وغيره ؛ وقيل المرفوع هو ما اتصل بسنده ، وإليه الإشارة بقوله  
(أو) المرفوع هو الحديث (الذى اتصل) بسنده ، فلم يتصل بسنده لا يسمى  
مرفوعا كالرسل ، فالأقوال في حده ثلاثة (والأول) منها هو (الأصح) عند من  
نقل) بالبناء للفاعل (أمرت) بالبناء للمفعول . أى قول الراوى أمرت ، وكذا  
أمرنا كقول أم عطية رضى الله تعالى عنها ، كما فى الصحيح د أمرنا أن نخرج  
فى العيد العواتق (١) ، وذوات الخدور ، (أو) قوله (نهيت) ونهيتا بالبناء للمفعول  
أيضا كقولها : نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا ، كما أخرجه الشيخان  
(قل وأمر) بألف الإطلاق كقول أنس د أمر بلال رضى الله تعالى عنه أن يشفع  
الأذان ويوتر الإقامة (٢) ، (الرفع حكمه على ما مشهرا) وهو الصحيح ، لأن مطلق  
ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهى وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعمل كونه هذه الألفاظ فى حكم المرفوع (إن كان) صدورها واقعا (من ذى محبة)  
لأن مطلق راو ؛ سواء قال الصحابى فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم أو بعده  
قاله فى مقام الاحتجاج أم لا تأمر عليه غير النبى صلى الله عليه وسلم أم لا ، ومقابل

(١) العواتق من النساء : اللاتي أحركن ، وفى البارح ، العاتق من النساء التي بن عن أهلها .  
والخدور جمع خدر بكسر الخاء : ستر يكون للجارية فى ناحية البيت اه . ملصقا بصرف من  
مفارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضى أبى الفضل عياض اليمصى .

(٢) الحديث أخرجه استه كما قاله المنبرى . قال فى غفر الأمانى : قول السنن من أصحابنا  
فى شرح كثر الدقائق : لاجبة للشافية فى هذا الحديث لأنه لم يذكر الأمر فيحمل أن يكون  
غبر النبى صلى الله عليه وسلم عجيب من مثله « على أنه ورد فى رواية النسائى . عن أنس د أمر  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » والزوايات بعضها  
يفسر بعضا . فلا مجال لهذا الاحتمال اه .

الصحيح؛ والمشهور قول أبي بكر الامم اعلى أنه لا يحكم لذلك بالرفع ، وعمل الخلف حيث لم يصرح بالأمروالناهى كما يستفاد من بناء تلك الأقوال للمجهول أما إذا صرح بأن قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا فهو مرفوع بلا خلاف إلا ما حكى عن داود وغيره من المتكلمين كافى [ نيل الأمانى ] من أنه لا يكون حجة حتى ينقل لفظه وهو ضعيف بل باطل ، فان الصحابى عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك إلا بعد التحقيق (وقوله) أى قول ذى صحبة : أى الصحابى (أعنى) بقوله (من السنة) كذا كقول سيدنا على كرم الله تعالى وجهه : من السنة وضع الكف على الكف فى الصلاة تحت السرة ، رواه أبو داود . (دأبأ) أى أبدا . قال فى المشارق : الدأب الملازمة للشيء . (مثله) أى مثل ما تقدم من أمرت ، أو نهيت فى أن له حكم المرفوع على الصحيح خلافا لمن قال : لا يكون فى حكم المرفوع لاحتمال أن يكون المراد سنة غيره . قال فى التدریب وهو بهمد مع أن الأصل الأول ، وقد روى البخارى فى صحيحه من حديث ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه فى قصته مع الحجاج حين قال له : إن كنت تريد السنة فحجّر بالصلاة . قال ابن شهاب : فقات لسالم أفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قتال سالم : وهل تتبعون فى ذلك إلا سنته ، وفى رواية : يتخون ، فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم : قال العلامة عبدالحى الكنوى فى ظفر الأمانى : ومن هذا الباب قول أبى قلابة عن أنس ومن السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ، أخرجه البخارى ومسلم قال أبو قلابة : لو شئت لقلت إن أنسا رفعه إلى رسول الله ﷺ أفذاكله دالّ على أن مثل هذا اللفظ دال على الرفع . وأما قول بعضهم . إن كان

(كذلك كنا إن لعهدو نسب أو كان في الأشهر من دون كذب)

مرفوعاً فلم يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فجوابه أنهم تركوا الجزم بذلك تورعاً واحتياطاً ، ومثل قوله من السنة كذا قوله سنة أبي القاسم أو سنة نبينا صلى الله عليه وسلم كذا أو أصبت السنة (كذلك) في حكم المرفوع قول الراوى الصحابي (كنا) نقول كذا أو نفعل كذا أو نحو ذلك سواء قاله في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعدها كما في [نيل الأمان] وعمله (إن لعده) أى لزمته صلى الله عليه وسلم (نسب) كقول جابر رضى الله تعالى عنه : « كنا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخرجه الشيخان ، وقوله : « كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه النسائي وابن ماجه ، وإنما كان ذلك في حكم المرفوع ، لأن ظاهره مشعر بأنه صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرره عليه ، أما إذا صرح باطلاعه صلى الله عليه وسلم فرفوع إجماعاً كقول ابن عمر رضى الله تعالى عنهما « كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى : أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان ويسمع ذلك ولا ينكره ، رواه الطبراني في الكبير ، والحديث في الصحيح دون التصريح المذكور (١) ، ومفهوم الشرط أنه إن لم ينسب لعده صلى الله عليه وسلم كأن قال كنا نفعل ولم يصفه إلى زمنه لا يكون مرفوعاً بل موقوفاً عند ابن الصلاح كما في مقدمته تبعاً للخطيب . قال السيوطي وحكاة النووي في شرح مسلم عن الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول ، وأطلق الحاكم والرازي والأمدى أنه مرفوع ، وقال ابن الصباغ إنه الظاهر ومثله بقوله عائشة رضى الله تعالى عنها « كانت اليد لا تقطع في الشيء الثاني ، وقال الحافظ ابن حجر كما في الهدى : والحق أنه موقوف

( ١ ) لعله عند البخارى من طريق مامع عن ابن عمر قال : « كنا نخر بين الناس في زمان

رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكر م عمر م عثمان رضى الله عنهم » .

## (تفسير صاحب له تعلق بالسبب الرفع له محقق)

لفظاً مرفوع حكماً ، لأن الصحابي أوردته في مقام الاحتجاج فيحمل على أنه أراد كونه في زمنه صلى الله عليه وسلم (أو) أى وقول الصحابي أيضاً (كان) الناس يفعلون كذا من قبيل المرفوع (في) القول (الأشهر) قال ابن الصلاح : بل هو أخرى باطلاعه صلى الله عليه وسلم . وقال الحاكم : لا يكون من المرفوع لاحتمال عدم اطلاعه عليه ، بل هو موقوف كما في مقدمة القسطلاني ، وقوله (من دون كذب) تم به البيت ؛ مثال ذلك قول المغيرة بن شعبة رضى الله تعالى عنه : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون باباً بالأظافر ، أخرجه البخارى في الأدب من حديث أنس رضى الله عنه (تفسير صاحب) من الصحابة الكرام المشاهدين للوحي ، والتنزيل من آي القرآن مع ذكر سبب النزول ، وهو معنى قوله (له) أى للتفسير (تعلق) وارتباط (بالسبب) (١) للنزول ، وأخبر عن تفسير بجملة قوله (الرفع له محقق) . مثال ذلك قول جابر رضى الله تعالى عنه : « كانت اليهود تقول . إذا جامعها من ورائها جاء الولد أحول فزات » نسأؤكم كم حُرث لكم فأتوا حُرثكم أننى سئتم ، رواء البخارى في صحيحه ، وخرج بماله تعلق بالسبب ما ليس له تعلق به فهو موقوف كما روى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه في تفسير قوله تعالى : « لو آحط للبشر » قال « تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تبتى لها على عظم » . قال الحاكم كما في شرح التقريب : فهذا

(١) اعلم أن سبب النزول عبارة عما تركت الآية أيام وقوعه . قال العلامة الكسوى . فيخرج منه ما ذكره الواحدى في سورة القيل من أن سببها قصة قدوم الحبشة به ، فإن ذلك ليس من أسباب النزول في شيء كذا ذكر قصة قوم نوح وعاد وثمود وبناء البيت ونحو ذلك ، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية ، كذا حققه انبىوطى في الإقنان . وذكر الزركشى في البرهان في علوم القرآن : قد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال تركت هذه الآية في كذا فانه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الحكم لا أن هذا كان السبب في النزول فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية لا من جنس النقل لا وقع اهـ .

(وقوله يبلغ به يرفعه رواية ينميه سجاء رفته)

وأمثاله يعد في تفسير الصحابة من الموقوفات ؛ وما ذكر من أن تفسير الصحابي إنما يكون في حكم المرفوع إذا ذكر السبب . قال السيوطي في شرح النفاية : فيه شيء ، فقد كان الصحابة يتحاشون عن تفسير القرآن بالرأي ؛ ويتوقفون عن أشياء لم يبلغهم فيها شيء من النبي صلى الله عليه وسلم . قال : وقد ظهر لي تفصيل حسن أخذه مما رواه بن جرير عن ابن عباس موقوفاً من طريق ومرفوعاً من أخرى : أن التفسير على أربعة أوجه : تفسير تعرفه العرب من كلامها ؛ وتفسير لا يعذر أحد بجهالة وتفسير يعلمه العلماء ؛ وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى . فما كان عن الصحابة مما هو من الوجين الأولين ، فليس بمرفوع لأنهم أخذوه من معرفتهم بلسان العرب ، وما كان من الوجه الثالث فهو مرفوع إذ لم يكونوا يقولون في القرآن بالرأي والمراد بالرابع المتشابه .

(وقوله) أي قول القائل عن الصحابي (يبلغ به) يسكون الهماء للوزن ؛ وهو وما بعده مقول القول ؛ وذلك بأن يذكر السند منتبهاً إلى الصحابي ، ثم يقول ما ذكر فالضمير المستتر المرفوع فيه وفيما بعده يعود على الصحابي ؛ مثال ذلك ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه يبلغ به الناس تبع لقريش ، وكذا قوله (يرفعه) كحديث البخاري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه : « الشفاء في ثلاثة شربة غسل وشرطة محجم وكية نار ؛ وأنهى أمي عن الكي » ، رفع الحديث ، أو قوله (رواية) بالنصب على المصدرية كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية تقانلون قوماً صغار الأعين ، أخرجه البخاري أو قوله (ينميه) بفتح الياء ، يقال نميت الحديث إلى غيري رفعت وأسندته ، وكذا يآثره بضم المثناة من أثرت الحديث نقلته ، كما في الموطأ عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله تعالى عنه قال : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى

(وهو عن التابع مرسلًا معروف) وفي من السنة نقله مختلف)

على ذراعه اليسرى في الصلاة . قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه ينسب ذلك  
أو يأثره ، وقوله (جامد فمه) خبر المبتدأ وهو قوله: أى جاء رفع الحديث حكماً  
الوارد بواحد من الصيغ المتقدمة ؛ وكذا ما رادفها أو تصرف من مصدرها .

وأعلم أن الحامل له على العدول عن التصريح بالرفع كافى مقدمة القسطلاني  
إما الشك في الصيغة التي سمع بها أمى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو النبي  
أو نحو ذلك كسمعت أو حدثني وهو عما لا يرى الإبدال ، وإما التخصيف والاختصار ،  
أو غير ذلك .

[تمة] قال السخاوى : وقع في بعض الأحاديث قول الصحابي عن النبي  
صلى الله عليه وسلم يرفعه ، وهو في حكم قوله عن الله عز وجل وأمثاته كثير ومنها :  
حديث حسن عند البزار . عن أبي هريرة قال قال رسول الله . إلى الله عليه وسلم  
يرفعه . إن المؤمن عندي بمنزلة كل خير ، يحمدي وأنا أنزع نفسه من دينه .  
وهذا من الأحاديث الالهية ، ومثله أمرت فهو بمنزلة أمرني الله كحديث «أمرت بقرية  
تأكل القرى يقولون يئرب ، وهو متفق عليه . والحاصل أن من اشتهر بطاعة  
كبير إذا قال ذلك فهم منه أن الأمر له هو ذلك الكبير . وأما قول القائل عن  
التابعي ما ذكر فأشار بقوله ( وهو ) أى ما تقدم من الصيغ الخمسة أرفق إذا كان  
عن الصحابي . أما إذا كان (عن التابع) أى التابعي ف (مرسلًا) بالنصب حال  
من نائب فاعل (عرف) المبني للمجهول . أى عرف عندهم حال كونه مرسلًا  
مرفوعاً وفي قول التابعي (من السنة) كذا كقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة :  
« السنة تكبير الامام يوم الفطر ويوم الاضحي حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع  
تكبيرات ، رواه البيهقي في سننه (نقل مختلف) عن أهل الفن فقيل متصل موقوف  
قال العراقي : ونقلوا تصحيحه وقرئ أعني العراقي كما قاله الشيخ زكريا بين هذا  
وما تقدم من مسيح هذا النزع بأن يرفع الحديث تصريح بالرفع ، وقريب منه بقية



(وَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبِ مَمْنَعٍ فِيهِ بِحَالِ الرَّأْيِ عِنْدَهُمْ رُفِعَ)

الألفاظ بخلاف من السنة لاحتلال إرادة سنة الخلفاء الراشدين وسنة البلد؛ وهذا الاحتمال وإن قيل به في الصحابي فهو في التابعي أقوى كما لا يخفى . وقيل مرفوع مرسل وهو القديم للشافعي ؛ ورجع عنه إلى الأول لأنهم يطلقونه ويريدون سنة البلد كما تقدم .

[تتميم] بقی ما إذا جاء عن التابعی کنا نفعل کذا أو نحوه . قال السخاوی ليس ذلك بمرفوع قطعاً ولا بموقوف إن لم يصفه إلى زمن الصحابة بل مقطوع ، فإن أضافه احتمل الوقف ؛ لأن الظاهر اطلاعهم على ذلك وتقريرهم له ؛ ويحتمل عدمه لأن تقرير الصحابي لا ينسب إليه بخلاف تقريره صلى الله عليه وسلم ، وإذا قال : أي التابعي أمرنا بكذا ونحوه ، فحكى العراقي في الألفية احتمالين للغزالي في الارسال والوقف ، ولم يصرح الغزالي ترجيح واحد منهما ، لكن قال في فتح الباقي : يؤخذ ترجيح أنه مرسل مرفوع من كلام ذكره عقب ذلك ، وجزم ابن الصباغ في العدة بأنه مرسل (وما) أي والحديث الذي (أتى عن صاحب) أي موقوفاً على صحابي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه مما لا مجال للاجتهاد فيه كما أشار له بقوله (ممنوع \* فيه بحال الرأي) بأن لم يتعلق ببيان لغة أو شرح غريب ؛ وذلك كالأخبار عن بدء الخلق وأمور الأنبياء والملأحم والبعث وما لم يأخذه عن الاسرائيليات (عندهم رفع) أي حكموا عليه بالرفع تحسیناً للظن بالصحابي ؛ ولأن قائل ذلك لا بد له من موقف ولا موقف الصحابة إلا النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة ؛ والموضوع أنه ممن لم يأخذه من أهلها فلم يبق له من موقف إلا النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك كقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، من أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ ، والعراف كالكاهن إلا أنه يخص بمن يخبر عن الأحوال المستقبلية والكاهن من يخبر بالأحوال الماضية ، قاله في تاج العروس عن الراغب ؛

## المسند

(ذو الرِّفْعِ أو ذو الوصلِ أعني مُطلقاً والبعضُ للرفع مع الوصل اتفق)

ولنما قلنا ممن لم يأخذه عن الاسرائيليات للاحتراز عما إذ عرف الصحابي بالنظر في الاسرائيليات كعبد الله بن سلام وغيره من مسلمي أهل الكتاب وكعبد الله بن عمرو بن العاص ، فإنه حصل له في وقعة اليرموك (١) كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب ؛ فكان يحبر بما فيها من الامور المغيبة حتى كان بعض أصحابه يراها قال له حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تحدثنا عن الصحيفة . قال السخاوي في فتح المغيث بعد ما تقدم : فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الامور النقلية الرفع لقوة الاحتمال ،

### المسند

بفتح النون ، يقال لكتاب جمع فيه ما أسنده الصحابة : أى رَوَوْهُ وللإسناد كمسند الفردوس : أى إسناد حديثه والحديث الآتي حده وهو المراد وفيه ثلاثة أقوال أشار إلى أولها بقوله (ذو الرِّفْعِ) أى قيل في حد المسند هو ذو الرِّفْعِ : أى المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان متصلاً بكأنك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو منقطعاً كالكلام عن الزهري عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما كان منقطعاً ، لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس وهذا الحد لابن عبد البر ، وعليه فالمسند والمرفوع يترادفان ، قال الخافظ في شرح النخبة : ويلزم عليه أن يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان الممن مرفوعاً ولا قائل بذلك ، وأشار لثانيها وهو الخطيب بقوله (أو) هي لتنويع الخلاف : أى وقيل في حده وهو الحديث (ذو) أى صاحب (الوصل) أى الاتصال لسنده من راويه إلى متناه سواء انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو من دونه ؛ وهذا معنى الاطلاق في قوله ( أعني مُطلقاً ) . وعلى هذا

(١) هو واد بناحية الشام . كانت فيه وقعة مشهورة بين المسلمين والروم في أيام أبي بكر رضي الله عنه .

## المتصل والموصول

(مُتَّصِلُ السَّنَدِ يُسَمَّى مُتَّصِلٌ وَهُوَ بِوَقْفٍ أَوْ بَرْنَعٍ يَحْتَفِلُ)

الحديث، فالمسند والمتصل يطلقان على المرفوع والموقوف، لكن استعمالهم للمسند في المرفوع كثير وفي الموقوف قليل . قال العراقي : ومقتضى هذا دخول المقطوع وهو قول التابعي فمن بعده ، والموقوف وكلام أهل الحديث يأباه وأشار لثالثها بقوله ( والبعض ) وهو الحاكم ، واللام في قوله ( للرفع ) زائدة ( مع الوصل ) أى الاتصال ( اتقى ) أى اختار الحاكم في حد المسند أنه هو المرفوع للنبي ﷺ مع اتصال سنده ، وجزم به في شرح النخبة شيخ الإسلام قال كما في شرح البيهقي للزرقاني ، والقاتل بقول الحاكم لحظ الفرق بينه وبين المتصل ، والمرفوع من حيث إن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن دون الإسناد من أنه متصل أولاً . والمتصل ينظر فيه إلى حال الإسناد دون المتن من أنه مرفوع أولاً . والمسند ينظر فيه إلى الخالين معاً فيجمع شرطى الاتصال والرفع فيكون بينه وبين كل من المرفوع والمتصل عموم وخصوص مطلق فكل مسند مرفوع ومتصل ولا عكس .

### المتصل والموصول

( المتصل ) والمؤتصل بالفاء والهمز ( والموصول ) كلها بمعنى .  
( متصل السند ) أى والحديث الذى اتصل سنده بسماع كل من رواه عن فوّه إلى متناه ( يسمى ) بضم الياء وسكون السين ( متصل ) وقف به على السكون على لغة ربيعة سواء كان انتهاءه له ﷺ أو للصحابي كما أشار له بقوله ( وهو ) أى المتصل ، والباء في قوله ( بوقف أو برفع ) للملابسة ، ويتعلق الجار بقوله ( يحتفل ) بالبناء للفاعل : أى أن المتصل يظهر ملابساً للوقف أو الرفع ؛ فخرج بقيد الاتصال المرسل ، والمعضل والمنقطع والمعلق ومنعن المدلس بكسر اللام قبل تبين سماعه ، وبقيد الجماع الاتصال بغير الجماع

## الموقوف

(وَمِمَّ ذَا وَصَلَ وَقَطَعَ قُصْرًا      بالصَّاحِبِ الموقوفِ بِلِ والْأَثَرِ)  
(وَإِنْ تَقِفَ بِغَيْرِهِ كَالْتَّابِى      فَسَافِلًا فَقَيْدِ الوَقْفِ تَمِ)

كأصله بالإجازة كأن يقول : أجازنى فلان ، قال أجازنى فلان وهكذا إلى آخر السند فلا يسمى الحديث المروى كذلك متصلاً ، وعلم مما تقدم أن ما اتصل للتابعى لا يسمى فى اصطلاحهم متصلاً للتنافى بين الوصل والقطع ، نعم يسوغ أن يقال متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهرى مثلاً كما قاله القسطلانى وغيره

### الموقوف

(وَمِمَّ) حديثاً (ذا) أى صاحب (وصل) لسنده إلى الصحابى (وقطع) أى انقطاع له ، ووصف كلا من المتصل والمنقطع بقوله (قصرًا) بالبناء للمفعول : أى خص كل منهما (بالصاحب) فلم يتجاوز به عنه إلى التبعى بِ سواء كان المقصور عليه قولاً أو فعلاً ، واشترط الحاكم اتصاله شاذ كما قاله الزرقانى (الموقوف) بالنصب معمول لسم ، وحل تسميته موقفاً حيث كان للرأى فيه مجال ، فإن لم يكن للرأى فيه مجال ففروع وإن احتمل أخذ الصحابة له عن أهل الكتاب تحسیناً للظن بالصحابى (بل و) سم الموصول والمنقطع (الأثر) بألف الإطلاق : أى والمرفوع الخبر وهو لبعض الفقهاء الشافعية . وأما المحدثون فقال النووي : إنهم يطلقون الأثر على الموقوف والمرفوع ، هذا إذا استعمل الموقوف فيما جاء عن الصحابى ، أما إذا استعمل فيما جاء عن التابعى فمن دونه فالله الإشارة بقوله (وإن تقف بغيره) أى على غير الصحابى (كالتابعى . فسافلاً) عن التابعى أى إلى أى رتبة كانت (قيد الوقف) بهقل موقوف على عطاء على طاوس مثلاً ، ولا بد من تعيين الواقع (تمى) من وعى بى بمعنى حفظ ، وأدخلت الكاف من دون التابعى .

## المقطوع

(وَسَمٌّ مَّخْتَصًّا بِمَنْ قَدْ تَبَعًا لَا غَيْرُ مَقْطُوعًا تَكُنْ مُتَّبَعًا)

## المرسل

(مَا رَفَعَ التَّابِعُ مُرْسَلٌ وَقِيلَ كَبِيرٌ لَكِنْ ذَاكَ الْمُسْتَطِيلُ)

### المقطوع

يجمع على مقاطع ومقاطع؛ سمي الحديث بذلك لقطعه عن الوصول للصحابي أو النبي ﷺ (وسمى) حديثاً (مختصاً بمن قد تبعه) قولاً كان أو فعلاً سواء كان متصل الإسناد أم لا حيث خلا عن قرينة الرفع والوقف (لاغير) بالبناء على الضم أى لا غير التابعى (مقطوعاً) مفعول ثانٍ لسم، والتقييد بالحيثية للاحتراز عما إذا وجدت فيه قرينة الرفع فانه مرفوع حكماً أو قرينة الوقف فيكون موقوفاً إذا كان صادراً عن اجتهاد، وإلا فلا يكون إلا من النبي ﷺ (تكن متبعاً) أهل علم الحديث. قال ابن حجر وكالتابعى من دونه؛ وقد أطلق بعضهم المقطوع فى موضع المنقطع وبالعكس تجويزاً: أى لأن المقطوع من مباحث المتن والمنقطع من مباحث الإسناد. قال القسطلانى والمقطوع ليس بحجة.

### المرسل

بصيغة اسم المفعول، مأخوذ من الإرسال؛ وهو الإطلاق لكون المرسل بالكسر أطلق الحديث؛ ولم يقيد به بجميع رواته حيث لم يسم من أرسله عنه؛ وهو عند الأصوليين قول غير الصحابي قال النبي ﷺ، وعند الحديثيين ما أشار له بقوله (ما) أى الحديث الذى (رفع) أى رفعه (التابع) إلى النبي ﷺ كبيراً كان التابعى أو صغيراً (مرسل) خبر ما (وقيل) المرسل: هو ما رفعه كبيرهم، أى الكبير فقط من التابعين فعليه لا يكون ما رفعه التابعى للصغير مرسل بل منقطعاً، لأن أكثر رواية مثله عن التابعين الكبار (٦٢ - رفع الأستار)

(ثم الكبير عند ذى النجابه أكثر ما يروى عن الصحابه)  
(واحتج مالك به وأحمد كذا أبو حنيفة المؤيد)

(لكن ذاك) الحد المرسل هو الحد (المستطيل) والراجح المشهور عند المحدثين واعلم أن المراد بالتابعى التابعى ولو حكما ليشمل الصحابى الذى لم يرو إلا عن الصحابه ، بأن أسلم قبل موته صلى الله عليه وسلم بقليل بحيث رآه ولم يرو عنه أو رآه غير يميز كمحمد بن أبى بكر الصديق، فإن مرسله فى حكم مراسيل التابعى لاحتمال رواية هذا عن التابعين ، بخلاف الصحابى الذى أدرك وسمع ، فإن احتمال روايته عن التابعين بعيد جداً ، ومحل كون قول التابعى مرسل ما لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافر ثم أسلم بعد موته أو قبله ولم يره ثم حدث عنه بما سمعه كالتنوخى رسول هرقل ، فإنه مع كونه تابعياً اتفاقاً محكوم لما سمعه بالاتصال لا بالإرسال ولا خلاف فى الاحتجاج به ، وقد أخرج حديثه الإمام أحمد وساقه مساق الأحاديث المستنده لأنه صحابى حكماً . (ثم التابعى (الكبير) أى حده (عند ذى) أى صاحب (النجابه) بفتح النون : أى الفضل والفتنة فى معرفة المرسل (أكثر ما يروى) أى يرويه من الأحاديث (عن الصحابه) كقيس بن أبى حازم وسعيد بن المسيب بكسر الياء عند الحجازيين وفتحها عند العراقيين ، وكان يكره الفتح ويقول : سيديونى سيهم الله ، ومفهومه أن الصغير ما كان أكثر روايته عن التابعين كالزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى ثم أراد أن يشرع فى حكمه بقوله (واحتج مالك به) أى بالمرسل فى الأحكام وغير هاهنا هو المشهور عنه وعن ابن المسيب ، وله قول آخر بموافقة الجمهور حكاه عنه الحاكم كفى التدريب (وأحمد) بن حنبل فى المشهور عنه ، وله قول آخر كمالك (كذا) احتج به (أبو حنيفة المؤيد) بصيغة اسم المفعول ، قالوا فى وجه الاحتجاج : إن العدل لا يسقط الواسطة بينه وبين النبي ﷺ إلا وهو عنده عدل ، وإلا كان تلبساً قاذفاً . قال فى الهدى : ولا احتجاج مالك بالمرسل أقوى المالكية بعدم حث من حلف بالطلاق أن مافى موطأ مالك من الأحاديث صحيح مع مافيه من

(وقيل إن يكن من أهل النقل مُرسلة لحفظه للعدل)  
(لكنه أضعف مما أسندا وزده جمهورهم واعتمدا)

المراسيل ، لأن المرسل عندهم صحيح يحتاج به (وقيل) يحتاج بالمرسل (إن يكن من أهل النقل) خبر مقدم عن اسم يكن وهو (مرسلة) بكسر السين : أى إن يكن مرسل الحديث من أهل نقله كابن المسيب والشعبي بنسخ الشين المعجمة ، وإنما احتج به حينئذ (لحفظه) أى لحفظ المرسل ومعرفته (للعديل) من غيره ، أما إذا لم يكن من أهل الحفظ والمعرفة ، فقد يظن من ليس بعدل عدلا فيسقطه لظنه (لكنه) أى الحديث المرسل عند من يحتاج به (أضعف بما) أى من الحديث الذى (أسندا) بالفتح الإطلاق مينا للمجهول : أى اتصل سنده فلم يحذف منه راو خلافا لقوم حيث قالوا : إن المرسل أقوى من المسند ، واستدلوا على ذلك كما فى فتح المغيث بأن من أسند فقد أحالك على إسناده والنظر فى أحوال رواة والبحث عنهم ، ومن أرسل مع علمه ودينه وأمانته وثقته فقد قطع لك بصحته وكفاك النظر فيه والأول مذهب المحققين ، وللخلاف فائدة تظهر عند التعارض ، ومحلها فيما قيل إذا لم ينضم إلى الإرسال ضعف فى بعض رواة ، وإلا فهو حينئذ أسوأ حالا من مسند ضعيف جزما ، ولذا اشترطوا ثقة المرسل وكونه لا يرسل إلا عن الثقات قاله ابن عبد البر وغيره (ورده) أى الاحتجاج بالمرسل (جمهورهم) بضم الجيم لا غير : أى معظم المحدثين كالشافعى ، وحكموا بضعفه فلا يحتاج به للجمل بحال الساقط ، فانه يحتمل أن يكون صحابيا وأن يكون تابعا ، وعلى الثانى يحتمل أن يكون ضعيفا وأن يكون ثقة ، وعلى الثانى يحتمل أن يكون حمل عن صحابى ، وأن يكون حمل عن تابعى آخر ، وعلى الثانى فيعود الاحتمال السابق ويتعد إلى ما لا نهاية له عقلا أو إلى ستة أو سبعة استقراء إذ هو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض ، ولهذا لم يصوب قول من قال المرسل ما سقط منه الصحابى ، إذ لو عرف أن الساقط صحابى لم يرد ، لأن الصحابة كلهم عدول (واعتمدا) بالبناء

(وإن يكن ملتزم الثقات فُسندٌ مُحكماً بلا اقتيات)  
(وحيث مرسل الكبار متصّر بما وهى فبالقبول مشتهر)

للمجهول ، ونائب الفاعل عائد على الرد : أى اعتمد المحدثون رده ، فقد نقل ابن عبد البر عنهم رده وحكى الإجماع على طلب عدالة الخبر . وقال مسلم فى مقدمة صحيحه والمرسل من الروايات فى أصل قولنا ؛ وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة قال فى الألفية :

ورده جاهر النقاد للجهل بالساقط فى الإسناد  
وصاحب التمهيد عنهم نقله ومسلم صدر الكتاب أصله

(وإن يكن) مرسل الحديث (ملتزم) الرواية عن الرجال (الثقات) بمعنى أنه إذا سمى من أرسل عنه لم يسمّ لا ثقة ، ويحتمل أنه لا يروى إلا عن الثقات سواء روى المراسيل أو غيرها . قال فى الهدى : وعبارة الشافعى تحتملها (فُسندٌ مُحكماً) فلا يدخله الخلاف فى المرسل ، وإن كان نوعاً منه (بلا اقتيات) أى اختلاق ، ومفهومه أنه إذا لم يلتزم الثقات بأن كان يرسل عن الثقات وغيرهم ، لا يكون مسنداً مُحكماً . قال الحافظ ابن حجر لا يقبل مرسله اتفاقاً ، قال ابن سلطان : أى إذا علم من حاله أنه غير ملتزم بارساله عن ثقة ، وأما إذا لم يعلم حاله فرسله مقبول اتفاقاً عند الحنفية والمالكية .

واعلم أن من منع الاحتجاج بالمرسل لم يمنعه مطلقاً ، بل إذا لم يعتضد بضعيف أو إسناد أو إرسال أو قياس أو انتشار أو عمل العصر ؛ أما إذا اعتضد بواحد بما ذكر فيحتاج به ، ويتبين بذلك أن المرسل وما عضده صحيحان : أى مجموعهما صحيح محتج به وإلى هذا كله أشار المصنف بقوله (وحيث مرسل الكبار متصّر) بصيغة اسم الفاعل : أى معتضد (بما) أى بدليل (وهى) أى ضعف (فبالقبول) متعلق بقوله (مشتهر) بصيغة اسم الفاعل : أى فهو واضح ومشتهر بالقبول ، وبين



(كقول صاحب وفعله وما يقولون الا كثرون ممن علما)  
(الاستناد والارسال والقياس ولا يشار عمل اساس)

والدليل الضعيف الصالح للتضيد بقوله (كقول صاحب) والواو في قوله (وفعله)  
بمعنى أو (وما) موصول معطوف على قول صاحب ، والعلة قوله (يقول  
الا كثرون) حذف منها العائد : أى والذي يقوله الا كثرون (عن علما) بصيغة  
المعلوم بيان للأكثرين ؛ ومفهوم كلام الناظم أن مرسل الصغار باق على الرد مع  
العاضد لشدة ضعفه ، ولأن الغالب في رواية الصغار عن التابعين بخلاف الأول  
فان الغالب روايته عن الصحابة ، فالظن بأن المحذوف صحابي قوى فاذا انضم إليه  
عاضد قوى وقبل ، وهذا التقيد : أى بالكبار للامام الشافعى ، ولم يقيد ابن الصلاح  
به ولذا اعترضه العراقي بأن الامام الشافعى الذى اعتمد مقاله فى الاحتجاج بالمرسل  
قيد به بالكبار وبمن روى دائما عن الثقات بحيث إذا نسي من روى عنه لم يسم  
بجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه ، ولا يكتفى قوله لم أخذ إلا عن الثقات ؛ وبأن  
إذا شارك الحفاظ منهم فى أحاديثهم وافهم فيها ولم يفهم إلا بتقص لفظ من  
ألفاظهم لا يحتل به المعنى (الاستناد) بحذف الهزة الأولى ونقل كسرة الثانية  
بعد حذفها للآم للوزن ، والمراد به أن يجى حديث ، سند فيه ضعف سواء أسنده  
مرسل الأول أو غيره ؛ وإنما قيدنا بالسند بما فيه ضعف ليكون الاحتجاج بالمجموع  
وإلا فالاحتجاج حينئذ بالسند فقط ولا حاجة للمرسل (والارسال) بأن يأتى  
مرسل آخر أخذ مرسله الحديث عن غير رجال الأول كما ذكره الامام الشافعى ؛  
قال : أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب : أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان ، فهذا مرسل ، والمعضلة ما رواه البيهقي  
من حديث الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن  
يباع حى عن ميت . . واختلفوا فى سماع الحسن من سمرة ، فمنهم من أثبته وحينئذ  
فيكون مثالا لالة شاهد مسند ؛ ومنهم من لم يثبت فيكون مثالا للمرسل الآخر

وَمُرْسِلُ الْأَصْحَابِ قُلٌ مُتَّصِلٌ إِذْ غَالِبًا عَنِ الصَّحَابِ، يَخْصِلُ

الذي أخذ مرسله الحديث عن غير رجال الأول (والقياس) ويعني به قياس المعنى وهو ما قد فيه العلة : وكان الجمع نفي الفارق كأن قيل هذا مقيس على ذلك لأنه لا فارق ويكرهه الإمام الشافعي رضي الله عنه عن الثقة عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤذنين في العيد فيقولون الصلاة جماعة قال الحافظ في الفتح وهذا مرسل بعضه القياس على صلاة السكوف لثبوت ذلك فيها (والانتشار) أي له من غير تكبير ، والمراد به الذي لم يستوف شروط الإجماع و (عمل) أي لأهل العصر على وفقه حيث لم يستوف شرط الإجماع أيضا ، وقوله (أساس) خبر عن قوله الاسناد وما عطف عليه : يعني أن هذه المذكورات أصل ومرجحات للمرسل عند معارضة حديث واحد ، وقد علم من هذا التقرير أن الحجة ليست بالمرسل وحده لعدم صلاحيتها للاحتجاج ، ولا بالعاضد وحده وإلا كانت العمدة عليه في الحجية ولا حاجة للمرسل ، بل الاحتجاج بالمجموع (ومرسل الأصحاب) أي الصحابي كالأخبار عن شيء فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو نحوه بما يعلم أنه لم يحضره أصغر سنه أو تأخر إسلامه ( قل ) حكمه (متصل) فيحتاج به على الصحيح . قال السيوطي : وهو الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم وأطبق عليه المحمّدون المشروطون للصحيح القائلون بضعف المرسل ، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى ، وإنما حكمنا عليه بالاتصال ( إذ غالباً عن الصحابي ) يتفق بقوله (يحصل) بضم الصاد : أي أنه في الغالب يحصل ويروى مرسله عن الصحابي أي والصحابة كلهم عدول ورواياتهم عن غيرهم نادرة وإذارووها ينووها ، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة بل إسرئيليات أو حكايات أو موقوفات ، ومقابل الصحيح ما حكاه النووي في شرح المذهب عن أبي إسحاق الأصفهاني أنه كمرسل غيره لا يحتاج به : نعم من أحضر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير يميز كعبيد الله بن عدي بن الحيار وكعبد بن أبي بكر الصديق فمرسلهم غير مقبول كما قاله في فتح المغيث : لأن رواية هؤلاء عن التابعين كثيرة جدا فيقوى احتمال كونه الساقط غير صحابي ، وجاء احتمال كونه غير ثقة .

## المنقطع والمعضل

(ساقط راوٍ ليس بالصحابي منقطعاً يُدعى على الصواب)  
(من موضع أو لا ومنه رجلٌ شيخٌ ونحوه وذا المعول)

### المنقطع والمعضل

(المنقطع) من الانقطاع ضد الاتصال ، والفرق بينه وبين المقطوع تقدم (والمعضل) بفتح الصاد المعجمة ؛ من أعضله فلان : أى أعياه فكان المحدث الذى حدث به أعضله وأعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه (ساقط راوٍ) يعنى أن الحديث الذى سقط من سنده راوٍ واحد حال كون الساقط (ليس بالصحابي منقطعاً يدعى) بالبناء للمفعول : أى يدعى ويسمى ذلك منقطعاً (على الصواب) سواء كان الساقط (من موضع) واحد (أولاً) بأن تعددت المواضع ، ولكن بحيث لا يزيد الساقط فى كل منها على واحد فيكون منقطعاً من مواضع ، فخرج بقولنا ما سقط منه راوٍ واحد المعضل الآتى ، وبما ليس بالصحابي المرسل ولم يقيد المصنف الساقط بكونه فى غير أول السند تبعاً لغیره فقطضاه دخول المعلق فيه ، ولا يبعد التقييد بما ذكر لتخصيص ذلك باسمٍ يخصه ، وما صوبه الناظم هو المشهور. ومقاله ما قاله ابن عبد البر من أنه ما لم يتصل إسنادُه على أى وجه كان انقطاعه : أى سواء كان الساقط منه واحداً أو أكثر صحابياً أو غيره ، وصحح هذا التورى فى تقريبه وقال ابن الصلاح إنه أقرب من حيث اللغة . فإن الانقطاع ضد الاتصال وهما فى المعانى كما فى الأجسام فيصدق باو واحد والاكثر لا من حيث الاستعمال ، فإن أكثر ما يستعمل المنقطع فى الحديث الذى رواه من دون اتناجى عن الصحابي كمالك عن ابن عمر (ومنه) أى من المنقطع قول الراوى فى الإسناد (رجل شيخ) أى فلان عن رجل أو شيخ (ونحوه) مما يبيهم الراوى فيه ، وأمثلته كثيرة (وذا) أى جعل ما ذكر من المنقطع (المعول) عليه ، ومن صرح بذلك ابن القطان ومن قبله الحاكم كافى فتح المغيث . وقال بعضهم : هو مرسل وجعل منه كتب النبي

(ومنه ذو الحفا إذا من عاصرا لم يرو مارواه عن ذكر)

صلى الله عليه وسلم التي لم يسم حاملها للجبل بناقل الكتاب ، وما ذكره الناظم من أن ذلك هو المعول عليه خلاف ما عليه الجمهور من أنه متصل في إسناده مجهول ، كما أفاده السخاوي في فتح المغيث ، وأشار إليه بعض تلامذة العراقي بقوله :

قلت الأصح أنه متصل لكن في إسناده من مجهول  
لكن يقيد ذلك بأن يكون المبهم صرح بالتحديث ونحوه لاحتمال أن  
يكون مدلساً وهو ظاهر ؛ وموضوع كلام الناظم فيما إذا لم يوصف المجهول  
بوصف الثقة ، فإن وصف به كقول الشافعي كثيراً ومالك قليلاً أخبرني  
الثقة ، فالوجه قبوله كما قاله في الهدى وعليه إمام الحرمين خلافاً لمن قال  
بعدم قبوله لجواز أن يكون فيه جرح لم يطلع عليه الواصف . قلنا يبعد  
ذلك جداً مع كون الواصف مثل مالك والشافعي محتجاً به في دين الله تعالى  
(ومنه) أي ومن المنقطع المرسل (ذو الحفا) الذي لا يدركه إلا الأئمة  
الحفاظ المتصلون على عال الأسانيد وطرق الحديث ، وهو أن يروى عن  
عاصره ، ولم يعرف له منه سماع مطلقاً أو لذلك الخبر بعينه مع سماع غيره ،  
وهذا معنى قوله (إذا) يروى (من عاصرا) حديثاً (لم يروما) أي ذلك الحديث  
الذي (رواه عن) أي عن المعاصر الذي (ذكر) بالبناء للمفعول : أي ذكر  
ذلك الحديث عنه ، بل كان بين المعاصر وبين الحديث عنه واسطة ، مثاله أن يحدثك  
شيخ بالمدينة مثلاً ، وقد أخذ هو عن شيخ في مكة فتسقط الشيخ الذي أخذت  
عنه بالمدينة وتسد الحديث للذي أخذ عنه شيخك بمكة وهو معاصر لك ،  
والحديث الواقع فيه ما ذكر يسمى مدلساً بفتح اللام والفاعل لذلك مدلساً بكسر هاء ؛  
ويعلم من هذا التقرير أنه لا فرق بين الإرسال الحقي وتدليس الإسناد الآتي  
كما هو ظاهر كلام المصنف ، وفرق شيخ الإسلام بينهما حيث خص التدليس  
بمن روى عن عرف لقاؤه إياه ، والمرسل الحقي بمن روى عن عاصره ولم يعرف أنه

(يُعرف بِاتِّفَافِ السَّامِعِ مَظْلَقًا كَذَا إِذَا نَقِيَ التَّلَافُافَ حَقَقًا)  
(وَمَعْضَلٌ مِّنْ رَّوَايَيْنِ خَالِي فَصَاعِدًا لِّكِنِّ مَعَ التَّوَالِي)

لقيه، وطريق معرفة الارسال الخفي تعرف بما أشار له بقوله (يعرف) أى المرسل  
ذوالخفاء (باتتفا السماع) للراوى من معاصره الذى روى عنه، وإن ثبت التقي  
بينهما حال كون ذلك الاتتفا (مطلقا) عن التقييد بكونه نص بعض الائمة  
الثقات عليه أم لا كاخبار عن نفسه بذلك فى بعض طرق الحديث كأحاديث  
أبى عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، فقد روى الترمذى فى سفته أنه قيل  
لأبى عبيدة هل تذكر عن عبد الله شيئا؟ قال لا، (وكذا) يعرف ذوالخفاء (إذا  
نقى اللقاء) بين المعاصرين (حققا) بنص ثقة على ذلك؛ وكذا يعرف بمجيئه  
من وجه آخر بزيادة شخص بينهما (ومعضل) بفتح المعجمة (من راويين)  
متعلق بقوله (خالى) أى هو ما خلا من راويين (فصاعداً) بنصبه على الحالية:  
أى ذهب ذلك الساقط صاعداً على اثنين فأكثر من أى موضع كان الساقط  
الصحابى والتابعى أم غيرهما (لكن مع) حصول (التوالى) والتتابع فى الساقط بين  
حتى لو سقط كل واحد من موضع كان منقطعا كما تقدم لامعضلا؛ فدخل فى المعضل  
كما قال ابن الصلاح قول المصنفين قال صلى الله عليه وسلم، مثال المعضل قول  
مالك رحمه الله تعالى فى الموطأ: بلغنى عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، الحديث  
فإن مالكا وصله خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبى هريرة فعرفنا  
نذلك سقوط اثنين منه.

[ تنبيه ] يؤخذ من ترتيب الناظم تبعاً للعراق وغيره هذه الأنواع الثلاثة أنها  
فى الرتبة كذلك، فالمعضل أسوأ حالا من المنقطع؛ وهو أسوأ حالا  
من المرسل.

## الغنعة ونحوها

(وَمَا يَقَالَ أَوْ يَتَنَ أَوْ أَنَا رُوِيَ فَمَوْصُولٌ مَتَى مَا عُنَّا)  
 (تَدْلِيْسُهُ مِنْهُ اِتِّفَاقًا يَسْلُمُ مَعَ اجْتِمَاعٍ قَدْ أَبَاهُ مُسْلِمٌ)  
 (لَكِنْ تَعَادُلُ أَوْ طَوْلُ الْاجْتِمَاعِ رَأَى وَفِي مَعْرِفَةِ الْأَخْذِ نِزَاعٌ)

### الغنعة ونحوها

وهي مصدر عن الحديث : إذا رواه بلفظ عن من غير بيان للتحديث أو الأخبار أو السماع ( ونحوها ) كالتأني مصدر أن الحديث بنونين إذا رواه بلفظ أن المشددة (وما) أي والحديث الذي روى (ب) لفظ (قال أو ب) لفظ عن أو أما) بزيادة الألف لا طلاق التافية . فقوله يقال يتعلق بقوله (روى) نحو حدثني فلان قال فلان أو أن فلانا أو عن فلان (ف) حكمه عندهم أنه (موصول) سنده (متى ما عنا) أي عرض وما زائدة ، وإنما يكون له حكم الوصل بشرطين ، أشار للأول منهما بقوله : (تدليسه) أي الراوى بأحد تلك الألفاظ (متى) أي التدليس وهو يتعلق بيسلم (اتفاقا يسلم) فإن لم يسلم من التدليس فليس بمتمصل ؛ بل منقطع لا يقبل إلا عند من يحتج بالمنقطع كالإمام مالك . وأشار للشرط الثاني بقوله (مع) ثبوت (اجتماع) للراوى ومن عنعن عنه ، وهذا كناية عن سماعه منه . قال شيخ الإسلام : واحتجوا لذلك بأنه لو لم يسمعه منه لكان لعدم ذكره الوساطة بينهما مدلسا والكلام فيه من لم يعرف بالتدليس ، والظاهر السلامة منه (قد أباه) أي رد الشرط الثاني في الاتصال ، ولم يقل به الإمام (مسلم) فقد ادعى في خطبة صحيحة أن شرط ثبوت الاجتماع قول مخترع لم يسبق قائله إليه ، وأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديما وحديثا ما ذهب هو : أي مسلم إليه من عدم اشتراطه (لكن) اشتراط مسلم في ذلك (تعاصرا) لهما وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها ، يعني تحسينا للظن بالثقة قال ابن الصلاح : وفيما قاله مسلم نظر ، وجهه كما قال الشيخ زكريا : أنهم كثيرا

## تخالف الثقات بالوصل والارسال

أو الرفع والوقف ونحوه

(وَرَجَّحَ الْوَصْلُ وَقِيلَ يُلْحَظُ عَكْسُهُ أَوْ الْأَكْثَرُ أَوْ مِنْ أَحْفَظُ)

ما يرسلون عن عاصروه ولم يلقوه ، فاشتراط لقيهما لتحمل العنقة على السماع (و) قيل يشترط في الوصل زيادة على ما تقدم (طول الاجتماع) بينهما وهو (رأى) ذهب إليه أبو المظفر ابن السمعاني الشافعي (وفي) اشتراط (معرفة) الراوى المعلن بالكسر بـ (بالأخذ) عن عنن عنه بأن يكون معروفاً بالرواية عن روى عنه بأحد تلك الألفاظ (نزع) أى خلاف بين أبي عمرو والاداني المشترط لذلك وبين الجمهور .

واعلم أن ما يدل عليه كلام الناظم من التسوية بين الرواية بالعنقة وبين الرواية بلفظ أن هو مذهب جمهور العلماء ، ومنهم من الك كما حكاه ابن عبد البر في التمهيد عنهم ، وقيل إن ما روى بلفظ أن محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى . قال ابن عبد البر : ولا معنى لهذا لإجماعهم على أن الإسناد هو المتصل بالصحابي . سواء قال فيه : قال أو أن أو عن أو سمعت .

تخالف الثقات بالوصل والارسال أو الرفع والوقف ونحوه

أى نحو ما ذكر كزيادة الثقة ، وقد ذكرها الناظم على هذا الترتيب فقال : (ورجح الوصل) لثقة إذا اختلف الثقات في الحديث بأن رواه بعضهم متصلاً وبعضهم مرسل كحديث : « لا نكاح إلا بولي » ، رواه إسرائيل وجماعة عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الثوري وشعبة عن أبي إسحق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرجح فيه الوصل كما حكم عليه البخاري بذلك مع أن من أرسله شعبة وسفيان وهما جبلان في الحفظ والاعتقان ، لأن الواصل معه زيادة علم وزيادة العدل مقبولة ونسب هذا القول ابن الصلاح للنظار ، والمراد بهم أهل الفقه والأصول

(والحكم للرفع مُصحح وإن من واحد هذا وذلك يمين)  
وهكذا كل الذي زاد الثقة يُقبل مُطلقاً لدى من حققه

وظاهره أنه يرجح ولو كان المرسل أكثر أو أحفظ (وقيل يلحظ) ويعتبر (عكس) أى خلاف ما تقدم فيرجح الارسال ، ونسب هذا القول الخطيب للأكثر من أهل الحديث، لأن الارسال نوع قدح في الحديث ، فتقديمه على الموصول من قبيل تقديم الجرح على التعديل (أو) هي لتنويع الخلاف : أى وقيل يرجح (الأكثر) من وصل أو إرسال ، فان كان الواصل أكثر فالحكم له ، وإن كان المرسل أكثر فبالعكس ، لأن تطرق السهو والخطأ إليهم أبعد (أو) أى وقيل يرجح (من) هو (أحفظ) منه مرسلان أو واصلان. قال في فتح الباقي عمل الخلاف كما دل عليه كلامهم فيما لم يظهر فيه ترجيح بغير كثرة وحفظ وإتقان ، وإلا فالحكم دائر مع الترجيح ، فقد يقدم جز ما الوصل أو الارسال المرجح من نحو ملازمة ، ومن ثم قدم البخارى كما أفاده شيخنا الارسال في أحاديث لقرائن قامت عنده : منها أنه ذكر لأبي داود الطيالسي حديث أوصله وقال إرساله أثبت ؛ ثم شرع في الجزء الثانى من الترجمة فقال : (و) إذا اختلف الثقات في حديث فرواه بعضهم بالوقف ، وبعضهم بالرفع (ف) الحكم للرفع (لا للوقف) (مصحح) فيرجح عليه ، لأن رأويه مثبت وهو مقدم على النافى ، فتقديمه على الساكت وهو الواقف أولى لأن معه زيادة علم ، مثاله حديث الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام ، اختلف في رفعه ووقفه ؛ ومقابل المصحح أن الحكم للوقف ، وقيل للأكثر ، وقيل للاحفظ ، ثم الحكم للرفع هنا والوصل فيما تقدم (وإن) كان (من) راو (واحد) كما إذا أرسله أبو هريرة في وقت وأسنده في آخر ، أو رفعه في وقت ووقفه في آخر (هذا) أى المذكور من الرفع والوقف (وذلك) أى الارسال والوصل (يمن) من عن مشدداً بمعنى صدر : أى وإن صدر من واحد .  
(وهكذا كل الذي زاد الثقة . يقبل) لا غير الثقة من التابعين فن دونهم .



(وإن يك الشذوذ فاردده كما ذا الحكم في كل الشذوذ علما)

## التدليس

(إسقاط رאו وارثنا لمن علا معا صرا بئن وشبهه اجتلا)

أما من الصحابة فقبولة اتفاقا، والمراد بزيادة الثقة أن يزيد في روايته عمارواه الجماعة في الحديث (مطلقا) سواء كانت الزيادة من واحد بأن رواه مرة بها ومرة بدونها أم لا، كانت في اللفظ أو المعنى، تعلق بها حكم شرعي أم لا، غيرت الحكم الثابت أم لا، غيرت الأعراب أم لا، علم اتحاد المجلس أم لا. كثر الساكتون عنها أم لا (لدى من حققه) من الفقهاء والمحدثين والأصوليين.

مثال ذلك حديث ابن عمر دفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين، فقوله من المسلمين من زيادة مالك عن نافع عن ابن عمر على ما قيل. وحديث: جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، تفرد أبو مالك الأشجعي بزيادة وترتبها طهورا، عن ربيع بن حراش عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم وحمل قبول زيادة الثقة حيث لم يوجد شذوذ (و) أما (إن يك) أي يوجد (الشذوذ) بأن كان مخالفا لما رواه سائر الثقات (فاردده) أي أحكم عليه بالرد (كما. ذا الحكم) أي المحكوم به وهو الرد (في كل الشذوذ علما) عند أهل الحديث كما سيأتي في محله إن شاء الله تعالى.

## التدليس

هو لغة: كتم العيب في المبيع ونحوه وهو مأخوذ من الدلس بالتحريك وهو الظلمة كأنه لتخطيته على الواقف على الحديث أو غيره أظلم أمره. وهو ثلاثة أقسام: أشار للأول منها بقوله: (إسقاط رאו) اسم شيخه الثقة لصغره أو الضعيف ولو عند غيره فقط (وارثنا) بالقصر للوزن (لبن علا) وهو شيخ شيخه فمن فوقه حال كونه ذلك العالي (معا صرا) لذلك الراوى

(تدليسُ الاستاذ فن به ورممُ حديثه بالردِّ مُطلقا علمُ)  
(لكن قبوله هو المرجحُ اذا بوجهِ الثقات صرَّحوا)

فيستد ذلك اليه (بعن) أى حال كون ذلك الاسقاط مصاحبا لعن (وشبهه) من كل لفظ يوم الاتصال ولا يقتضيه لئلا يكون كذبا فلا يقول أخبرنا وما في معناها بل يقول عن فلان أو أن فلانا (اجتلا) أى ظهر ذلك كظهور العروس المجلوة حال كونه يسمى (تدليس الاستاذ) وخرج بقيد المعاصرة ما اذا روى عن لم يدركه رأسا بلفظ موم فليس بتدليس على المشهور وهو صحيح . وقيل انه تدليس فيحط بأن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضى تصریحا بالسماع . قال ابن عبد البر : وعليه فما سلم من التدليس أحد وترك المصنف قيدا ثانيا لهذا النوع . وهو أن لا يكون الراوى صحابيا . فان كان صحابيا وروى حديثا لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم بل من صحابي آخر فلا يسمى تدليسا تأديبا في حق الصحابة الا أن يقال يعلم هذا الشرط بما ذكره أولا من أن مرسل الصحابة محكوم عليه بالاتصال ثم اعلم أن الذى مشى عليه الناظم خلاف ما حققه الحافظ في شرح النخبة من أن التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاءه اياه . فأما من عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الحنفى . قال : ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقيّ لزمه دخول المرسل الحنفى في تعريفه . والصواب التفرقة بينهما وبدل على اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها اطباق أهل العلم الحديث . على أن رواية المخضرمين كابى عثمان النهدي وقيس بن أبى حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس . ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم . ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا . وعن قال باشرائط اللقي في التدليس الشافعى والبزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد (فن به) أى فن بتدليس

(فقدوا الشيوخ ذكره الشيخ بما ينجيه من كسب أو الشيا)

الإسناد (وسم) أى علم من الأشياخ (حديثه بالرد مطلقا) يبنوا السماع أم لا دلخوا عن الثقات أم عن غيرهم ، وقع فى هذا الحديث أو فى غيره ؛ إذ التدليس فى نفسه جرحة (علم) لجمع من المحدثين والفقهاء حتى لبعض من يحتج بالمرسل كما حكاه ابن الصلاح عنهم (لكن قبوله) استدراك على قوله حديثه بالرد مطلقا ، أى لكن التفصيل عند أكثر المحدثين والفقهاء والأصوليين (هو المرجح) وهو أنه يقبل (إذا بوصله الثقات) من المدلسين (صرخوا) كسمعت وحدثنا وأخبرنا ، لأن التدليس ليس كذبا ، وإنما هو تحسين لظاهر الإسناد وضرب من الإيهام بلفظ محتمل . وأما إذا لم يصرح بأن يأتى بلفظ محتمل ، فحكمه حكم المنقطع .

[ تنبيهان : الأول ) قال القسطلانى مافى الصحيحين مما لم يصرح فيه بالسماع بل روى بنحو العنقة فمحول على ثبوت السماع من وجه آخر ، ولولم نطلع عليه تحسينا للظن بصاحبي الصحيحين . قال العلماء : إن المعنعات التى فى الصحيحين منزلة منزلة السماع والمدلسون فىهما كالأعمش وهشيم بن بشير وقتادة والشعبي . (الثانى) المختلفون فى قبول حديث المدلس إنما هم من لا يحتج بالمرسل ؛ أما من يحتج به فقد قبله . وأشار للسقم الثانى بقوله : (فقدوا الشيوخ) دون تدليس الإسناد فى الذم فقد بالغ شعبة بن الحجاج فى ذمه حتى قال : تدليس الإسناد أخو الكذب وقال : لأن أزنى أحب إلى من أن أدلس ؛ وعرف تدليس الشيوخ بقوله (ذكره) أى ذكر الراوى (الشيخ) الذى سمع ذلك الحديث منه (بما ينجيه) عن السماع كى يصعب معرفة الطريق عليه (من كسب) بيان لما : أى من مثل نسبة إلى قبيلة أو بلد أو صنعة (أو) مثل (السماء) بالتثنية لفة فى الاسم أو الكنية أو اللقب . كقول بعضهم : حدثنا عبد الله بن أبى عبد الله يريد عبد الله بن أبى داود السجستانى . قال ابن الصلاح : ويختلف الحال فى كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه ، فقد يجعله على ذلك كون شيخه الذى غير سمته غير ثقة ، أو كونه

( إسقاطه الضعيف بين الثقتين يُعرف ذا تسوية من دون مين )

متأخر الوفاة ، فقد شاركه في السماع منه جماعة دونه ، أو كونه أصغر سنا من الراوى عنه ، أو كونه كثير الرواية عنه ، فلا يجب الاكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة .

[ نفية ] ما ذكره القسطلاني في مقدمته من جواز التدليس لقصد تيقظ الطالب واختباره ليبحث عن الرواة مختص بتدليس الشيوخ ، كما هو ظاهر من تعليقه (١) وأشار الثالث بقوله ( إسقاطه ) أى إسقاط الراوى للحديث الشيخ ( الضعيف ) الواقع ( بين الثقتين ) للذين لقي أحدهما الآخر (٢) بأن يرويه عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني لضعف الواقع بينهما أو صغر سنه لكن بلفظ محتمل كمن فلان ، فبذلك يستوى الاسناد كله ثقات ( يعرف ذا تسوية ) لما ذكر . وعند بعضهم أيضا مجودا بصيغة اسم المفعول لذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم ، وبتقيده الساقط بالضعيف خرج ما إذا كان الساقط من البين ثقة فانه انقطاع لاندليس ، وهذا شر الأقسام ، لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفا بالتدليس ، ويجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر ، فيحكم له بالصحة وفيه غرور شديد ، ومن ثم قال العراقي فيما حكاه عنه في التدريب إنه قاذح فيمن تعمد فعله ، ومن عرف بذلك بقية بن الوليد والوليد بن مسلم ،

(١) من ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم عن البخارى قال : كنت في مجلس القرياني . قال : حدثنا سفيان عن أبي عروة عن أبي الخطاب عن أبي حمزة ، فلم يعرف أحد في المجلس من فوق سفيان . فقلت لهم : أبو عروة معمر بن راشد ، وأبو الخطاب قتادة بن دعامه ، وأبو حمزة أنس بن مالك . قال : وكان الثوري فمولا لذلك يكفى المشهورين اهـ منه  
(٢) هذا التقيد ذكره الخاوى في شرح الألفية وقال بهذا التقيد خرج الارسال ، وقد حكى ابن عبد البر أن مالكا سمع من ثور بن زيد ( وهو لم يلق ابن عباس ) أحاديث عن عكرمة عن ابن عباس ، ثم حلت بها بحنف عكرمة من بين ثور وابن عباس لأنه كان يكره الرواية عن عكرمة ولا يرى الاحتجاج بحديثه ، فلو كانت التسوية بالارسال تدليسا لعد مالك في الدليلين ، وقد أنكروا على من عده فيهم . قلت وهو محمول على أنه ثبت عند مالك الحديث من ابن عباس اهـ ملخصا من فتح المنبث .

## الشاذ والمنكر

( مَا الْفَرْدُ فِيهِ خَالَفَ الَّذِي يَعَدُّ أَحْظَا وَأَكْثَرُ مَتْنًا أَوْ سَنَدًا )

وجعل بعضهم هذا نوعاً من القسم الأول فالتدليس قسمان: تدليس الاسناد، وتدليس الشيوخ ، وعليهما اقتصر ابن الصلاح والنووي ( من دون مين ) ككذب .  
[ فائدتان: الأولى ] يثبت التدليس بمرة واحدة كما جزم به الشافعي ، [ ذقال : من عرف بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من أهل النصيحة في الصدق حتى يقول حدثني أو سمعت ( الثانية ) قال في التدريب : استدل على أن التدليس ليس بحرام بما أخرجه بن عدى عن البراء قال : دلم يكن فينا فارس يوم بدر .  
[ تمة ] المدلسون مطلقاً على خمس مراتب : يتنها الحافظ في تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، المستمد من جامع التحصيل للعلاني .  
الأولى من لم يوصف به إلا نادراً كيحيى بن سعيد . الثانية : من احتمل لأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح ، لأماته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة . الثالثة : من أكثر منه غير متقيد بالثقات ، كابن الزبير المكي . الرابعة : من أكثر تدليسه عن الضعفاء والمجاهيل كبقيّة بن الوليد . الخامسة : من انضم إليه ضعف بأمر آخر كابن لهيعة .

## الشاذ والمنكر

فرق بينهما في النقاية : بأن الشاذ ما رواه المقبول مخافاً لمن هو أولى منه ، ويقابله المحفوظ . والمنكر ما كانت المخالفة فيه من غير مقبول لكثرة غلطه أو فسقه بغير الوضع والبدعة ، ويقابله المعروف ، وهذا الذي حققه الحافظ ابن حجر ومشي الناظم على أنهما بمعنى تبعاً لابن الصلاح فقال : ( ما للفرد ) أي حد الشاذ والمنكر ( ٧ - رفع الأستار )

(أولم يك الخلاف لكن يُبعد من رتبة الضبط وذاك المسدد)

الحديث الذى رواه الفرد : أى المنفرد به أو بشىء (فيه) أى فى الحديث ولو كان ثقة (خالف) الراوى (الذى بعد) عند أهل الحديث (أحفظ) من الراوى المنفرد (أو) بعد (أكثر) عدداً وملازمة، حصل الخلاف المذكور (متنا) أى من جهة المنزلة كزيادة يوم عرفة فى حديث أيام التشريق أيام أكل وشرب، فانه من جميع طرقه بدونها ، وإنما جاء بها موسى بن على بن رباح عن أبيه عن عقبه بن عامر ، لحديث موسى شاذ لكن صححه ابن حبان والحاكم (أو) من جهة (السند) كحديث الترمذى وغيره من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، أن رجلاً توفى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدع وارثاً إلا مولوداً هو أعتقه ، الحديث ، فان حماد بن زيد رواه عن عمرو عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس ؛ لكن تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره . قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة (أو) هى للتنويع : أى أن الشاذ نوعان كل منهما ضعيف لا يقبل : الأول ما تقدم والثانى هو الذى (لم يك) أى يحصل (الخلاف) بأن أتى بشىء انفرد به (لكن يبعد) رواية بصيغة المجهول (من رتبة) ذى (الضبط) المقبول تفردة ، مثاله حديث أبى زكير بالتصغير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال : «كلوا البلح بالتمر فان ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان ، قال النسائي : هذا منكر . قال ابن الصلاح : تفرد به أبو زكير وهو صالح لكنه لم يبلغ مبلغ من يقبل تفردة ، ومفهوم قوله يبعد الخ : أنه إذا لم يبعد بأن كان المنفرد غير المخالف عدلاً موثقاً بضبطه انه يقبل ولا يكون شاذاً كأفراد الصحيحين (١)

(١) وذلك كحديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته » تفرد به ابن دينار ، وحديث مالك عن الزهرى عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغر » تفرد به مالك عن الزهرى ، فكل هذه مخرجة =

(وذا) أى حد الشاذ بما تقدم هو (المسدّد) بفتح الدال أى الصواب . وهنا أقوال آخر ذكرها ابن الصلاح .

[ تنبيه ] قال فى الظفر : اختلفت عبارات القدماء فى إطلاق المنكر ، فقد يطلقونه على أحد قسمى الشاذ وهو المردود ، وقد يطلقونه على الحديث الفرد الذى لا متابع له وهو كثير فى كلام الإمام أحمد وغيره كما ذكره الحافظ فى المقدمة عند ذكر محمد بن إبراهيم التيمى (١) وهذا إذا جعل المنكر صفة للحديث ، ويقال هذا حديث منكر ، وقد يجعل صفة للراوى بأن يقال هذا الراوى منكر الحديث أو روى المناكير ، وبينهما فرق فإن قولهم : روى مناكير لا يقتضى بمجرد ترك الراوى ، فانه ليس كل من روى المناكير بضعيف بل إذا كثرت من روايته المناكير ، صرح به الذهبي فى الميزان فى ترجمة أحمد بن عتاب المروزي ، وقد يطلق المنكر على الراوى الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء كما ذكره السخاوى فى فتح المغيث ، وكثيرا ما يطلقون المنكر على الراوى لكونه روى حديثا واحدا كما ذكره الزين العراقى فى تخريج أحاديث الإحياء ، ومنكر الحديث يطلقونه على الراوى إذا كثرت المناكير فى روايته فيستحق الترك ؛ كذا ذكره السخاوى نقلا عن ابن دقيق العيد ، ومن عباراتهم فى بعض أحاديث الرواة ، هذا أنكر ماروى ، وهذا لا يقتضى ضعفه بل قد يكون حسنا كما فى التدريب . فاحفظ هذا كله ، فقد زل قدم كثير من أبناء عصرنا بسبب عدم اطلاعهم على هذه الاطلاقات ، فظنوا كل حديث وجد إطلاق المنكر عليه أو على راويه مطلقا

== فى الصحيحين مع أنه ليس لها إلا الإسناد واحد تفرد به ثقة . قال سلم من الحجاج : الزهرى نحو تسعين فردا مروية عن أنبي صلى الله عليه وسلم لا يشارك فيها أحد بأسايد جياد اه .  
(١) قل الزين العراقى فى تخرجه أحاديث الإحياء عن الامام أحمد أنه قال فى حديث الاستنارة المشهور هذا حديث منكر مع أن البخارى رواه عن جابر رضى الله عنه وهذا لا يؤثر ضعا فى الحديث لأن اصطلاح الامام أحمد إطلاق هذا اللفظ على الفرد المطلق وإن كان روايته ثقة وقد جاء ذلك فى حديث الأعمال بالنيات على أن ابن عدى أشار إلى أن حديث جابر المذكور ليس فردا مطلقا اه .

## الاعتبار والمتابعات والشواهد والأفراد

(والسبب للحديث كلّ يشاركه رَوَاهُ أو شيخاً إِذْكَ سَالِكُ)  
(الاعتبار إنْ يَكُنْ مُجَامِعُ في اللفظِ قَهْوُ شَاهِدُهُ وَتَابِعُ)

### الاعتبار والمتابعات والشواهد والأفراد

(الاعتبار) هو وسيلة لمعرفة المتابعات والشواهد (والمتابعات) بفتح الموحدة جمع متابعة وهي (والشواهد) يفيدان التقوية (والأفراد) جمع فرد (السبب) أي الاختبار (لحديث) المظنون تفرده هل له أصل أم لا، بأن ينظر في الدواوين المبوبة والمستدة والمعاجم : أي التي ألفت على حروف المعجم كالجامع الصغير للسيوطي (هل يشارك) أي يتابع (راويه) أي راوى هذا الحديث (أو) يشارك (شيخنا لذلك) الراوى إن علا (سالك) هو فاعل يشارك: أي هل شارك ذلك الراوى أو شيخه شخص سالك يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار به، والاستشهاد بقوله (الاعتبار)، بتدأ خبره السبب، مثاله أن يروى حماد بن سلمة حديثاً يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين، فإن وجد علم أن للخبر أصلاً، فإن لم يوجد ذلك فينظر هل رواه ثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة وإلا فنصحب غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بأي ذلك وجد يعلم أن للحديث أصلاً يرجع إليه وإلا فلا. ثم إذا حصل الاعتبار (إن يكن) أي يوجد معتبر (مجامع) بكسر الميم الثانية. أي موافق لذلك الراوى وشيخه وإن علا (في اللفظ). أي لفظ المتن (قَهْوُ) أي ذلك الحديث المجامع بالكسر (شاهد وتابع) وساعد أيضاً ومتابع بفتح الموحدة واعلم أن المتابعة إذا حصلت للراوى نفسه فتامة، وإن حصلت لشيخه فن فوقه فقاصرة، مثال التامة ما رواه الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «د الشهر سبع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه» فإن غم عليكم



(وإن يكن معنى شاهد فقط والمفرد المطلق غير مافرط)  
(والمفرد النسبي ما يُقيد بشقة ومثل ذلك بلد)

فأكملوا العدة ثلاثين ، ظن قوم أن الشافعي تقرب به عن مالك فعده في غرائب لأن أصحاب مالك روه بلفظ « فان غمّ عليكم فاقدروا له » لكن تابع الشافعي القعني عن مالك ؛ ومثال القاصرة رواية عاصم عن أبيه محمد ابن زيد عن جده عبد الله بن عمر « فأكملوا ثلاثين » ، وفي مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « فاقدروا له ثلاثين » . واعلم أيضا أنه لا انحصار للمتابعات والشواهد في الثقة ، بل المدار على من يعتبر بحديثه فيدخل فيهما رواية من لا يحتاج بحديثه وحده ، لكونه (١) معدودا في الضعفاء ؛ لأن الاعتماد (٢) على من توبع ، بل قد يكون كل من التابع والمتابع بفتح الموحدة لا اعتماد عليه كما ذكره القسطلاني عن شيخه السخاوي فاجتماعهما تحصل القوة ؛ والمعتبر وهو الذي يذكر حديثه للاستشهاد به هو المذكور في المرتبة الرابعة والخامسة من مراتب التخرج ، وغيره وهو من لا يكتب للاستشهاد به من ذكر في الثلاث الأول ، وستأتي المراتب إن شاء الله تعالى .  
(وإن يكن) أي يوجد متن له مجامع : أي موافق (معنى) ولم يوجد له موافق لفظا (ف) ذلك الموافق له في المعنى (شاهد فقط) ولا يسمى تابعا ؛ لكن قال الحافظ : وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والأمر فيه سهل ؛ مثاله متابعة معمر وبونس عن الزهري حيث قال في الحديث « ترجف (٣) بواذره » ، تابعا عقيل عن الزهري إلا أنه قال « نؤاده » وهما مستويان في المعنى ، لأنهما يدا لان على الفزع (والمفرد المطلق) هو (غير مافرط) أي سبق في المتابعة والشاهد : أي فهو الذي لم يتابع عليه بما يؤدى لفظه أو معناه ، بأن انفرد به راوا واحد عن كل أحد (و) أما (المفرد النسبي) بكسر الموحدة : أي المنسوب إلى جهة خاصة فينقسم إلى ثلاثة أقسام :

(١) علة لقوله لا يحتاج بحديثه اه منه . (٢) علة لقوله سابقا فيدخل اه .

(٣) بضم الجيم : أي تضطرب ، والبوازي جمع باذرة . وهي اللحمة التي بين المكب والعق تضطرب عند فزع الاسان اه صح .

(أَوْ عَنْ مُعِينٍ كَمَا عَنْ بَكْرٍ لَوَائِلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَادْرٍ)  
(وَلَيْسَ فِي أَقْسَامِ ذَا الْمُقْبِدِ ضَعْفٌ لِفَرْدِيَّتِهَا فَلْتَقْتَدِرْ)

الأول المقيد بالثقة . والثاني المقيد بأهل بلد مخصوص . والثالث المقيد بقصره على راوٍ مخصوص ، وأشار إلى الأول بقوله ( ما ) أى هو الحديث الذى ( يقيد بثقة ) أى بروايته إياه عن غيره ، مثاله حديث أنه صلى الله عليه وسلم : كان يقرأ فى الأضحية والفطرى بقرآن وقربت الساعة ، رواه مسلم من رواية ضمرة بن سعيد المازنى عن عبيد الله بن عبد الله عن أبى واقد الليثى عنه عليه الصلاة والسلام ، ولم يروه أحد من الثقات إلا ضمرة ، وانفرد به عن عبيد الله عن أبى واقد ؛ وإلى الثانى أشار بقوله ( ومثل ذلك ) أى التقييد بثقة ( بلد ) أى التقييد ببلد معين كالبصرة والكوفة ، أما إذا قيل لم يروه عن أهل البصرة مثلاً إلا فلان فن الفرد المطلق ؛ مثال ذلك حديث أبى داود عن أبى الوليد الطيالسى عن همام عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر ، تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الاسناد إلى آخره عن سواهم وإلى الثالث أشار بقوله ( أو ) كان التقييد بثقة ( عن معين كـ ) أى كالحديث الذى روى ( عن بكر ) المنسوب ( لوائل ) وهو أبوه من طريق ابن عينة عن وائل المذكور عن ابنه بكر عن الزهرى عن أنس ، وأنه صلى الله عليه وسلم أؤتم على صفية بسويق وتمر ، لم يروه عن بكر غير وائل ، ولم يروه عن وائل غير ابن عينة ، وهو فى الكتب الستة ( ونحو ذلك فادر ) من كل ما لا يرويه إلا ثقة عن معين . قال فى [ نيل الأمان ] إثر هذه الأقسام : وعلى كل فلا يعتبر فى الفرد المخالفة لما رواه الغير بل المدار فيه على التفرد بأن يروى ما لم يروه غيره سوا مخالفة غيره فى الحكم أولاً بخلاف الشاذ فيعتبر فيه مع التفرد المخالفة ، وقوله ( فادر ) تميم .

[ تنبيه ] قال الحافظ : يقل إطلاق الفردية على الفرد النسبى لأن الغريب والفرد يترادفان لغة واصطلاحاً ، الآن أهل الاصطلاح غيروا بينهما من ...

## المعلل والمضطرب

(ما ظاهراً يسلم لكن قد جرى فيه خفي قادح لمن درى)  
(يُعلم بالخلاف والتفرد مع قرائن تدلُّ المُهتدي)

كثرة الاستعمال وقلته ، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي ، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما ، وأما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون ، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان ، وأغرب فلان ( وليس في أقسام ذا ) أى الفرد (المقيد) بواحد ما ذكر (ضعف ل) أجل (فرديتها فلتقتد) لكن المقيد بالنسبة لثقة قريب من حكم الفرد المطلق ، لأن روايه غير الثقة كالأرواية . قال في التدريب : فينظر في المنفرد به هل بلغ رتبة من يحتج بتفرد أولاه ، وفي غير الثقة هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولاً . [ تنبيه ) قال ابن دقيق العيد : إذا قيل في حديث تفرد به فلان عن فلان احتمال أن يكون تفرداً مطلقاً ، وأن يكون تفرد به عن هذا المعين خاصة ، ويكون مروياً عن غير ذلك المعين فليتنبه لذلك .

### المعلل والمضطرب

بصيغة اسم المفعول في الأول ، والفاعل في الثاني ، ولا يقال في المعلل معلول قال ابن الصلاح : معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدائها وأشرفها ، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، وهي عبارة عن أسباب غامضة خفية قاذحة فيه . فالحديث المعلل ما أشار إليه بقوله ( ما ) أى حديث ( ظاهراً ) أى في الظاهر ( يسلم ) من علة قاذحة في صحته لجمعه شروط الصحة في الظاهر ( لكن قد جرى فيه ) أى في ذلك الحديث ( خفي قادح ) في حسنه فضلاً عن صحته ظهرت تلك العلة ( لمن ) أى للناقد الحاذق الذي ( درى ) العلل والسبيل إلى معرفتها ما أشار له بقوله ( يعلم ) خفي العلة القاذحة بعد جمع طرق الحديث والفحص عنها ( ب ) وجود ( الخلاف ) أى مخالفة راويه لغيره ممن هو أحفظ منه أو أضبط أو أكثر عدداً أو ملازمة ، ومن ثم قال ابن المديني : حديث

(وَقَدْ يُعْلَنُ بظَاهِرٍ قَدْحٌ كَالضَعْفِ وَالْفُسْقِ وَإِرْسَالٍ رَجَحٍ)  
(مُضْطَرَبٌ مَا فِيهِ رَأْوٍ يَخْتَلَفُ فَصَاعِدًا دُونَ تَرْجِيحٍ مُعْرِفٍ)

الباب إذا لم تجمع طرقه لم يقبَل خطؤه (و) يعلم أيضا بـ (بالتفرد) أى بتفرده به بأن لم يتابع عليه حيث كان المنفرد بمن لا يغتفر تفرده (مع) وجود (قرائن) تضم لما ذكر (تدل المتمدى) على خفاء العلة من تصويب إرسال فى الموصول أو وقف فى المرفوع، أو إدخال حديث فى حديث أو غير ذلك بحيث يغلب على ظن البصير قوة ما وقف عليه فامضاه أو ترد فى ذلك فوقف عن الحكم بصحته والعلة القادحة تأتى فى الغالب فى الإسناد فيقدح فى صحة المتن، وقد تأتى فى المتن مثالا فى المسند ما رواه يعلى بن عبيد (١) عن سفيان الثورى عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «البيعان بالخيار، فهذا الإسناد متصل صحيح، لكن العلة فى قوله عمرو بن دينار، وإنما هو عن عبد الله بن دينار وإن كانا ثقتين، ومثالا فى المتن حديث مسلم من طريق الأوزاعى عن قتادة: أنه كتب إليه يخبره عن أنس أنه حدثه أنه قال: «صليت خلف النبى ﷺ وأبى بكر وعمر فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها، فقد أعل الشافعى نفي البسمة بأن سبعة أو ثمانية خالفوا فى ذلك وانفقوا على الافتتاح بالحمد لله ولم يذكروا البسمة، والمعنى يبدون بأمر القرآن، مع أن قتادة ولد أعمى وكان به لم يعرف.

واعلم أن التعليل بالعلة القادحة هو الكثير (وقد يعلن) الحديث (بظاهر قدح) فى صحته أو حسنه، وذلك (كالضعف) للراوى (والفسق) له، والغفلة، وسوء الحفظ (وإرسال) أى انقطاع (رجح) على الاتصال. ثم شرع يبين المضطرب،

(١) قد صرح القاد بأن يعلى غلط وشذ بذلك عن سائر أصحاب الثورى، وسبب الاشتباه اتفاقهما فى اسم الأب وفى غير واحد من الشيوخ وتقاربهما فى الوفاة. قال الحافظ فى التقریب: يعلى بن عبيد ثقة إلا فى حديثه عن الثورى، فيه لين. من كبار التاسعة، مات سنة هجرتهم ومائتين اه منه.

(وهو مؤذن بضعف ما اضطرب فيه من إسناد ودين فاجتنب)

فقال : ( مضطرب ما ) أى حديث ( فيه ) أى فى ذلك الحديث ( راو ) واحد ( يختلف ) بأن رواه مرة على وجه ومرة على وجه آخر مخالف له ( فصاعدا ) بأن رواه كل من جماعة على وجه مخالف للآخر ، لكن ذلك الاختلاف مشروط بما إذا لم يمكن الجمع بينهما وبما أشار له بقوله ( دون ترجيح ) لبعض الوجوه على بعض ( عرف ) أما إذا أمكن الجمع بينهما بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بالألفاظ عن معنى واحد فلا اضطراب ، ويتعين المصير إلى الجمع ، لأن العمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما ؛ وكذا إذا رجح بعض الوجوه بأفضلية أو أكثرية ملازمة للمروى عنه أو غيرهما من وجوه الترجيح والحكم للراجح لا المرجوح ( وهو ) أى المضطرب : أى حكمه أنه ( مؤذن ) أى معلوم ( بضعف ما ) أى السند والمآل الذى ( اضطرب . فيه ) لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته ، فقوله ( من إسناد ) بيان لما مثاله فيه حديث « شيبتي هود وأخواتها ، فإنه اختلف فيه عن أبي اسحاق ، وقيل عنه عن عكرمة عن أبي بكر ومنهم من زاد بينهما ابن عباس ، وقيل عنه عن أبي جحيفة عن أبي بكر ، وقيل عنه عن مسروق عن عائشة عن أبي بكر ، وقيل عنه عن طلحة عن أبي بكر إلى غير ذلك من الاختلاف فيه ( و ) من ( متن ) مثاله فيه حديث فاطمة بنت قيس قالت « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال : إن فى المال حقا سوى الزكاة ، رواه الترمذى هكذا ، ورواه ابن ماجه عن فاطمة أيضا بلفظ « ليس فى المال حق سوى الزكاة » ( ف ) - إذا علمت ذلك ف ( اجتنب ) الاضطراب فإنه نوع من المعل .

[ فائدة ] ذكر الشيخ عبد الهادى نجما عن شيخ الإسلام أن الاضطراب قد يجامع الصحة بأن يقع الاختلاف فى اسم رجل واحد وأية ونسبته ونحو ذلك ؛ ويكون ثقة فيحكم بالحديث بالصحة ، ولا يضره الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا ، قال وفى الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة .

## المدرج

(كلام راو بالحديث اتصالاً دون بيان مدرج وتسجيلاً)

### المدرج

بصفة المفعول صفة للمتن والسند (كلام راو) صحابي أو غيره كان الكلام لنفسه أو غيره (بالحديث) متعلق بقوله (اتصلاً) أى اتصل بالحديث من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بذكر قائله مثلاً حال كون الكلام المتصل بالحديث (دون بيان) أنه ليس من الحديث (مدرج) أى ذلك حده عندهم (ولتسجيلاً) بالبناء للفاعل : أى ولتطلق في محل المدرج فيكون في الأول والاثناء والآخر ، ويؤخذ من كلام الشيخ ذكره في فتح الباقي أنه في الأول نادر جداً ، وفي الاثناء قليل بالنسبة للمدرج في الآخر كثير بالنسبة للمدرج في الأول ، مثاله في الأول حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار ، أدرج أسبغوا الوضوء ، وفي الوسط حديث عروة عن بسرة بنت صفوان قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : د من مس ذكره أو أثيبه أو رفعه فليتوضأ ، قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد عن هشام ووم في ذكر الاثني عشر والرفع وإدراجه ذلك في حديث بسرة . قال : والمحفوظ أن ذلك من قول عروة كما رواه الثقات منهم أيوب السخيتاني وحماد بن زيد وفي الآخر حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلاة فقال : التحيات لله الخ ، أدرج فيها أبو خيشمة كلاماً لابن مسعود ، وهو : إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد واعلم أن الإدراج قسمان : لأنه إما أن يكون في المتن أو في السند ، والمدرج في المتن ثلاثة أنواع وقد تقدمت . والمدرج في السند أربعة : الأول أن يكون متن عند راو باسناد إلا طرفاً منه ، فانه عنده باسناد آخر فيرويه عنه راو تاماً

(إدخال بعض المتن في آخر إن يختلف السند مدرجا زكناً)  
(ومنه أن يروى باتفاق عن مملأ كانوا على افتراق)

بالاسناد الأول ولا يذكر إسناد طرفه الثاني الذي فيه الزيادة . النوع الثاني أن يروى جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو يحمل الكل إسنادا واحدا . الثالث أن يكون متان مختلفي الاسناد عند راو فيرويهما جميعهما عنه راو فيجعلهما جميعا متا واحدا مقتصرأ على أحد السندين . الرابع أن يسوق المحدث الاسناد إلى انتهاء فيقطعه قاطع من ذكر متنه ويذكر كلاما أجنبيا فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك ؛ وإلى الأول أشار بقوله ( إدخال بعض المتن ) أي إدخال الراوى بعض متن الحديث ( في ) متن ( آخر إن • يختلف السند ) فيهما ( مدرجا ) حال من الضمير المستكن في قوله ( زكناً ) أي علم عند أهل هذا الفن حال كونه مدرجا ، مثاله حديث ابن أبي مرزيم عن مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تقابروا ولا تنافسوا ، أدرج ابن أبي مرزيم « ولا تنافسوا ، من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « إياكم والظن فان الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ، وكلا الحديثين متق عليه من طريق مالك ، وإلى الثاني أشار بقوله ( ومنه ) أي من أنواع المدرج ( أن يروى ) الراوى حديثا ( باتفاق ) أي على سند واحد ( عن مملأ ) أي جماعة ( كانوا ) قبل الإدراج ( على افتراق ) ومخالفة ( في سند المتن ) وحاصل المعنى أن يروى الراوى حديثا عن جماعة اختلفوا في اسناده بزيادة أو نقص فلا يذكر الاختلاف بل يدرج روايتهم على الاتفاق . مثاله حديث ابن مسعود قال : « قلت يا رسول الله : من أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك ، فان الأعمش ومنصور بن المعتمر وياه عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود رواه واصل عن شقيق عن ابن مسعود وأسقط عمر الجاه الثوري

(في سَنَدِ الْمُتَنَبِّهِ وَكُلِّ مَا ذُكِرَ مِنْ نَوْعِ إِدْرَاجِ فَخْظَرُهُ مُشِيرٌ)

ورواه عن واصل ومنصور والاعمش عن شقيق عن عمرو عن ابن مسعود فأدرج رواية واصل في رواية منصور والاعمش ؛ لأن واصل لم يذكر فيه عمرا بل يجعله عن شقيق عن ابن مسعود ، وقد فصل أحد الإسنادين عن الآخر يحيى بن سعيد القطان ، لكن روى عن واصل أيضا أنه أثبت عمرا كالاعمش ومنصور ؛ ولم يذكر الناظم الثالث والرابع ، ويمثل الثالث بحديث « إنما الأعمال بالنيات ، وحديث « بنى الإسلام على خمس ، ويكون كل واحد باسناد فيرويه واحد باسناد واحد ، وللرابع بما وقع لثابت مع شريك في قوله : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ، فإن ابن حبان جزم بأنه من المدرج لأن الموضوع .

[ فائدة ] للإدراج أسباب : منها تفسير غريب في الحديث كتفسير الزهري التحدث (١) في حديث بدء الوحي الذي رواه في صحيح البخاري ؛ ومنها استنباط مافهم منه أحد رواه كما فهم ابن مسعود من خبره المتقدم أن الخروج من الصلاة كما يحصل بالسلام يحصل بالفراغ من التشهد ، وكما فهم عروة من خبره المذكور أن سبب نقض الوضوء من مقلته الشهوة فأدرج فيه بعض رواياته الأتنيين والرفع وهو بضم الراء وفتحها : أصل الفخذين ( وكل ما ذكر ) هنا ( من نوع إدراج ) بالإضافة بل وما لم يذكر ( فخره ) أي منعه ( شهر ) عند أهل الحديث فلا يجوز تعمد شيء منه لتضمنه عزو القول لغير قائله ، وحكى في التدريب إجماع أهل الحديث والفقه على ذلك ، نعم ما أدرج لتفسير غريب فلا بأس به كما فعله الزهري وغيره من الأئمة .

[ فائدة ] يعرف المدرج بوروده مفصلا بطريق آخر كما تقدم لك أو بتصریح الراوى بذلك أو باستحالة كونه صلى الله عليه وسلم يقوله كما في الصحيحين عن

(١) أي أنا أخذ من قوله في الحديث « وكان يحدث في عار حراء » وهو التمدد ( الليالي ذوات العدد » ٨



## العالى والنازل

(أفضله الداني من النبي إذا يحى بسند قوي)  
(ومنه مالمسة للكتب نسي ومنه ما إلى إمام يتسمى)

أبي هريرة مرفوعاً ، للعبد المملوك الصالح أجران ، والذي نفسى بيده لولا الجهاد فى سبيل الله وبرّ أى لاحت أن أموت وأنا مملوك ، فقوله والذي نفسى بيده الخ مدرج من كلام أبي هريرة لانه يتمتع منه صلى الله عليه وسلم أن يتمنى الرق ، ولانه لم تكن أمه اذ ذاك موجودة حتى يبرّها .

### العالى والنازل

أى من السند . قال ابن الصلاح : وأصل الاسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الامة وسنة باللغة من السنن المؤكدة . وأقسام العلو خمسة ترجع الثلاثة الاول منها الى علو مسافة وهو قلة العدد ، والاخيران الى علو صفة فى الراوى أو شيخه ، وأشار الى الاول منها بقوله (أفضله) أى أفضل العالى المطلق وهو (الداني) أى القريب (من النبي) صلى الله عليه وسلم بعدد قليل بالنسبة الى سند آخر يرد بذلك الحديث بعينه بعدد كثير أو بالنسبة لسائر الاسانيد ، لكن انما يكون كذلك (إذا يحى) العالى (بسند قوى) ومفهومه أنه اذا قرب مع ضعف السند لا ينظر الى هذا العلو ، لان القرب مع ضعف السند لا اعتبار به ، وأشار للثانى بقوله (ومنه) أى من العلو : أى النسبي (ما) أى منند (لمسة الكتب) الصحيحين والسنن الاربعة ، وهو متعلق بقوله (نمى) أى نسب لما ذكر ويسمى علو التنزيل ، اذ الراوى لوروى الحديث من طريق كتاب من الستة يقع أنزل عما لورواه من غير طريقها كحديث ابن مسعود فى الترمذى مرفوعاً اليوم كالم الله موسى كانت عليه جبة صوف ، الحديث . قال العراقى : فانالو رويناه من جزء ابن عرفة وقع بيننا وبين خلف سبعة بعلو درجتين ، واذا رويناه من طريق الترمذى وقع بيننا وبينه تسعة .

( وَ مِنْهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَوْتِ عَلَاً وَ قَدَّمَ السَّمْعَ أَيْضاً ذُو اعْتِلَالٍ )  
 ( وَ ضَدَّهُ النَّازِلُ وَالْمَفْضَلُ ذَاكَ إِذَا لَمْ يَجْبِرِ الْمَنْزِلُ )

والثالث : أشار له بقوله (ومنه) أى من العلو النسبي (ما) أى سند (إلى  
 إمام ينتمى) أى ينتسب ويقرب من إمام من أئمة الحديث ذى صفة عالية  
 كالفقه والحفظ والضبط وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح كمالك  
 والشافعى ولو كثرت العدد إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكن مع صحة الاسناد  
 إلى ذلك الامام كأن يروى عن مالك بطريقين رجال أحدهما ستة والآخرى  
 سبعة . والرابع وهو أول أقسام علو الصفة أشار له بقوله (ومنه) أى  
 من العلو النسبي (ما) أى سند (ب) سبب (قدم) أى تقدم (الموت) أى  
 موت الراوى عن شيخ على راو آخر مشارك له فى الرواية عن ذلك الشيخ،  
 فقوله بقدم متعلق بقوله (علا) مثاله ما ذكره فى فتح الباقي من أن من  
 سمع سنن أبى داود على الزكى عبد العظيم أعلى من سمعه على النجيب الحراني،  
 ومن سمعه على النجيب أعلى من سمعه على ابن خليب المزنة والفخر بن  
 البخارى وإن اشترك الأربعة فى الرواية عن شيخ واحد وهو عمر بن طبرزد  
 لتقدم وفاة الزكى على النجيب وهو أعلى من بعده ؛ وظاهر كلام المصنف  
 أنه يكون عالياً سواء تقدم سماعه أم اقترن أم تأخر ، لكن قال فى الهدى إنه إذا  
 سمعه بعده كان أحدهما عالياً بتقدم الوفاة والآخر بقدم السماع ولم أر من تعرض له .  
 والخامس وهو تقدم السماع أشار له بقوله (وقدم السماع) لأحد برواية بالنسبة لراو  
 آخر شاركة فى السماع من شيخه (أيضاً ذو اعتلا) فن تقدم سماعه من شيخ أعلى  
 عن سمع بعده من ذلك الشيخ بعينه (ضده) أى العالى (النازل) فيتنوع إلى  
 خمسة بالمقابلة وهذا على الصحيح من أن العلو تابع للنزول (والمفضل) أى المراجع  
 على النازل (ذاك) أى العالى ، لأن السند كلما كان أقصر كان أسلم من الخطأ ؛  
 وكلما كثرت رجال السند كثر احتمال تطرق الخطأ مما لو قصر ، لكن محل ترجيح  
 العالى (إذا لم يجبر المنزل) بما يجعله فاضلاً من صفة مرجحة ؛ أما إذا جبر كزيادة

## الموضوع

(وهو مكذوب به على النبي لا ترو أو تعمل به بل يجنب)

الثقة في رجاله على العالي أو كونهم أحفظ أو اضبط أو افقه أو متصلا بالسمع وفي العالي إجازة أو متولة أو تساهل من بعض رواته في التحمل فالنزول حينئذ ليس بمفضول بل فاضل قالوا، والتازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق [تنبيه] قال ابن الصلاح: ليس من علو الاصطلاح قول بعضهم الحديث العالي ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن بلغت رواته مائة، وكذا ما روياه عن الحافظ السلفي بكسر السين وفتح اللام.

ليس حسن الحديث قرب رجال عند أرباب علمه النقد بل علو الحديث عند أولى الخلف والإتقان صحة الإسناد وإذا ما تجمعا في حديث فاغتمه فذاك أقصى المراد وإنما ذلك علو من حيث المعنى فحسب.

## الموضوع

من وضع الشيء: أي حظه: سمي بذلك لانحطاط رتبته دائما بحيث لا ينبغي أصلا، وإيراده في أنواع الحديث نظر الزعم واضعه، ولتعرف طرقة الموصلة لمعرفته لينتفي عنه القبول؛ وعرفه المصنف بقوله (وهو) أي الموضوع حديث (مكذوب به على النبي) صلى الله عليه وسلم؛ والحامل للواضع على الكذب إما نسيان أو غلط أو تعمد إما لعدم الدين كالزنادقة أو غلبة الجهل كبعض المتعبدین، أو فرط العصبية كبعض المقلدين أو اتباع هوى بعض الرؤساء أو الإغراب لقصد الاشتهار، وكل ذلك حرام باجماع من يعتد به كما أشاره المصنف بقوله (لاترو) أي لا يجوز إجماعا ورواية الموضوع لمن علم أنه موضوع لخبر مسلم من حدث عن حديث يرى، أي يظن أنه كذب فهو أحد الكذابين، يروى بالثنية وبالجمع، بل كفر الجوفي

(دون بيان شره من له انتسب من أظهر الزهد وبالوضع احتسب)  
(مثل الذي صنع في الفضائل عن ترجمان الذي ذكر شره جاهل)  
(لذلك قد أقر باختلاق ماعن أبي جاء باتفاق)

من تعدد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم (أو) ولا (تعمل به بل جنب)  
وأترك الرواية والعمل به في أي معنى كان من حكم أو قصة أو تهيب أو  
ترغيب أو غيرها ، لكن على عدم جواز رواية الموضوع ما لم يذكره مقرونا  
ببيان كونه موضوعا كما قال الناظم (دون بيان) للوضع ؛ أما إذا بين كأن  
قال عند روايته له هذا كذب أو باطل ليتحفظ من شره فيجوز ؛ ثم  
الواضعون للحديث كثيرون معروفون في كتب الضعفاء كالميزان للذهبي على  
ما فيه ولسانه لابن حجر ؛ وشرهم ما أشار له بقوله (شر من) أي واضع  
(له) أي للوضع وهو متعلق بقوله (انتسب من) خبر شر : أي شره ماصدر  
من قوم (أظهر) فاعله عائد لمن باعتبار اللفظ (الزهد) والصلاح (وبالوضع  
احتسب) أي اعتقد ثوابه عند الله بزعمه الباطل ، وإنما كان هذا شر الوضع  
لأنهم يرون ذلك قربة ، فلا يتركونه لو ثوق الناس بهم لما أظهروا من الزهد  
والصلاح (مثل الذي صنع في الفضائل) أي فضائل القرآن ورواها (عن  
ترجمان) بفتح المشاء والجيم وضمهما وفتحها وضم الجيم (الذكر) أي القرآن ،  
والمراد به ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، والمراد بقوله (شر جاهل)  
أبو عصمة نوح بن أبي مریم المروزي الملقب بالجامع : أي لكل شيء إلا  
الصدق ؛ فإنه كان يروي عن ابن عباس وبقوله : رأيت الناس أعرضوا عن  
القرآن ، واشتغلوا بفقهاء أبي حنيفة ، ومغازي ابن اسحق فوضعها حسبة لأرغبهم  
في القرآن (لذلك) أي الحسبة في الوضع (قد أقر) ميسرة بن عبدربه (باختلاق)  
أي بالوضع ل(ما) أي للاحاديث التي رواها (عن أبي) بن كعب رضي الله تعالى  
عنه في فضائل السور ، وفاعل (جاء) عائد لما باعتبار اللفظ (باتفاق) ،

(يُعرف بالركة والإقرار وبالقرائن كالإقشعرار)

## المقلوب

ومن ثم أنكروا على البيضاوي والزحشرى والواحدى وغيرهم من المفسرين الذين أودعوه في كتبهم من غير بيان . قال العراقي :

وكل من أودعه كتابه كالواحدى مخطئ . صوابه

وأشدهم خطأ الزحشرى حيث أوردته بصيغة الجزم ولم يبرز سنده ، ثم ذكر المصنف ما به يعرف الوضع فقال : ( يعرف ) وتميز الموضوع ( بالركة ) أى الضعف للنقله عما يرجع لعدم فصاحة ألفاظه ، وما يتبعه من التصريح بأنه لفظ الشارع صلى الله عليه وسلم أو لعنايه عما يرجع إلى الإخبار عن الجمع بين النقتين ونحوه أو لهما معا ( والإقرار ) من الراوى بوضعه كما وقع لأبى عصمة وغيره ( وبالقرائن ) الدالة على الوضع ( كالإقشعرار ) للجلد . قال ابن الجوزى : الحديث المنكر . يعنى الموضوع يقشعر منه جلد طالب العلم ، وينفر منه قلبه فى الغالب . قال السخاوى : وعنى بذلك الممارس لألفاظ الشارع الخبير بها وبروتقها وبهجتها . وقد روى عن الربيع بن خثيم التابعى الجليل قال : إن للحديث ضوءاً كضوء النهار يعرف ،  
١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

### ملوب

هو تبديل شيء بآخر على الوجه الآتى ، وهو على قسمين : مقلوب المتن ، ومقلوب السند وثانيهما أكثر وقوعاً بالنسبة لأولهما ، ولذا سكت الناظم عن الأول تبعاً لكثير من المصنفين فى هذا الفن ؛ كما أنهم اقتصروا فى بحث الموضوع على المخلوق متناً لكثرة وقوعه مع أنه قد يكون الحديث صحيحاً والسند موضوعاً ومثلوا المقلوب المتن بأحاديث ، منها حديث إخفاء الصدقة (١) المشهور حيث جاء

(١) قوله حديث إخفاء الصدقة : هو ما أخرجه البخارى والنسائى عن أبى هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سبعة يظلم الله فى ظلم يوم لا ظل إلا ظله .  
( ٨ - رمع الأسفار )

(قوله أن يُبدل راواً شتهراً بالمتن بالغير لا غراب الخبر)  
(وقلب الاسناد كما للجعفي وأهل بغداد لقصد الكشف)

فيه : « ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، فانه وقع القلب فيه من بعض رواته ، فروى « حتى لا تعلم يمينه » تنفق شماله ، قال النووي : هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها ، والصحيح المعروف حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، وهكذا رواه مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه وغيرهما من الأئمة ؛ ولأن المعروف في النفقة فعلها باليمين . وأما مقلوب السند فأشاره الناظم بقوله ( فنه أن يبدل ) أى يجعل ( راو ) واحداً مكان آخر في طبقة وقد ( اشتهر ) ذلك الراوى ( بالمتن ) أى برواية الحديث فيبدل ( بالغير ) أى براو غير الأول كسالم أبدل بواحد من الرواة ظهير في الطبقة كنافع وذلك ( لا غراب الخبر ) أى ليصير غريباً مرغوباً فيه ، ومن كان يفعله بهذا القصد كذاباً حماد بن عمرو النصيبى ، وبهلول بن عبيد الكندى . مثاله ما روى عن حماد المذكور عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالسلام ؛ وإذا لقيتم أحداً في طريق فاضطروه إلى أضيقه » . فهذا مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش لينرب به ، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة كما في مسلم ولا يعرف عن الأعمش ، ومن ثم كره أهل الحديث تتبع الغرائب فانه قل ما صح منها ، والتقيد بالراوى أى الواحد بالنظر للغالب ؛ وإلا فقله ما إذا كان أكثر من واحد ( و ) منه ( قلب الاسناد ) لمتن بأن يجعل ذلك الاسناد لمتن آخر مروى بسند آخر ويجعل هذا المتن لاسناد

إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل قلبه مائت بالمجاهد ، ورجلان تجابا في الله اجتماعاً على ذلك وتفرقا عليه ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال إلى أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه ، اهـ .

## تفسيه

(وَالنَّقْلُ لِلصَّحِيحِ دُونَ سَنَدٍ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ كَقَالَ قَافَتَدِرِ)  
(وَعِزُّهُ ثُمَّ رَضِيَ كَوَرْدَا رَوَى وَجَاءَ إِنْ حُطِّفَ السَّنَدُ)

آخر (كما) وقع ذلك (١) (للجنى) محمد بن اسماعيل البخارى (وأهل) أى مع أهل (بغداد) بفتح الباء فانه لما قدم إليهم جمعوا له مائة حديث ، وجعلوا متن هذا لاسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر وألقوا ذلك عليه ، فرد كل متن إلى اسناده وكل إسناد إلى متنه ، وإنما فعلوا ذلك (لقصد الكشف) والبيان عن حفظ المحدث ، فانهم بعد ذلك أقرؤا للبخارى بالحفظ وأذعروا له . وأما إذا فعل ذلك لالقصد الكشف بل للاغراب كالوضع فلا يجوز قطعاً ؛ نعم إذا قصد الاختبار لا يستقر حديثاً . قال العلامة الكندى : ومن القلب في السند ما يقع فيه الغلط بالتقديم والتأخير في الأسماء كمرة بن كعب يجعله الراوى كعب بن مرة ، ومسلم بن الوليد يجعله الراوى الوليد بن مسلم ، وقد ألف فيه الحافظان حجر [جلاء القلوب فى معرفة القلوب]

## تفسيه

فى كيفية نقل الحديث الصحيح والضعيف بغير سند  
(والقل ل) لمتن (الصحيح) حال كونه (دون سند) يذكر لا يكون ذلك النقل إلا (بصيغة الجزم كقار) وكان وفعل ونحوها (فانتم) ولاتأت بصيغة التميز . قال السخاوى : وإن فعلاه بعض الفقهاء . مثال ذلك قول البخارى فى كتاب الأذان وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنه لا يجعل أصبعيه فى أذنيه ، ومفهوم الصحيح أنه إذا كان الحديث الذى أريد نقله ليس بصحيح فلا يجوز نقله خوفاً من الوعيد ، وإليه أشأ . بقوله .  
(وغيره) أى غير المتن الصحيح وهو المقطوع بضمه المشكوك فيه أهو

(١) أخرج هذه القصة أبو أحمد ابن عدى الحافظ ومن طريقه الخطيب قال فى طرق الأمانى وهى تدل على علو كعب الامام البخارى وسمة دائرة خطه رضى الله تعالى عنه .

## من يحتج بروايته

(عدل الرواية وذلك مُسلمٌ مُكلفٌ من الحُسيبِ بِسَلْمٍ)  
(وإن أبيعَ وَمِنَ الصَّغَائِرِ لم يمتَقَرَفْ شَيْئاً مِنَ الْكَبَائِرِ)

ضعيف أو صحيح (بمرض) بفتح الراء المشددة ؛ أى يذكر بصيغة التريض وهي (كوردا) و (روى وجاء) وبلغنا ويذكر كقول البخارى : « ويذكر عن بلال أنه جعل أصبعه في أذنيه ، ومحل ذلك (إن حذفت السندا) . قال المصنف : وقد تستعمل صيغ التريض في الجزم ، هكذا ذكر العراقى في شرح ألفيته ، ولم يترصص للمفهوم ، وهو ما إذا ذكر السند ، والذي يظهر أنه يجوز أن يروى بصيغة التريض انكالا على السند .

## من يحتج بروايته

من نقلة الأخبار وهو المتصف بالعدالة والضبط والحفظ وعدم الغفلة : أى ومن لا يحتج بروايته (عدل الرواية) أى هو الذى يحتج بروايته ، فلا يقبل غير العدل ولا مجهول العدالة ؛ أو مجهول العين الذى لم يعرفه العلماء ، ويرفع الجهالة عنه بزيادة عدلين فى روايته (وذلك) أى العدل (مسلم) فالكاثر ليس بعدل فلا تقبل روايته ما لم يؤدِّ بعد إسلامه كجبير بن مطعم سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور حين جاء فى فداء أسرى بدر ثم أسلم يوم الفتح (مكلف) أى عاقل بالغ ، فدخل العبد والمرأة ، وخرج الصبي على الأصح فى عدم قبول روايته والمجنون المطبق بالاجماع كما حكاه فى نيل الأمان . وأما منقطع الجنون فيقبل إن لم يؤثر زمن إفاقته (من الحُسيب) القادح فى المروءة ، وهو متعلق بقوله (يسلم) أى يسلم منه المكلف (وإن أبيع) كالبول فى الطريق ، والآكل فى السوق ، والاكتار من الحكايات المضحكة لذى مروءة (و) يسلم أيضا (من الصغائر) التى للنخسة كتطيف حبة فى الكيل ، ومثلها الادمان على صغائر غيرها ، ويشترط أيضا



(كذلك لا يقبل إلا من ضبط من زائل الخطا كثير أو الغلط)  
(بالمضاطعين اعتبرن فان غلب وفق مضابطه وإلا يحتسب)  
(هل يقبل البدعي أو لا يقبل أو غير من دعا وهذا الأمثل)

فيه أنه (لم يقترف) أي يرتكب (شيئا من الكبائر) ما لم يؤد عدلا، إذ العبرة بحال الأداء. وأشار للقيد الثاني بقوله (كذلك) أي كالعادلة في أنه لا يقبل الخبر إلا بها (لا يقبل إلا من ضبط) وبين المضابط بقوله (من زائل) أي هو من فارق (الخطا كثيرا) أي غالبا (والغلط) قال المصنف: وما يحرص به الراوى عن الخطأ كونه عالما بما يغير معنى الحديث إن رواه بالمعنى ثم بين ما يعرف به الضبط بقوله (الرجال المضاطعين) لا غيرهم (اعتبرن) الضبط (فان غلب وفق) بفتح الواو: أي كثرت موافقته لم في اللفظ أو المعنى وإن سقط منه ما لا يغير المعنى (ة) هو (ضابط) يحتاج بحديثه، ومفهوم غلب أنه لا تضره المخالفة النادرة (ولإلا) يغلب الوق بأن لم يوافقهم أصلا أو وافقهم في البادر (يحتسب) ولا يحتاج به لعدم ضبطه؛ ولم يذكر الناظم ما تعرف به العدالة: وهي عندهم تعرف بتنصيب عالمين بها أو بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالتها بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بها كفى فيها، ولا يحتاج مع ذلك إلى معدل كالأنمة الأربعة، وأصحاب الكتب الستة وأشباههم من الأكابر الذين استفاضت عدالتهم. ففي مثلهم لا يقبل جرح جارح، ولا سيما إذا علم أنه لجهالة أو غباوة؛ فان العدالة المشتهرة أقوى عند النفوس من تعديل واحد أو اثنين لجواز الكذب عليهما والمحابة في تعديله وغير ذلك من الأغراض المؤدية لوصفه بغير صفته، ومن ثم قال التاج السبكي في الطبقات: الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم أن الجرح مقدم على التعديل على إطلاق، بل الصواب أن من تثبت إمامته وعدالته وكثر مادحه، ونذر جارحه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه (هل يقبل البدعي) الذي لا يكفر ببدعته المعروف بالتحرز من

## مراتب التعديل

( تَكَرِّرٌ تَوْثِيقٌ يَلِيهِ مَا انفردَ مِنْ ثِقَةٍ ثَبَتَتْ وَحُجَّةٌ يُعَدُّ )

الكذب وبالتثبت في الأخذ والأداء مع باقي شروط القبول دعا إلى بدعته أم لا وأما المكفر ببدعته كالحجسة على القول بتكفيرهم ، فالجمهور على عدم القبول ( أو لا يقبل ) مطلقا ونفسه بدعته وإن كان متاولا ( أو ) يقبل ( غير من دعا ) لبذعته ، وأما من دعا إليها فلا يقبل لعدم أمنه من وضع الحديث على وفق بدعته ، وجواب هل محذوف معلوم من المقام : أى فيه ثلاثة أقوال ( و ) لكن ( هذا ) القول الأخير هو ( الأمل ) الذى عليه مالك والشائع عن أئمة الحديث ، لأن كتبهم مشحونة بالرواية عن المستدعة غير الدعاة ؛ وهذا كما أفاده السخاوى عن شيخه ما إذا لم يكن الحديث الذى يرويه مما يعضد بدعته ويزنبها ؛ وإلا فلا يقبل لعدم أمن غلبة الهوى عليه حيثئذ .

[ تنبيه ] ما ذكر من نسبة القول بالتفصيل لما لك هو ما مهم القاضى عبد الوهاب فى الملخص من قول مالك . لاناخذ الحديث عن صاحب هوى يدعوا إلى هواه كما فى فتح المغيث ؛ ونارعه القاضى عياض بأن المعروف عن مالك الردمطلقا .

### مراتب التعديل

وجعلها أربعة مشيرا للأولى بقوله ( تكرير ) لفظ ( توثيق ) كصفة ثقة ؛ أو ما يدل عليه كثبت ثبت أو حجة حجة ، ولو بغير إعادة اللفظ الأول بعينه كثبت حجة أو حافظ حجة ، وأشار للثانية بقوله ( يليه ) أى يلى ما ذكر فى القوة ( ما ) أى الراوى الذى ( انفرد ) فيه لفظ التعديل ( من ثقة ) نحو فلان ثقة أو حجة أو حافظ إلى آخره كما قال ( ثبت ) وذكر هذا ابن أبى حاتم فى المرتبة الأولى وتبعه ابن الصلاح كما فى فتح المغيث . والثبت باسكان الباء هنا : بمعنى الثابت . وبالفتح الياء والحجة وما ثبت فيه المحدث سماعه مع أسماء المشاركون له فيه ( وحجة )

( وَحَافِظُهُ وَضَاطِعُهُ وَمُتَقِنُهُ ثُمَّ صَدُوقُهُ وَخِيَارُهُ بَيْنُ )  
 ( كَذَلِكَ مَأْمُونُهُ وَلَا بَأْسَ بِي ) عَنْدُرُوهُ عَالِيَهُ الْمُصَدِّقُ مُجْلِي  
 ( الْمُصَدِّقُ مَا هُوَ وَشَيْخٌ وَسَطٌ وَمُفْرِدٌ لِوَاحِدٍ لَا يَغْلُظُ )  
 ( وَصَالِحُ الْحَدِيثِ جَيِّدٌ حَسَنٌ مُصَوِّلٌ مَقَارِبُهُ عَلَى سَنَنِ )  
 ( أَرْجُو بَأْنَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ كَذَا ) إِنْ شَاءَ الْإِلَهُ لَصَدُوقٍ احْتِنَا

بالرفع مبتدأ خبره قوله (بعد) أى يحسب من ألفاظ التعديل (و) كذا بعد من  
 ألفاظ التعديل قولهم فلان (حافظ وضاطع ومتقن) والواو بمعنى أو إذا قبلت إحدى  
 هذه الثلاثة في العدل ولا انحطت إلى ما بعدها من المراتب ، ومن كان من هذه  
 المرتبة والتي قبلها يكتب للاحتجاج به والاستشهاد والاعتبار ، لأن ألفاظها  
 دالة على اجتماع العدالة والضبط ، وأشار إلى الثالث بقوله (ثم) على ما تقدم قولهم  
 فلان (صدق أو) كذا قولهم فلان (خيار) فهو (بين) أى ظاهر عدّه من  
 ألفاظ التعديل (كذلك) قولهم فلان (مأمون ولا بأس) به أو ليس به بأس ،  
 وأهل هذه المرتبة يكتب حديثهم بنظر فيه ، لأن ألفاظها لا تشعر بالضبط فيعتبر  
 حديثهم بموافقة الضاطعين ، وأشار إلى الرابعة بقوله (على) ما قبلها قولهم (عندروا)  
 أوردى عنه أو فلان (عنه الصدق) وقوله (جلى) أى ظاهر كونه من هذه المرتبة  
 أو فلان (للصدق ما هو) أى قريب إليه وما زائد (و) كذا فلان (شيخ وسط  
 ومفرد) بكسر الراء (لواحد) منها (لا يغلط) بأن يقول فلان شيخ أو فلان  
 وسط (وصالح الحديث) أو (جيد) أى الحديث أو (حسن) الحديث أو (صويلح)  
 أو (مقاربه) بفتح الراء وكسر ها (على سنن) بفتح السين : أى على طريق واحد  
 في كونها من المرتبة الرابعة ، وهو خبر قوله وصالح الحديث ، وكذا قولهم (أرجو  
 بأن ليس به بأس كذا) قولهم مدرك أن شاماه تعالى ، وهو معنى قوله (إن شاء الله)  
 حال كون هذا اللفظ احتنا (لصدوق) فهو متعاقب بقوله (احتنا) أى تبعاً بصيغة

## مراتب التجريح

(يكذب كذاباً ووضع يضع كذاك دجالاً فساقط وقع)

الماضي وأهل هذه المرتبة يكتب حديثهم للاعتبار وزاد المصنف في الهدى على ما ذكر من صيغ التعديل قولهم وهو غير كذوب ، وقال فثل هذا لا يوجب تهمة في الراوى ، ومثله قول الشافعى كثير أو مالك قليلا حدثنى من لآتهم ، بل يوجب حقيقة الصدق . فان قلت : قد يستشكل فى إيراد هذه الصيغة للزكية ، لأن كذوباً بالكثرة ، ولا يلزم من نفيها نفي أصل الكذب الذى هو مطلوب . قلت : لما كان المقام مقام مدح اقتضى أن يكون المراد منه نفي مطلق الكذب لا نفي الكثرة منه فقط .

### (مراتب) ألفاظ (التجريح)

قال ابن دقيق العيد : أعراض (١) المسلم من خفرة من خفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون والحكام ، ومع كون الجرح خطراً أقلأ بدمن النصيحة ؛ نقله العراقي فى شرح ألفسته . و مراتب التجريح خمسة : أشار للمرتبة الأولى على سبيل التذلل من الأعلى للادنى : أى بحيث تبعد عن التعديل بقوله (يكذب) أى أن أسوأ مراتبه قول المجرّح فلان يكذب أو هو (كذاب ووضع) للحديث والواو بمعنى أو ، أى هو (يضع) الحديث (كذاك) يعذّر هذه المرتبة قول المجرّح فلان (دجال) أى كذاب ، وهذه الألفاظ وإن كانت فى مرتبة فهى تتفاوت كما يؤخذ من شروح الألفية ، وأشار للمرتبة الثانية مصدر إبالفاء الدالة على الترتيب كما سبق فى التعديل بقوله ( ف ) تموله فلان (ساقط وقع) أى فى الثانية

(١) جمع عرس بكسر العين : موضع المدح والدم من الإنسان ، روى ابن ماجه والحاكم مردوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الربا ثلاثة وسبعين باباً ، وإن أدنى الربا مثل أن يكبح لرجل أمه ، وإن أربى الربا عرس الرجل المسلم » اهـ

(وَهَالِكٌ وَذَاهِبٌ فِيهِ نَظَرٌ مُتَّهَمٌ تَرِكَ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ)  
 (أَوْ لَيْسَ بِالثِّقَّةِ أَوْ قَدْ سَكَنُوا عَنْهُ قَدْ رُدُّوا قَدْ أُثْبِتُوا)  
 (وَاهٍ بِمَرَّةٍ أَرْمَهُ وَمُطَّرَحٌ وَوَصَلَ جِدًّا بِضَعِيفٍ مُصْطَلَحٌ)  
 (لَا شَيْءَ ثُمَّ مَا خَلَا مِنْهَا خَلَا مِنْ اِحْتِجَاجٍ وَاعْتِبَارٍ مُسَجَّلًا)  
 (فَنُكِرَ ذُو الضَّعْفِ مَعَ مُضْطَرِّهِ وَاهٍ وَضَعُفُوا وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ)

(و) كذا قوله فلان (هالك و) فلان (ذاهب) أو (فيه نظر) أو هو (متهم)  
 بالكذب أو الوضع؛ أو هو (ترك) أي متروك الحديث (أو لا يعتبر) به أو بحديثه  
 (أو) هو (ليس بالثقة) أو غير مأمون (أو قد سكنوا \* عنه) قال السخاوي:  
 وكثير ما يعبر البخاري بهذا اللفظ وبفيه نظر فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير  
 إنهما أدنى المنازل عنده وأردوها. قلت: لأنه لو رعه قل أن يقول كذاب أو وضاع،  
 وأشار للثالث بقوله (ة) يلي ما ذكر (من رده) اللام زائدة، وهو معمول لقوله  
 (قد أثبتوا) أي الراوي الذي أثبتوا رده بأن يقال: رد حديثه أو مردود حديثه  
 أو ردوا حديثه أو فلان (واه بمرّة) بلا تنوين للوزن: أي ضعيف قولاً واحداً  
 لا تردد فيه، وكذا فلان (أرمه) أي أرم به (و) هو (مطرح) بصيغة اسم المفعول:  
 أي مطرح الحديث أو طرحوا حديثه (ووصل) أي اتصال لفظ (جداً بضعيف)  
 بأن يقال فلان ضعيف جداً (مصطلح) عليه عند أهل الفن أنه من المرتبة الثالثة،  
 وكذا فلان (لا شيء) أو ليس بشيء أو لا يساوي شيئاً (ثم) اعلم أن (ما) أي  
 الذي (خلا) أي تقدم (منها) أي هذه المراتب الثلاث (خلا) أي تجرد  
 (من احتجاج) به (واعتبار) أي فلا يعتبر حديثه (مسجلاً) أي مطلقاً في الصيغ  
 كلها، وفهم من اقتصاره على ذلك أن من في الرابعة والخامسة بخلافه. أي فيخرج  
 حديثه للاعتبار به والاستشهاد، وأشار للرابعة بقوله (ة) يلي ما ذكر ما قيل فيه  
 حديثه (منكر) أو منكر الحديث أو فلان (ذو الضعف) أي ضعيف (مع مضطره)

(ففيه ضعفٌ أو مقالٌ مُضعَّفٌ) سَمِيَ حِفْظٌ لِيْنٌ دُونَ خَفَا  
(الضعفِ ما هوَ كَذَا تَكَلَّمُوا) فِيهِ وَلَيْسَ بِالْمَتَيْنِ يُعْلَمُ  
(أَوِ الْقَوَى أَوْ حُجَّةٍ أَوْ عُمْدَةٍ) أَوْ لَيْسَ بِالْمَرْضَى عِنْدَ السَّادَةِ  
(قَدْ طَعَنُوا فِيهِ وَفِيهِ اخْتَلَفُوا) تُنْكِرُ إِنْ يُضَفُّ لَهُ وَتَعْرِفُ

## سن التحمل

(فالخمس للجمهور أو فنههم الخطاب) والرد للجواب لكن ذا الصواب

يعنى أن قولهم فلان مضطرب الحديث معدود مع ما قبله من هذه المرتبة، وكذا فلان (واه) أى ضعيف (وضفوه) (و) كذا فلان (لا يحتاج به) وأشار للخامسة بقوله (ة) على ما ذكر ما قبل فيه فلان (فيه ضعف أو) فيه (مقال) أو فلان (ضعفا) والآلف للإطلاق وهو مبنى للمجهول، أو هو (سبى حفظ) أو (لين) أى لين الحديث (دون خفا) بالقصر: أى عدها من هذه المرتبة، وكذا قولهم فلان (الضعف ما هو) ببعد أى أنه قريب منه، و (كذا تكلموا) فيه و (كذا) (ليس) هو (بالمتين) أى القوى (يعلم أو) ليس بـ (القوى) بتخفيف الياء للوزن (أو) ليس هو بـ (حجة أو) ليس هو بـ (عمدة) أو ليس بـ (أوليس بالمرضى) وقوله (عند السادة) أى أهل الحديث تميم؛ وكذا فلان (قد طعنوا فيه و) كذا (فيه اختلفوا) وكذا (تكر إن يصف له) أى لتنكر لفظه (وتعرف) بأن يقول فلان تعرف وتنكر: أى تعرف منه مرة وتنكر منه أخرى لكونه يأتى مرة بالمناكير ومرة بالمشاهير.

## سن التحمل

أى مقدار السن المطلوب فى التحمل: أى فى سماع الحديث وأخذه عن الشيخ (فالخمس) من السنين التقيد بها (للجمهور) وهو الذى استقر عليه عمل متأخرى المحدثين، ووجههم فى ذلك حديث محمود بن الربيع فى صحيح البخارى

(وَهُوَ مُقْبُولٌ بِشَرَطِ الْحَمْلِ كَكَاْفِرٍ أَسْلَمَ كَابْنٍ مُطْعِمٍ)

وهو قوله : عقلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو ، وفعل معه ذلك مداعبة وتبركا ، ومن كان دون سن التحمل يقال فيه حضروا حضروا (أو) المعتبر في صحة سماعه هو (فهم الخطاب) والرد للجواب (على الوجه الصواب) والمراد أنه إذا خوطب بشيء من مقاصد العقلاء فهمه ، وأجاب عنه وإن كان ابن خمس أو أقل ، وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه ولو زاد عن الخمس .

وقيل من بين الحمار والبقر فرق سامع وإلا فحضر

(لكن إذا) أى الثانى هو (الصواب) في ضبط وقت التحمل لقول بعضهم : لا بأس بتعلم الصبي وهو ابن ثلاث سنين إذا كان فيما بكسر الهمزة ؛ ولنا لما قيل للإمام أحمد : ابن معين قال يجوز التحمل لخمس عشرة سنة لا فيما دونها ؛ قال : بشئ القول : بل إذا عقل الحديث وضبطه صح تحمله وسماعه ولو كان صبيًا : وما احتج به الجمهور فليس سنة متبعة ، إذ لا يلزم أن يكون كل أحد في التمييز كمحمود بل قد ينقص عنه وقد يزيد ، ولا يلزم أن لا يعقل ذلك وسنه أقل ولا يلزم من عقل المجنة أن يعقل غيرها (وهو) أى الحديث الذى رواه الصبي (مقبول) لكن (بشرط) أن يؤديه ويؤخذ عنه بعد (الحمل) بضم الحاء واللام : أى البلوغ ، مثل سيدنا الحسن والحسين ابني بنته صلى الله عليه وسلم وابن الزبير وابن عباس والعمان بن بشير والسائب بن يزيد رضوان الله عليهم ، وغيرهم ممن تحمل الحديث في حال صباه وبعد البلوغ أخذ الناس عنه وأداه ، ولذا كانوا يحضرون الصبيان مجالس الحديث ، ويعتدون بروايتهم بعد البلوغ ؛ كما وقع للقاضي أبي عمر الهاشمي ، فإنه سمع السنن لأبي داود من اللؤلؤى : له خمس سنين ؛ واعتد الناس بسماعه وحملوه عنه ، ولا يشترط في أدائه أن يفهم الحديث لقوله صلى الله عليه وسلم ، فرب مبلغ أوعى من سامع ، (ككافر) أى كما أنه يقبل

## الأول من أقسام التحمل

(أَوَّلُهَا السَّمْعُ مِنْ شَيْخٍ وَقُلٌّ حَدَّثَنَا سَمِعْتُ أَنبَاً يُقِيلُ)  
(أَنْبَاً أَخْبَرَنَا قَالَ لَنَا زَيْدٌ وَشِبْهٌ فَلَيْسَ لَكَ اعْتِنَا)

الحديث الذى حمله شخص وهو كافر ثم أداه بعد أن (أسلم) كالحديث المتفق على صحته برواية جبير (بن مطعم) ، وهو أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور حين جاء في فداء أسارى بدر قبل إسلامه؛ فأدى ذلك بعد إسلامه وحمل عنه . ومثل ذلك بالأولى من تحمل فاسقا ، ثم أخذه عنه بعد زوال فسقه فإنه يقبل .

### الأول من أقسام التحمل

وهى ثمانية أعلاها ما أشار له بقوله (أولها) أى أول الأقسام (السمع من) لفظ (الشيخ) حدثه من كتابه أو حفظه باملاء أو غيره ، لكنه فى الإجماع أعلى لما فيه من شدة تحرّز الشيخ والراوى ، إذ الشيخ مشغول بالتحديث والراوى بالكتابة عنه ، فهما أبعد عن الغفلة ، وأقرب إلى التحقيق مع جريان العادة بالمقابلة بعده ؛ وإنما كان السماع أولها لأنه أرفعها وأقواها عند الأكثر . قال السخاوى : لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر الناس ابتداء ، وأسمهم ما جاء به ، والتقرير على ما جرى بحضرته صلى الله عليه وسلم ، أو السؤاى عنه مرتبة ثانية فالأولى أولى (وقل) إذا أردت الأداء لما سمعته من لفظ الشيخ (حدثنا) فلان أو (سمعت) أو سمعنا فلانا أو (أبانا) فلان أو بناتى ، فهذا بما (نقل) عن أهل الفن وكذا (أبانا) و (أخبرنا) فلان و (قال لنا) زيد و (كذا) شبه (أى) ما شبهها كذكر لنا وذكر لى وذكر وقال .

واعلم أن ما فيه حرف الجر أقوى رتبة من الخالى عنه (فليس لك اعتنا) فى معرفة الاصطلاح فتصل للغاية ، وتنال بذلك الفلاح .



## انى القراءة على الشيخ

( تسمى لدى جمهورهم بالعرض  
قرأت أو سمعت كل مرضى )

( الثانى ) من أقسام التحمل ( القراءة على الشيخ )

( تسمى ) بضم المثناة وسكون السين لغة فى تسمى بتشديد الميم : أى تسمى القراءة على الشيخ ( لدى ) أى عند ( جمهورهم ) أى جمهور المحدثين ( بالعرض ) وأصل العرض : وضع عرض شئ على عرض شئ آخر لينظر فى استوائهما وعدمه قاله السخاوى . ولما كان القارىء هنا يعرض على الشيخ الحديث سمي بذلك ، وهذا هو المراد بالعرض متى أطلق لا عرض المناولة فانه يقيد بها سواء فى ذلك ( قرأت ) بناء الخطاب أى على الشيخ وهو يسمع ( أو ) قرأ غيرك و ( سمعت ) أنت ، سواء كانت القراءة منك أو من غيرك من كتاب أو حفظ ( كل ) من ذلك ( مرضى ) عند من يعتد به ، فان النووى قال : الرواية بالقراءة رواية صحيحة بلا خلاف فى جميع ذلك إلا ما حكى عن بعض من لا يعتد به ، وكان الإمام مالك منكراً أشد الإنكار على من لم يكتف فى السماع بالعرض ويقول كيف لا يجوز لك ذلك فى الحديث ويجزئك فى القرآن وهو أعظم ؟ قال مطرف : صحبت مالك سبع عشرة سنة ، فأرأيت قرأ الموطأ على أحد ، بل سمعتهم يقرءونه عليه . وقال إبراهيم بن سعد كفى فتح المغيث : يا أهل العراق لاتدعون تنطعمكم (١) العرض مثل السماع ، واستدل له بحديث ضمام بن ثعلبة فى الصحيح لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم قال له : دإنى سائلك فشد عليك ، ثم قال أسألك بربك ورب من قبلك آله أرسلك ، الحديث فى سؤاله عن شرائع الدين ، فلما فرغ قال : آمنت بما جئت به ، وأنا رسول من ورأى ؛ فلما رجع إلى قومه اجتمعوا عليه فأبلغهم ، فأجازوه : أى قبلوه منه وأسلموا ، ثم أشار إلى ما يشترط فى قبول العرض على

(والشيخ حافظه أو الأصل يرى أو ثقة بمسكه بلا امترا)  
(وهي عند مالك كالأول والخلف في الترجيح مخلف معتل)  
(قرأت أو قرى: وإن أسمع تجويده لديهم متبع)

الشيخ بقوله (والشيخ) أى والحال أن الشيخ الذى قرأ عليه (حافظ) لما عرض عليه (أو) لم يكن حافظا ولكنه (الأصل) بالنصب معمول لقوله (يرى) أى ينظر الأصل (أو ثقة) غير الشيخ (بمسكه) أى الأصل ولو كان هو القارىء فيه كما هو مذهب أكثر المحدثين ، وكذا إن كان الثقة يحفظ مع استماع الشيخ منه وعدم غفلته عنه ، وقوله (بلا امترا) بالقصر تنمى أى بخير شك (وهي) أى القراءة على الشيخ أى حكمها جواز الأخذ والتحمل بها إجماعا كما حكاه العراقي وغيره ولم يعتدوا بخلافه ، وإنما الخلاف بينهم فى أنها تساوى السماع أو هي دونه أو فوقه ، فالذى ثبت (عند) إمامنا (مالك) رحمه الله تعالى وأصحابه ومعظم أهل الكوفة والحجاز والإمام البخارى أن القراءة على الشيخ (كالأول) أى السماع من لفظ الشيخ فى القوة . قال إسماعيل بن أبى أويس : سئل مالك عن حديث أهو سماع ؟ فقال منه سماع ومنه عرض ، وليس العرض عندنا أدنى من السماع . ومن العلماء من خالف هذا وقال هما مرتبتان لكن اختلفوا على قولين : فى الأولى منهما كما يشير إليه بقوله (والخلف فى الترجيح) بين السماع والعرض (معتل) فى الشهرة عندهم ؛ فهم من رجح العرض . وحكى عن مالك أيضا ، لأن الشيخ لو سأل يتهبأ للطالب الرد عليه إما لجهله أو لهيبة الشيخ بخلاف الطالب ؛ ولكن المعروف عنه هو الأول ، ومنهم من رجح السماع مالم يعرض عارض بصير القراءة عليه أولى ، كأن يكون الطالب أعلم أو أضبط ، والشيخ فى حال العرض أوعى منه فى حال قراءته وهو للجمهور ؛ ثم بين الصيغ التى تودى بها فقال : (قرأت) على فلان إن كان هو القارىء . (أو قرى) على فلان بصيغة المجهول مع زيادة (وإن أسمع) خشية التدليس وهذا فى قراءة غيره (تجويده)

(فَمَا مَضَى غَيْرَ السَّمْعِ يَصْحَبُ قِرَاءَةً وَفِي السَّمْعِ مَذْهَبٌ)  
(وَسَجَاءٌ فِي حَدَّثِنَا أَوْ أَخْبَرْنَا غَيْرَ مُقْبِدٍ خِلَافَ الْكَبِيرِ)  
(رَابِعًا حَدَّثَنِي إِنْ سَمِعَا مِنْ شَيْخٍ مُتَفَرِّدًا فَاتَّبَعَا)

أى من أدى سماع العرض : يعنى أن هذه الصنع هى أجد العبارات وارفعها التى  
يؤدى بها من تحمل بالعرض (لديهم أى عتدا المحدثين بأشباع الميم للوزن (١)؛ بقوله  
(متبع) خبر تجويد ، والجملة خبر لقرأت المقصود لفظه (ة) على الصيغة  
المذكورتين فى البيت قبل هذا (مامضى) من الصنع فى القسم الأول لكن  
بقيد بن أشار لاولها بقوله (غير السماع) أى حال كون مامضى غيره فلا يقول فى  
العرض سمعت فلانا الصراحتنا فى السماع من لفظ الشيخ ولثانيهما بقوله (يصحب)  
بالبناء للفاعل (قراءة) إذ هى تدل على كون السماع عرضاً، فنقول حدثنا فلان  
بقراءتى عليه أو قراءة عليه وأنا أسمع أو أخبرنا بقراءتى عليه أو أنبأنا  
بقراءتى أو قراءة عليه (وفى) جواز التعبير بلفظ (السماع) كسمعت فلانا عن القراءة  
(مذهب) أى ضعيف للمالك والشافعية الثورى وابن عينة . قال فى فتح الباقي  
ويمكن حمل هذا على ما إذا قال سمعت على فلان وحينئذ فالخلاف لفظي ؛ ثم  
ذكر مفهومه بقوله يصحب قراءة فقال : (وجاء فى) قوله فى العرض (حدثنا) فلان  
(أو أخبرنا) حال كون كل منهما (غير مقيد) بالقراءة بأن يقتصر على ذلك  
ولا يقول قراءة عليه (خلاف) فاعل جاء وهو مضاف إلى (الكبرا) جمع كبير ،  
فمنهم من جوز ذلك مطلقاً كالإمام مالك والبخارى وابن عينة وخلق كثير ،  
ومنهم من منع كذلك كالنسائي وابن المبارك وغيرهما ، ومنهم من فرق بين أخبر  
فيجوز وبين حدث فيمنع للتمييز بين السماع والعرض ، فهذه ثلاثة أقوال .  
(رابعها) أى الأقوال فى إطلاق حدثنا أو أخبرنا فى العرض بدون التقيد بالقراءة  
أنه يجوز أن يقول (حدثنى) فلان بشرط وهو (إن سمعنا) بزيادة الألف : أى إن  
سمع المتحمل (من) لفظ (شيخه) حال كونه (متفرداً) ليس معه أحد (فاتبعنا)

(وإن تعدد فقل حدثنا أخبرني لقارئ قد عينا)  
 (أخبرنا تقول إن قري على شيخ وأنت سامع لمن تلا)  
 (أنبا في إجازة مستعمل وليرع من غير البيان العمل)

بالألف المبذلة من النون للتوكيد (و) أما (إن تعدد) المتحمل من لفظ شيخه  
 (فقل) إذا أدبت (حدثنا - أخبرني) بالافراد إن قرأت على المحدث نفسه وهو  
 معنى قوله (لقارئ قد عينا) أى معين (أخبرنا) بالجمع (تقول إن قري) أى قرأ  
 غيرك على شيخ \* وأنت سامع لمن تلا) أى قرأ .

[ تنبيه ] ما قررت به كلام الناظم فى قوله رابعها الخ إنما هو على سبيل المجازة  
 له ، وإلا قلّم أجد فى الموضوع الخلاف يصل إلى أربعة أقوال بل الذى و ألفية  
 العراقى - وهى الأصل لهذه - أن الأقوال ثلاثة فى حدثنى إذا قيلت فى العرض ،  
 ولو قال الناظم .

واستحسنوا حدثنى إن سمعا من شيخه منفردا فانبعا الخ .  
 لكان جيدا أو صوابا من القول . والمعنى أن الذى استحسنه العلماء  
 هو أن الراوى إذا سمع من شيخه منفردا قال فى الأداء حدثنى فلان ؛ وإذا سمع  
 ومعه غيره يسمع قال حدثنا ، وإذا قرأ على شيخه وليس معه أحد قال أخبرنى ؛  
 وإن قرأ ومعه غيره قال أخبرنا ، وهذا ما ذكره العراقى عن الحاكم واستحسنه  
 من بعده بقوله :

والحاكم اختار الذى قد عهدا عليه أكثر الشيوخ فى الأداء  
 حدثنى فى اللفظ حيث انفردا واجمع ضميره إذا تعددا  
 والعرض إن تسمع فقل أخبرنا أو قارئاً أخبرنى واستحسننا  
 والله أعلم بالصواب .

( أنبا ) أى هذا اللفظ ( فى إجازة ) متعلق بقوله ( مستعمل ) فى اصطلاحهم ،  
 ثم هذا التفصيل كله مستحب للتمييز بين أحوال المتحمل وليس بواجب ،

( ثُمْتُ أَلْفَاظُ الشُّيُوخِ تُتَّبَعُ لَا سِيَّامَا مِنْ كِتَابٍ يُنْتَزَعُ )  
 ( وَانْ نَقْلُ بِالنَّقْلِ بِالْمَعْنَى فَلَا ) اَنَّ التَّسَاوِيَّ عِنْدَهُ قَدْ حَصَلَ )  
 ( وَانْ يَكُنْ مِنْ نَاسِخٍ سَمَاعٌ ) فَهَلْ يَصِحُّ فِيهِ جَا نِزَاعٌ )

فيجوز لمن سمع وحده أن يقول أخبرنا أو حدثنا ، ولمن سمع مع غيره أن يقول حدثني ونحو ذلك لأن حدث وأخبر وأنبأ معناها في اللغة واحد ( وليرع ) أى يحفظ استحسانا ( من غير البيان العمل ) أى اتباع عمل أهل الحديث في صيغ الأداء ولا يخالفهم إلا مع البيان المزيل للالتباس كأنبا في الإجازة صارت حقيقة عرفية عندهم ، فمن تجاوز عنها احتاج إلى قرينة تبين المراد وإلا فلا يؤمن معه اختلاط المسموع بالمجاز ( ثُمْتُ أَلْفَاظُ الشُّيُوخِ ) من سمعت وحدثنا ونحوها الواردة للشيخ في أدائه ( تتبع ) وجوبا ولا يتجاوز لفظه ، فلا يقال مكان أخبرني حدثني ، ونسب ذلك العراقي للإمام أحمد ، هذا إذا سمع الطالب لفظ الشيخ غير موضوع في كتاب ( لاسيما ) أى الحديث الذى ينتزع ( من كتاب ) فهو يتعلق بقوله ( ينتزع ) بالبناء للمفعول أى يؤخذ فيمتنع ذلك بالأولى قطعا ، سوامروناه في التصنيفات أم نقلناه منها لفظا ، أو إلى تخارجنا وأجزائنا . قال في فتح الباقي : وضعفه ابن دقيق العيد بأن النقل منها لا ينبغي منه أخذنا من تعليل المنع بتغيير عبارة التصنيف إذ ليس فيه تغيير التصنيف ، أى وإن كان فيه تغيير عبارة المصنف وحل منع إبدال ألفاظ الشيوخ إنما هو إذا لم نقل بجواز نقل الحديث بالمعنى ( و ) أما ( ان نقل بالنقل ) أى بجواز النقل للحديث ( بالمعنى فلا ) يمنع ( ان التساوى ) بين المبدل والمبدل منه ( عنده ) أى عند الشيخ ( قد حصل ) أى علم للراوى أن الشيخ يسوى بين المبدل والمبدل منه ، وهو مفهومه أنه إذا لم يسو الشيوخ بينهما يمنع كما أنه يمنع إذا كان في كتاب مطلقا ولو على جواز النقل بالمعنى ( وان يكن من من ناسخ ) ينسخ حين القراءة ( سماع ) لا يروى الحديث ( فهل يصح ) ذلك السماع ويعتد به ( فيه جازع ) أى خلاف ، حاصله أن بعضهم منع ذلك ( م - ٩ - رفع الأستار )

(كذا اذا راو وشيخ كذا أو أسرع القارى أو قد هيناً)  
(ومن يحدث دون شخص يظهر مع أمن لبس فالقبول ينصر)

مطلقاً ، وبعضهم أجازهُ مطلقاً وفصل ابن الصلاح بين ما اذا كان النسخ بحيث يمنع فهم الناسخ لما يقرأ فلا يصح سماعه ، وبين ما اذا كان بحيث لا يمنع معه الفهم فيصح كقصّة الدار قطنى لما حضر مجلس اسماعيل الصغار والدار قطنى يكتب جزءاً كان معه ، واسماعيل يلى عليه . فقال بعض الحاضرين : لا يصح سماعك وأنت تنسخ . فقال : فهى للاملاء خلاف فهمك ، ثم قال له : أنت حفظ كم أملى الشيخ ؟ قال لا فقال الدار قطنى : أملى ثمانية عشر حديثاً ، فحدثت فوجدت كما قال ، ثم قال الحديث الأول سنده كذا ومثله كذا ، ثم تتبعها الى آخرها هكذا ، فتعجب الناس ، وقيل يقول فى ذلك : حضرت لاحدثنا أو أخبرنا (كذا) أى ما جرى من التفصيل فى سماع الناسخ يجرى فيما (إذا) يروى (راو) الحديث (وشيخ كذا) بصيغة المجهول والالف للإطلاق أى والشيخ يتحدث مع الغير فى حال روايته الحديث (أو أسرع) أى وكذا إذا كان السامع يتحدث وأقرط فى اسراع القراءة (القارى أو قد هيناً) أى اخفى صوته بحيث يخفى بعض الكلام ، وكذا إذا كان السامع بعيداً عن القارى . أو عرض نعاس خفيف بحيث يمنعان سماع بعض الكلام ويلتحق بذلك الصلاة . قال الشيخ زكريا : وقد كان الدار قطنى يصلى فى حال قراءة القارى عليه ، وربما يشير برد ما يخطئ فيه القارى . وينبغى ان يعنى فى ذلك عن القدر اليسير الذى لا يخل عدم سماعه بفهم الباقي نحو الكلمة والكلمتين كما ستظهره التوروى فى تقريبه (ومن يحدث دون شخص يظهر) أى دون ظهور شخصه أى ذاته للمستمع (مع أمن لبس) بفتح اللام ، أى مع أمن التباسه بالغير بأن عرف السامع صوت المحدث وأخبره به ثقة يعرف ان هذا صوته ان كان يحدث بلفظه أو انه حاضر ان كان السامع عرضاً ، ولا يشترط تمييزه لمن بين الحاضرين (فالقبول ينصر) لقوله صلى الله عليه وسلم

(وصح إن خصص أولان رجما إن لم يشك وكذا إن منعا)

## الثالث الاجازة

(ثم على جوازها والتعليل بها بما هير الرعيل الأول)

« إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا ناذين ابن أم مكتوم ، فانه أمر بالاعتماد على صوته مع غيبته ، ولتحديث أمهات المؤمنين من وراء الحجاب ونقل عنهن من سمع ذلك واحتج به في الصحيح ، ومقابل النصور ما روى عن شعبة بن الحجاج أنه قال : لا تر عن يحدثك ولم تروجه فله شيطان قد تصور في صورته يقول حدثنا وأخبرنا (وصح) أي السماع (إن خصص) المحدث قوما بالسماع وقد سمع غيرهم سواء علم المحدث بسماعه أم لم يعلم (أو لنرجعنا) أي المحدث بأن قال رجعت عما حدثكم به ونحوه فيصح السماع ، وعمله (إن لم يشك) أي إن لم يكن الموجب للرجوع بالشك في سماعه أو خطئه ، والافلا يصح أن يرويه عنه (وكذا) يصح السماع (إن منعا) أي الشيخ السامع منه حديثاً بأن قال لا ترو عنى أو ما أذنت لك في روايته عنى ما نقل أخطأت أو شككت كما تقدم .

### (الثالث) من أقسام التحمل (الاجازة)

وهي تلي السماع عرضاً وتجمع على أجاز كأساود وترد في اللغة للعبور ولا تتقال ولا لإباحة ، وفي الاصطلاح للإذن في الرواية وهي مشتقة من جواز الما ماذنى يسقاه الحرت والماشية تقول : استجرت فلانا فأجازني إذا سقي ماشيتك أو حرثك كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يبيحه علمه فيبيحه إياه وهي مشتقة من الجواز بمعنى الإذن والإباحة فعلى الأول للمجيز أن يقول أجزت فلانا مسموعاتي ، وعلى الثاني أجزت له مسموعاتي بحرف الجر .

واعلم أن أركان الاجازة أربعة : المجيز ، والمجاز ، والمجازية ، ولفظ الاجازة ، وقد اختلفوا في جواز الرواية بالاجازة والذي قاله الجمهور واستقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها كما يشير إلى هذا الناظم رحمه الله بقوله (ثم على جوازها)

(تجى لمن هين في معين نحو أجزتكم كتاب السنن)

أى جواز الرواية بالاجازة المجردة عن المناولة (و) جواز (العمل بها) أى بالاجازة (جواهر) جمع جمهور أى أكثر (الرعل) كما مر أى السلف (الأول) من أهل الحديث وغيرهم ؛ وما أحسن قول الامام أحمد رحمه الله تعالى : إنها لو بطلت لضاع العلم . قال العلامة السخاوى : ولذا قال عيسى بن مسكين صاحب سخون فيما رواه أبو عمر والدانى من طريقه : هى أس مال كبير وهى قوية . وقال السلى : هى ضرورية لأنه قد يموت الرواة ، وتفقد الحفاظ الوعاة ، فيحتاج إلى إبقاء الاسناد ولا طريق إلا بالاجازة فالاجازة فيها نفع عظيم . قال : وسوخ بالاجازة لقوله تعالى : وما جعل عليكم فى الدين من حرج ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « بثت بالحنيفية السمحة » . ومن منافعها أنه ليس كل طالب يقدر على رحلة أو سفر ، إما لعله توجب عدم الرحلة ، أو بُعد الشيخ الذى يقصده ، فالكتابة حينئذ أرفق ، وفى حقه أوفى ، فيكتب من بأقصى الغرب إلى من بأقصى الشرق ويأذن له فى رواية ما يصح عنه ، ومقابل ما فى النظم قول جماعة من أهل الأصول والمحدثين والفقهاء بمنع جواز الرواية بها ، قال شعبة : لو جازت الاجازة لبطلت الرحلة ، وقول أهل الظاهر : أنه لا يجب العمل بالمرورى بها ، وإنه جار مجرى المرسل فى جواز التحديث به فقط ، ورد بأنه ليس فى الاجازة ما يقدح فى اتصال المنقول بها وفى الثقة به ؛ وذكر فى التدريب عن الخطيب فى الكفاية أنه قال : احتج بعض أهل العلم لجوازها بحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب سورة براءة فى صحيفة ودفعها لآبى بكر ثم بعث على بن أبى طالب فأخذها منه ولم يقرأها عليه ولا هو أيضا حتى وصل الى مكة ، ففتحها وقرأها على الناس (تجى) أى الاجازة الى ثمانية أنواع . الأول اجازة معين لمعين واليه أشار بقوله (لمن عين) أى للمجاز له المعين (فى) أى (معين) ككتاب السنن (نحو أجزتكم كتاب السنن) لآبى داود مثلاً ، وهذه أعلى أنواع الاجازة المجردة عن المناولة . الثانى :



(كذلك مُبهمٌ لِمَنْ يُعَيَّنُ وَعَكْسُهَا فِيهِ خِلَافٌ بَيْنُ)  
(وَمَا لِمَجْهُولٍ حَوَتْ فَلَا تَصِحُّ حَيْثُ الَّذِي أُرِيدَ غَيْرُ مُتَضَحٍّ)

الإجازة لمعين بغير معين ، وإليه أشار بقوله ( كذاك ) أى كالنوع الأول فى حصول الخلاف ( مبهم ) أى أن يكون المجاز به مبهما ( لمن ) أى لمجاز له ( يعين ) بصيغة المجهول والمجهول على جواز الرواية بها موجب العمل بما روى بها بشرطه ، مثالها أجزت لك جميع مسموعاتى . الثالث : الإجازة لغير معين بوصف العموم ، وإليه أشار بقوله ( وعكسا ) أى خلاف هذا النوع من الإجازة ، سواء عيّن المجاز به أو أطلق كقوله : أجزت للمسلمين أو لكل أحد الكتاب الفلانى أو مرويائى ، وإنما كان هذا النوع عكس ما قبله ، لأن التعميم هنا للمجاز له وما قبله للمجاز به ( فيه خلاف ) قوى فلذا وصفه بقوله ( بين ) أى مشهور فمن يميز ومن مانع ، قال ابن الصلاح : فإن كان ذلك مقيدا بوصف خاص كأجزت طلبة العلم بيلد كذا فهو إلى الجواز أقرب ، وعن جواز ذلك كله أبو بكر الخطيب الحافظ . الرابع : الإجازة لمعين بمجهول من الكتب . والخامس : عكسه وهو الإجازة لمجهول بمعين . والسادس : ما إذا كانت الجهالة فيها معا ، وإلى الثلاثة أشار بقوله ( وما ) أى والإجازة التى ( لمجهول ) أى على مجهول من الكتب : أى والمجاز له معين أو من الناس والمجاز به معين أو منهما ( حوت ) أى اشتملت على ذلك كأجزت لك بعض مسموعاتى ، وكأجزت لخالد بن بكر صحيح البخارى ، وهناك جماعة مشتركون فى هذا الاسم مع خفاء المراد ، وكأجزت لجماعة بعض مسموعاتى ( فلا تصح ) للجهل فى هذه الأنواع عند السامع ، وعدم التميز وكونه مما لا سبيل لمعرفة وتمييزه قال فى فتح المغيث : وعن صرح بذلك فى الصورة الأولى ابن الصلاح . وفى الثانية عياض وسكت عن الثالثة ؛ وقد يقال إن عدم صحة الرواية بها بالأولى وحل عدم الصحة ( حيث الذى أريد ) من ذلك المجهول ( غير متضح ) لعدم وجود ما يبدل عليه ، وأما إن اتضح المراد بأن وجدت قرينة فتصح كالأو قيل :

(وَمَا لَزِيدٍ وَالَّذِي سَيُؤَلِّدُ لَهُ قَدْرِي أَمَّا نَأْتِيهَا مُؤَيَّدٌ)  
(ثُمَّ الْإِجَازَةُ عَنْ الْإِجَازَةِ لَدَى الَّذِي أَمَجَّازَ ذِي مُجَازَةٍ)

## شرط صحة الاجازة

(تَقْبَلُ مِنْ شَيْخٍ يُرَى ذَا قَهْمٍ وَ قَوْعُهُ مِنْ أَهْلِ ذَاكَ الْعِلْمِ)

أنجزني رواية سنن أبي داود ؟ فتقول : أجزت لك رواية السنن لأن الجواب ينزل على المسؤل عنه . السابع : الاجازة للمعدوم تبعا للموجود كما أجزت مروياتي لزيد ولمن يولد له وإليه أشار بقوله ( وما ) أى والاجازة التي ( لزيد ) الموجود ( والذي ) أى مع الذي ( سيولد له ) أى لزيد ( فدى ) الاجازة وقع في جوازها خلاف فأجازها أصحاب الشافعي قياسا على الوقف ، وكذا أبو داود فقد قال لمن سأله الاجازة : أجزت لك ولأولادك ولحبس الحسنة ، ولكن ( امتناعها ) أى القول بمنعها قول ( مؤيد ) أى قوى لأن الاجازة في حكم الاخبار باليجاز ، فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تصح الاجازة له ، وفارقت الوقف بأن المقصود فيها اتصال السند ولا اتصال بين الموجود والمعدوم ، وكذا الاجازة للمعدوم وحده كقوله : أجزت لمن يولد لفلان وقع في جوازها خلاف ، والصحيح عدم الجواز لما تقدم . والثامن : اجازة المجاز ، وإليه أشار بقوله ( ثم الاجازة ) المتفرعة ( عن الاجازة ) كما أجزت لك مجازاتي بضم الميم : أى حكمها رواية وعملا ( لدى ) أى عند القائل ( الذى أجازنى ) أى أصل الاجازة ( مجازة ) خبر الاجازة : أى على الصحيح الذى به العمل ، ولو كثرت الاجازة الى خمس أجاز . قال السخاوى : ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكيل الوكيل بغير إذن الموكل ، لأن الحق ثم لموكله فانه ينفذ عزله بخلافه هنا ، اذ الاجازة مختصة بالمجاز له بحيث لو رجع المجيز عنها لم ينفذ

شرط صحة الاجازة

( تقبل ) أى لا تقبل الاجازة عند مالك إلا ( من شيخ ذا ) أى صاحب

(وكونها لماهر صناعة في ظاهرها بعضهم أشاعه)  
(والعلم الاجمالي لدى بعض كفى قلما يوجد للشرط اتيفا)

(فهم) أى علم بالمجاز به (وفرعه) أى والحال أن فرع المجيز وهو المجازله (من أهل ذلك العلم) المجاز به لأن الاجازة رخصة يتأهل لها أهل العلم لمسيس حاجتهم اليها .

[ فائدة ] قال السيوطي : لا يشترط القبول في الاجازة كما صرح به البقليني قلت : فلورّد قالدى ينقدح في النفس الصحة ، وكذا لو رجح الشيخ عن الاجازة ويحتمل أن يقال ان قلنا الاجازة لخبار لم يضر الرد ولا الرجوع ، وإن قلنا إذن وإباحة ضرر كالوقوف الوكالة ، ولكن الأول هو الظاهر ، ولم أر من تعرض لذلك (وكونها) أى الاجازة لا تكون إلا (لماهر) أى حاذق (صناعة) بكسر الصاد : أى بها وأجاز (في) شئ . (ظاهر) كصحيح البخارى لا يشكل إسناده لكونه معروفا معينا إذ لو لم يكن كذلك لم يؤمن أن يحدث المجازله عن الشيخ بما ليس من حديثه أو ينقص من إسناده راويا أو أكثر (بعضهم) مبتدأ ثان ، والبعض هو ابن عبد البر وجمله (أشاعه) أى أظهره خبر الثاني ، والجملة خبر الأول وهو كونها قابن عبد البر يشترط شرطين : أحدهما في المجازله وهو مهارته في الصناعة والآخر في المجاز فيه ، وهو أن تكون الاجازة في معين ظاهر ، وغيره يستحسن ذلك (والعلم) للمجيز بمعنى الاجازة (الاجمالي) وهو أنه يروى شيئا ، وأن معنى إجازته لذلك الغير إذنه له في رواية ذلك الشئ . عنه بطريق الاجازة المعهودة (لدى بعض) وهو أبو الفتح يعمرى ابن سيد الناس (كفى) عن أن يكون المجيز عالما بمعنى الاجازة العلم التفصيلي بما روى من معرفة لفظه ومعانيه وما يتعلق بأحكام الاجازة (قلما يوجد) أى على هذا القول وقوله (للشرط) أى شرط الاجازة يتعلق بقوله (انتفا) يعنى أن ابن سيد الناس قال كافى مقدمة القسطلانى : أقل مراتب المجيز أن يكون عالما بمعنى الاجازة العلم الاجمالي من أنه روى شيئا .

(باللفظ أو بالخط دون سبب أو صدرت بعد ورود الطلب)

وأن معنى إجازته لذلك الغير<sup>(١)</sup> في رواية ذلك الشيء عنه بطريق الإجازة لا العلم التفصيلي بما روى أو بما يتعلق بأحكام الإجازة ؛ وهذا العلم الاجمالي حاصل فيما رأيناه من عوام الرواة ، فإن انحط راو في الفهم عن هذه الدرجة ولا إخال أحدا ينحط عن إدراك هذا إذا عرف به فلا أحسبه أهلا لأن يتحمل عنه بإجازة ولا سماع ، وهذا الذي أشرت اليه من التوسع في الإجازة هو طريق الجمهور . قال القسطلاني : قال شيخنا يعني السخاوي وماعده من التشديد فهو مناف لما جوزت الإجازة له من بقاء السلسلة نعم لا يشترط التأهل حين التحمل ، ولم يقل أحد بالأداء بدون أن يتحقق فيه شروط الرواية للحديث ، وعليه : أي العلم الاجمالي يحمل قولهم أجزت رواية كذا بشرطه ، ومنه ثبوت المروى من حديث المجيب ، وقد تقدم شرط الراوي ثم أخذ في بيان لفظها فقال (باللفظ) أي تكون الإجازة بلفظ الشيخ بلا خط ؛ سواء أجاز به بعد الطلب والسؤال أم لا (أو بالخط<sup>(٢)</sup>) دون اللفظ مع نية الإجازة ، وهذا دون الإجازة بالمفوظ بها وجمعها أحسن من أفراد أحدهما فإن لم ينوها ، فقال العراقي : الظاهر عدم الصحة . وقال ابن الصلاح : لا يستبعد صحتها في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة على الشيخ مع أنه لم يلفظ بما قرئ عليه أخبارا منه بذلك ، هذا وسواء صدرت الإجازة في الجميع كما تقدم (دون سبب) أي طلب لها من الشيخ (أو صدرت بعد ورود الطلب) منه .

(١) هكذا عبارة المقدمة ولعل لفظ إذنه له سقط والأصل هكذا ، وإن معنى إجازته لذلك الغير إذنه له اه . قيل .

(٢) قال السيد الشريف : فإن اقتص على الكتابة صحت . قال في ظر الأمانى : لكون 'نقلم أحد اللسان ، ولنا تحرم النية بالكتابة كما تحرم باللسان ، وقد جرت عادة أكثر المجيرين بأهم لا ينقلون بما يدل على الإجازة ، بل يكفون على كتابتها ثم يكتبون عند الاختتام بالله بضمه وكتبه بالله فلان بن فلان ، وهذا نوع من الكذب يجب الاجتناب عنه ، فمن أراد أن يكتب ذلك فيجب عليه أن يلفظ بها قبل الكتابة أو بعدها قبل كتابة هذه الكلمة لئلا يكون كاذبا في الإخبار بهذه الجملة اه .

## الرابع المناولة

(إن تَقْتَرِنَ بِالْأَذْنِ فَهِيَ أَعْلَى إِجَازَةٍ مِنْهَا السَّمَاعُ أَوَّلَى)

[فائدة] قال في الاتقان : الإجازة من الشيخ غير شرط في جواز التصدي للاقراء والافادة ، فمن علم من نفسه الأهلية جاز له ذلك وإن لم يحوزه أحد ، وعلى ذلك السلف والصدر الأول الصالح ، وكذلك في كل علم وفي الاقراء والافتاء وإنما اصطلاح الناس على الإجازة ، لأن أهلية الشخص لا يعلمها غالباً من يريد الأخذ عنه من المبتدئين ، والبحث عن الأهلية قبل الأخذ شرط فجعلت كالشهادة من الشيخ للمجاز .

### (الرابع) أى من أقسام التحمل (المناولة)

وهى اعطاء الشيخ الطالب شيئاً من رواياته ، ويقول له هذا من حديثى أو مروياتى أو نحو ذلك ، وما يستدل به عليها حديث ابن عباس في البخارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه رجلاً (١) وأمره أن يدفعه الى عظيم البحرين (٢) فدفعه عظيم البحرين الى كسرى (٣) (ان تَقْتَرِنَ) المناولة (بالاذن) أى الإجازة (فهى أعلى) أى فهى أقوى أنواع (الإجازة) لمافيا من تعيين المروى وتشخيصه وهى رواية صحيحة اتفاقاً ، ولكن (منها) أى من المقرونة بالاذن (السماع) الشامل للعرض (أولى) وأرجح عند الامام أبى حنيفة والشافعى وأحمد رحمهم الله تعالى وصححه في التقريب .

(١) هو عبد الله بن حذافة السهمي .

(٢) هو المنذر بن ساوى .

(٣) وجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ الكتاب على رسوله ولكن ماوله بإياد وأجاز له أن يستند ما فيه عنه ويقول : هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويلزم المبعوث اليه العمل بما فيه له .

(وَعِنْدَ مَالِكٍ كَلِمَةٌ مُتَعَادِلَةٌ إِنَّ تِلْكَ تَمْلِكُكَ فَذَلِكَ الْأَمْتَلُ)  
(يَلِي إِعَارَةً مُعَرِّضٌ إِنْ مُنَقَدَّ إِذْنٌ فَنَقَبُورُهَا خَلْفٌ وَجَدَ)

(وعند مالك) رحمه الله تعالى وخلق كثير أن المناولة المقرونة بالإجازة (له) أى السماع (تعادل) أى تساويه فى القوة والرتبة ، بل نقل ابن الأثير كما فى نيل الأمان أن بعض أصحاب الحديث جعلها أرفع من السماع ، لأن الثقة بكتاب الشيخ مع إذنه فوق الثقة بالسماع منه وأثبت ؛ لما يدخل من الوهم على السامع والمستمع .

واعلم أن المناولة المقرونة بالإذن تتفاوت أنواعها ، فأعلاها ما أشار له بقوله : (إن تلك) أى المناولة المقرونة بالإجازة (تمليكاً) بأن يعطى الشيخ الطالب مؤلفاً له ، أو أصلاً من مسموعاته ، أو فرغاً مقابلاً به على وجه التملك بهية ونحوها ، ويقول : هذا من سماعي أو روائي عن فلان فاروه عنى (فذاك الأمثل) أى الأفضل من باقى أنواع المناولة المقرونة بالإذن (يلى) التملك (إعارة) أى المناولة المقرونة بالإذن على وجه الإعارة قاتلاًه : هذا من سماعي مثلاً فانسخه وقابل به ، ثم رده إلى (ف) يلى ذلك (عرض) أى المقرونة بالإذن مع العرض كأن يحضر الطالب أصل الشيخ أو فرغه المقابل فيعرضه عليه ، فإذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ تأمله الشيخ وهو متيقظ ، ثم يناوله الطالب ويقول هو روائي عن فلان فاروه عنى ، ويقيد هذا بعرض المناولة احترازاً عن عرض السماع المتقدم (إن نقد) فى المناولة (إذن) أى إجازة بأن يناوله مرويته مقتصر على قوله هذا من مروياتي أو نحوه ولم يقل له أروه عنى ولا أجزت لك روايته عنى (ففى قبولها) أى قبول الرواية بها لا شعارها بالإذن فى الرواية وعدم قبولها لعدم التصريح بالإذن (خلف وجد) بين الفقهاء والأصوليين المانعين ، وبين أهل الحديث المجوزين . قال ابن الصلاح : وعندى أن يقال إن كانت المناولة جواباً لسؤال كأن قال له ناوئنى هذا الكتاب لأرويه عنك فتناوله ولم يصرح بالإذن جازت ، وكذلك إذا قال

## لفظ الراوى بالمناولة والاجازة معا

أو بأحدهما فقط

(وَفِيهِمَا حَدَّثَنَا وَآخِرًا يَسُوعُ عِنْدَ بَعْضٍ مِّن قَدِّ غِبْرًا)  
(ثُمَّ بَيَانُ الْوَاقِعِ الْمُعْوَلُ وَمَا عَلَيْهِ لِلْكَثِيرِ الْعَمَلُ)  
(أَنْبَاءًا لِبَعْضِهِمْ قَدْ ظَهَرَ وَلَفْظُهُمْ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ أَنْكَرَ)

حدثني بما سمعت من فلان فقال هذا سماعي منه فتصح أيضا ، وما عدا ذلك فلا . ثم أخذ الناظم يبين كيف يؤدى الراوى إذا تحمل بالمناولة المقررة بالإجازة أو بأحدهما فقال :

### لفظ الراوى بالمناولة والإجازة معا أو بأحدهما فقط

(وفيها) أى فى الإجازة والمناولة سواء اجتمعتا أو أفردت إحداهما على القول بأن المناولة المجردة عن الإذن رواية صحيحة . استعمال لفظ (حدثنا وأخبرنا) أى وأخبرنا (يسوع) ذلك الاستعمال (عند بعض من قد غبرا) أى مضى كالإمام مالك وابن شهاب . قال فى التقريب : وحكى عن ابن نعيم وغيره جواز ذلك فى الإجازة المجردة ، والصحيح الذى عليه الجمهور المنع ، ونخصيصها بعبارة مشعرة بها تبين الواقع ، وإلى هذا أشار بقوله (ثم بيان الواقع) فى كيفية التحمل من مناولة أو إجازة أو كليهما بحيث يتميز كل من غيره كأن يقول حدثنا أو أخبرنا فلان إجازة أو مناولة أوهما معا (المعول) عليه (وما) أى وهو الذى (عليه) للكثير العمل ، أنبأنا) أى استعمال هذا اللفظ (لبعضهم) أى لبعض المتأخرين كما قاله النووى فى التقريب (قد ظهرا) أى فى الإجازة . قال العراقي :

وبعضهم يختار فى الإجازة أنبأنا كصاحب الوحازة

وهو الوليد بن محمد الأندلسى المالكي . قال فى التدريب وعليه عمل الناس الآن ، والمعروف عند المتقدمين أنها بمنزلة أخبرنا (ولفظ أن) أى استعمالها

(وغالباً عن في الأخير جارى وليس منها قال في البخارى)

## الخامس الكتابة المجردة عن الاجازة

في الروية بالسماع عن الاجازة كان يقول : أخبرنا فلان أن فلانا حدثه أو أخبره (بعضهم قد أنكرا) لأنه بعيد من الاشعار بالاجازة . قال القاضي عياض عقب حكاية ما ذكر عن اختيار أبي حاتم الرازى وحقه أن ينكر إذ لا معنى له يفهم المراد منه ، ولا اعتيد هذا الوضع لغة ولا عرفاً ، وكذا قال ابن الصلاح انه اصطلاح بعيد إلا أنه قال وهو قريب فيما إذا سمع منه الأستاذ فقط وأجاز له مارواه فإن فيها أشعاراً بوجود أصل الاخبار وإن أجمل الخبر به ولم يذكره تفصيلاً . قال السيوطى : واستعمالها الآن في الاجازة شائع (وغالباً) استعمال لفظ (عن في الأخير) وهى الاجازة (جارى) عند المتأخرين فيقول فيما سمعه من شيخه الراوى عن فوqe اجازة قرأت على فلان عن فلان (وليس منها) أى من الاجازة قول البخارى (قال) فلان أو قال لنا أو قال بدون لام الجر (في) صحيح الامام (البخارى) خلافاً لابن منده القائل إن كل ما يقول البخارى فيه قال الى فهو اجازة ، ورده الحافظ في الفتح بأنه استقرأ كثيراً من المواضع التى يقول فيها فى الجامع ، قال لى فوجدناها فى غيره يقول فيها : حدثنا والبخارى لا يستجيز فى الاجازة اطلاق التحديث ، فدل على أنها عنده من المسموع لكنه يستعمل هذه الصيغة فيما هو على غير شرطه مما سمعه حال المذاكرة ، أو فيما ظاهره الوقف ، أو فيما اذا كان فى السند من ليس على شرطه فى الاحتجاج .

(الخامس) من أقسام التحمل (الكتابة المجردة عن الاجازة)

وصورتها أن يكتب المحدث مسموعه لغائب بخطه أو لحاضر يكتب له ذلك أو يأمر ثقة يكتب له عنه فيقول (١) بعد البسمة : من فلان ابن فلان ، ثم يكتب :

(١) أى على طريق الكتابة الشرعية بأن يبدأ بالبسمة كاملة ، ثم بالكاتب المرسل



( قَبُولُهَا الْمَشْهُورُ وَالصَّحِيحُ وَمِيزَةُ الْخَطِّ فَقَطُّ يُبَيِّحُ )  
( قَيْدٌ بِكُتْبِ كَالِيٍّ قَدْ كُتِبَ زَيْدٌ لَتَسْلُكِ السَّيْلِ الْمُنْتَخَبِ )

ويرسله مع ثقة بعد تحريره بنفسه أو بثقة وشده وختمه احتياطاً للأمن من توهم تغييره ولا يزيد في المقترنة بالاجازة أجزت لك ما كتبته لك ونحوه (قبول) الرواية بها (هو) (المشهور والصحيح) بين أهل الحديث لأنها وإن تجردت عن الاجازة لفظاً تضمنتها معنى، فالحديث المزوى بها موصول . وقال السمعاني كما في التقريب وهي أقوى من الاجازة . قال السيوطي : قلت وهو المختار بل وأقوى من أكثر صور المناولة . وفي صحيح البخاري في الأيمان والتذور كتب إلى محمد بن بشار : وليس فيه بالمكاتب عن شيوخه غيره . وفي صحيح مسلم أحاديث كثيرة بالمكاتب في أثناء السند ، ومقابل المشهور قول الماوردي وابن القطان ، والآمدی يمنع الرواية بها كما في التقريب وشرحه (وميزه) أي تميز المكتوب له (الخط) مفعول لميزه وهو مصدر مضاف لفاعله أي تميزه خط الكاتب (فقط) أي دون أن تقوم بيته عليه (يبيح) أي يجوز الرواية بها لتوسعهم في الرواية خلافاً لمن قال إن الخط قد يشبه فلا يجوز الاعتماد عليه . قال ابن الصلاح : وهو غير مرضي لأن ذلك نادر ، والظاهر أن خط الإنسان لا يشبه بغيره ولا يقع فيه الألباس ، وإن كان الكاتب غير الشيخ فلا بد من ثبوت كونه ثقة ، ثم أشار الناظم إلى كيفية أداء ما تحمله بالكتابة فقال : ( قيد ) أيها المتحمل بالكتابة ( بكتب ) باسكان التاء أي بلفظ الكتابة أو ما يؤدى معناها ، فقول كتب إلى وحدثننا أو أخبرنا كتابة أو مكتابة كما قال ( كاليٍّ قد كتب زيد لتسلك السيل ) أي الطريق ( المنتخب ) أي المختار لأنه اللائق بأهل التحري والنزاهة ؛ خلافاً لمن أجاز إطلاق الأخبار والتحديث فيها .

---

لما رواه الطبراني في كبيره عن الثوري بن بشير مرفوعاً : « إذا كتب أحدكم إلى أحد فليبدأ بنفسه » اه اظفر في غرر الأمانى العلامة عبد الحى .

## السادس اعلام الشيخ

(إعلامه بما روى مجرداً أجزى والمنع له تأييداً)  
(ومن أجاز أطلق الجوازاً وبين ما تناظراً قد مازاً)

(السادس) من أقسام التحمل (اعلام الشيخ)

أى للطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سمعه من فلان سعى بذلك، لأن الشيخ أعلم الطالب بما يرويه من دون إذن له في روايته عنه، وأشار إلى حكمه بقوله (اعلامه) أى اعلام الشيخ الطالب (بما) أى بالحديث أو الكتاب الذى (روى) أى رواه عن فلان أو سمعه منه حال كون ذلك الاعلام (مجرداً) عن الاجازة (أجزى) والمجيز له كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين، وإلى ذهب ابن حبيب من المالكية. قال النووي كابن الصلاح؛ والصحيح ما قاله غير واحد من المحدثين وغيرهم أنه لا تجوز الرواية به؛ وأشار لهذا الناظم بقوله (والمنع له) أى القول بمنع الرواية به (تأييداً) بالبناء للفاعل وألفه للاطلاق، أى قواه الغزالي بالاختصار عليه والجزم به في المستصنى لأنه قد لا يجيز روايته لخلل يعرفه فيه وإن سمعه، ولأنه كالشاهد إذا ذكر شهادته في غير مجلس الحكم فلا يتحملها من سمعها دون إذن (ومن أجاز) الرواية بمجرد الاعلام (أطلق) في ذلك (الجوازاً) أى سواء قال له هذه رواية وسكت، أو قال له مع ذلك لا تروه عنى أو لا أجزه لك فإنه لا يضره ذلك قياساً على شهادة الشاهد بما سمعه من المقر وإن لم يأذن له فيه وهذا هو الذى صححه القاضى عياض وقال لا يقتضى النظر سواء لأن منعه أن لا يحدث بما حدثه لالعة ولا رتبة لا يؤثر، لأنه قد حدثه وهو شىء لا يرجع فيه، وأما ما استدل به المانع، فأجاب عنه القاضى عياض بما أشار إليه الناظم بقوله: (و) الفرق (بين ما تناظراً) أى تشابهاً في بعض الأحكام، وهما الرواية والشهادة (قد مازاً) أى ميزه وبينه القاضى عياض، وهو أن ما استدل به المانع من

( وَلَا خِلَافَ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهَا إِذَا صَحَّ لَدَى الْمُحْصِلِ )

## السابع والثامن الوصية والوجادة

( وَفِي الْوَصِيَّةِ لِمَوْتٍ أَوْ سَفَرٍ بِلَا إِجَازَةٍ خِلَافٌ قَدْ ظَهَرَ )

قياسه الرواية بالاعلام على مسألة الشهادة في أنه لا يكفي مجرد الاعلام غير مسلم لأن الشهادة على الشهادة لا تصح إلا مع الاذن في كل حال، والحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه لاذن باتفاق قافقرا، وهذا الخلاف إنما هو في الرواية بالاعلام . وأما العمل بما أخبره الشيخ أنه سماعه فأشار له بقوله ( ولا خلاف ) موجود ( في العمل به ) وإن لم تجز له روايته . قال الشيخ زكريا : لأن العمل به يكفي في صحته في نفسه وإن لم تكن له به رواية ؛ وعمل وجوب العمل به ( إذا صح ) الاسناد وقوله ( لدى ) أي عند ( المحصل ) بكسر الصاد المحقق من الأصوليين كما حكاه القاضي عنهم ( السابع والثامن ) من أقسام التحمل ( الوصية والوجادة )

بكسر الواو مصدر وجد . قال النووي وغيره : مولد غير مسموع من العرب يستعمله المؤلفون فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناوله ، مأخوذ من تقريقر العرب بين (١) معانيها المختلفة، يقولون: وجد ضالته كوجد وجدانا ومطلوبه وجودا ؛ وفي الغضب موجدة وجدة بكسر الجيم فيهما، وفي الغنى وجدا بضم فسكون ، وفي الحب وجدا بفتح فسكون ( وفي ) جواز ( الوصية ) أي وصية الراوي لشخص بكتاب أو نحوه من مرويه ( لموت ) أي عند موت الراوي ( أو سفره بلا إجازة ) في روايته عند عدم جوازها ( خلاف قد ظهر ) لجوز ابن سيرين وأبو قلابه للموصي له روايته عنه بملك الوصية ، وقال أبو قلابه: ادفعوا كتبتي إلى أيوب إن كان حيا وإلا فاحرقوها ، فجاء بالكتب الموصى بها

(١) أي للمريق بين مصادر وجد فتبين بين ما فيها المختلفة اهـ .

(وَقُلْ بِخَطِّهِ وَجَدْتُ أَخْبِرًا إِنَّ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ الْخَطِّ امْتَرًا)  
(إِلَّا قُلْ وَجَدْتُ عَنْهُ أَوْ ذَكَرْتُ ظَنَنْتُ أَوْ قِيلَ وَشَبَّهْتُ اعْتَبَرْتُ)  
(وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ وَالْعَمَلُ بِهِ امْتِنَاعُهُ هُوَ الْمَعْمُولُ)

من الشام لأيوب وهو بالبصرة ، ثم سئل ابن سيرين : أيجوز له التحديث بذلك فأجابه بالجواز قال القاضي عياض كافي التدريب : لأن في دفعه له نوعان الإذن وشبهاً من المرض والمناولة ، قال وهو قريب من الإعلام ؛ وقال النووي وابن الصلاح الصحيح عدم الجواز ، قال السخاوي : وهو المتعين لأن الوصية ليست بتحديث لإجمالاً ولا تفصيلاً ، ولا يتضمن الإعلام لأصريحاً ولا كناية على أن ابن سيرين توقف فيه بعد ، وقال للسائل نفسه . لا أمرك ولا أنهاك . وأنكر هذا ابن أبي الدم وقال : الوصية أرفع رتبة من الوجادة بلا خلاف ، وهي معمول بها عند الشافعي وغيره فهذا أولى ، واستظهر المصنف على جواز الرواية بها أن يقول في الأداء : أوصى إلى فلان بكذا أو حدثني وصية ونحوه ، أما إن كانت مع إجازة تكون الرواية بها لا بالوصية ، ثم شرع في بيان صيغ القسم الثامن بقوله ( وقل ) في التعبير عما أخذته وجادة ( بخطه ) متعلق بقوله ( وجدت ) أي وجدت بخط فلان قال ( أخبراً ) أي أخبرنا فلان وتسوق الاستاد والمثنى ، ومحل هذا ( إن لم يكن بذلك الخط ) الذي وجدته ( امترًا ) أي شك في أنه خطه ، وأما إن كان فهو المشار إليه بقوله ( إلا ) بأن امترت ولم تثق بأنه خطه ( فقل وجدت عنه ) كذا ( أو ) وجد بخط ( ذكر ) أي أنه لفلان أو وجدت بخط ( ظننت ) أنه لفلان ( أو ) وجدت بخط ( قيل ) أنه لفلان ( وشبهه ) بالنصب معمول لقوله ( اعتبر ) أي اعتبر أيها المتحمل بالوجادة في الأداء ما شابه تلك الصيغ من العبارات التي لا تجزم فيها : ثم شرع في حكم الوجادة فقال ( وكله ) أي كل ما روى بالوجادة المجردة عن الإجازة ، سواء وثقت بأنه خطه أم لا ( منقطع ) بالاتفاق كما حكاه عياض فليست الرواية بهامستنداً صحيحاً ، لكن إذا وثق بخطه ففيها شائبة اتصال

(وقال بعضٌ بالوجوب ونسب جوارهُ للمُتمنى للمطلب)

لزيادة القوة بالوثوق بالخط ، فقول القائل . وجدت بخط أحد كذا أقوى من قوله قال أحمد (١) لكون المروى بالوجادة منقطاً كان (العمل به) أى بما تضمنه المروى بالـ جادة (امتناعه) أى امتناع العمل به (هو الموعول) عليه عند معظم المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم قياساً على المرسل ونحوه ما لم يتصل . قال السخاوى : وكان من يحتج بالمرسل عن ذهب إلى هذا يفرق بأنه هناك فى القرون الفاضلة ؛ وأما من يرى الشهادة على الخط فقد يفرق بعدم امتثالها الاتصال (وقال بعض) من محقق أصحاب الشافعى (بالوجوب) للعمل بالوجادة عند حصول الثقة به . قال النووى : وهذا هو الصحيح الذى لا يتجه فى هذه الأزمان غيره لصور الهمم فيها عن الرواية فلم يبق إلا الوجادة (ونسب جوارهُ) أى القول بالجواز (المتنى) أى المنتسب (للمطلب) بن عبد مناف وهو الامام الشافعى رحمه الله تعالى . قال القاضى عياض . وهو الذى نصره الجوينى واختاره غيره من أرباب التحقيق ، فتحصل أن فى العمل بها ثلاثة أقوال : المنع والوجوب والجواز .

[قائدة] احتج الحافظ عماد الدين ابن كثير للعمل بالوجادة بحديث روى الخلق أعجب إليكم إيماناً؟ قالوا الملائكة ، قال وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكر الأنبياء ، قال : وكيف لا يؤمنون وهم بأنيهم الوحي؟ قالوا فتحن ، قال . وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟ قالوا فن يا رسول الله؟ قال : قوم يأتون من بعدكم يحذون صحفاً يؤمنون بما فيها ، قال البلقيني كما فى التدريب : وهذا استنباط حسن رواه الحسن بن عرفة فى جزئه وله طرق كثيرة ، وأخرجه الامام أحمد والدارمى والحاكم .

## ضبط الحديث وكتبه

(وَحَسَنُ ضَبْطِ مُشْكِ قَدْ عُرِفَا وَصَوَّبَ الْجَمِيعُ صَاحِبُ الشُّفَا)  
(وَهُوَ أَكِيدٌ فِي أَسَامِي النَّاسِ لِأَنَّهَا تَنْبُو عَنْ الْقِيَاسِ)

(ضبط الحديث) بالشكل والنقط ونحوهما (١) (وكتبه)

بالرفع أى كتابته (وحسن) بضم الحاء (ضبط) لفظ (مشكل) لا واضح (قد عرفا) أى حسن ضبطه بالنقط ، بأن يميز التاء الفوقية من الياء التحتية ، وبالشكل : وهو تبيين الاعراب وغيره من الحركات والسكنات وغير ذلك . أما ما كان واضحاً ، فلا يستحسن ضبطه بما ذكر ، لأنه اشتغال بما غيره أولى منه وتعب بلا فائدة (وصوب الجميع) أى رأى أن العوَاب ضبطاً للجميع من المشكل والواضح القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبكي المالكي (صاحب) كتاب (الشفاء) في حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم وذلك لأجل المبتدى في الفن أيضاً له لأنه لا يعرف المشكل من غيره كالعجم ومن شاكرهم ، فالقصد عموم الانتفاع ؛ إذ ربما يكون الشيء واضحاً عند قوم مشكلاً عند آخرين ، ولأنه ربما يقع النزاع في حكم مستنبط من حديث يكون متوقفاً على ضبط الاعراب فيه فيسأل الراوى كيف ضبط هذا اللفظ فيصير متحيراً بكونه أمهلاً أو مجزأً على شيء بدون بصيرة ويقين ، كحديث أبي داود : ذكاة الجنين ذكاة أمه ، فأبو حنيفة رحمه الله ومن تبعه يرجحون النصب لاشتراطهم التذكية ، والجمهور كللها التذكية والشافعية وغيرهما يرجحون الرفع لاسقاطهم ذكاته (وهو) أى الضبط (أكيد في الملتبس من) (أسامي الناس) وغيرهم (لأنها) أى الأسامي (تنبو) أى تقصر

(١) قال ابن الصلاح : إعجام المكتوب يمنع من استجماعه ، وشكله يمنع من إشكاله . قال وكثيراً ما يعتمد الواثق على ذهنه وذلك وخيم العاقبة ، فإن الإنسان ممرض للنسيان اه . قيل إن الصلوى كفروا بنقطة أخطوا في إعجامها وشكلها ، فإن الله تعالى قال في الإنجيل لبس عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام : أنت نبي ولدتك من البتول بتقديم النون على الموحدة في نبي وتشديد لام ولدتك ، صفحوها وقالوا : أنت نبي ولدتك اه .

(وَأَنَّ بِهَامِشٍ يَسِينُ مُشْكِلٌ مَعَ تَقْطِيعٍ فَهُوَ الْأَفْضَلُ)  
(وَلِتَحْذَرَ الرِّقِيقَ دُونَ سَبَبٍ كَالضِّيْقِ أَوْ كَخَفَةِ فِي الْكِتَابِ)

(عن القياس) لأنها تقل محض لا مدخل للافهام فيها ، ولا يستدل عليها بما قبلها أو بعدها ، وذلك كبريد بالوحدة المضمومة فانه يلتبس بيزيد بالتحية والزاي ، وكتب عبد الله بن إدريس تحت أبي الحوراء السعدي حور عين ثلثا يلتبس بأبي الجوزاء بالجيم والزاي (وإن بهامش) متعلق بقوله (يبين) أي وإن يظهر بهامش الكتاب : أي حاشيته لفظ (مشكل) ويكون بيانه ثابتا (مع تقطع) أي تقطيع حرف الكلمة المشكلة لأنه أرفع للبس في بعض الحروف كالنون والياء التحية ، وجواب إن قوله (فهو) أي بيانه بهامش مع التقطع (الأفضل) من بيانه بغير الهامش بأن كان بين الأسطر ، ومن بيانه دون تقطيع بأن كتبت الكلمة كلها والحرف المذكور في أولها أو وسطها . قال ابن دقيق العيد في الاقتراح كما في التدريب : ومن عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكل فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرقا حرقا (ولتحذر) في نسخك حديثا أو غيره الخط (الرقيق) لقوات الارتفاع أو كاله به لضعف النظر ، وربما ضعف نظر كاتبه بعد فلا ينتفع به قال الإمام أحمد لابن عمه حنبل بن إسحاق كما في فتح المغيث وقد رآه يكتب خطا رقيقا : لا تفعل فانه يخونك أحوج ما تكون إليه ، وذكر السخاوي عن أبي حكيمة قال . كنا نكتب المصاحف بالكوفة فيمر علينا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فيقوم علينا فيقول : أجل قلمك ، قال فقططمت منه ثم كتبت فقال هكذا نوروا ما نورا لله عز وجل ، وعمل ذلك إذا كان الخط الرقيق (دون سبب) من ضيق الورق ، وكونه رحالا في طلب العلم يريد حمل كتبه معه فيخفف حملها معه كما بينه بقوله (كالضيق) للورق (أو كما) بإرادة (خفة في) حمل (الكتب) إذا كان رحالا في طلب العلم ، فلا يكره ذلك كما وقع ذلك لأبي عبد الله الفارسي ، وكان يكتب خطا رقيقا حيث قيل له :

(والمشق في الرسم كذلك الهذرمه وكنطقك المبهمل من تحت رسمه)

لم تفعل هذا؟ فقال لقله الورق والورق وخفة الحمل على العنق، ولكن يستحب له مع ذلك تحقيق الخط وتبيينه (و) لتحذر (المشق) بفتح الميم : وهو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف : أى تفرقتها (في الرسم) فانه مكروه عندهم ، و (كذلك) في الكراهة فاحذره (الهذرمه) بفتح الهاء وسكون الذا ل المعجمة ، وهى السرعة فى القراءة ، ومن ثم قال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : شر الكتابة المشق ، وشر القراءة الهذرمه ، وأجود الخط أيبنه .

واعلم أنه ينبغي للكاتب تحقيق الخط وتميز كل حرف بصورته الميزة له بحيث لا تشبه العين الموصولة بالفاء أو القاف والمفصولة بالحاء أو الخاء ، وليس المراد كما قال السخارى : أن يصرف زمنه فى مزيد تحسينه لحصول الغرض بذكره ، بل الزمن الذى يصرفه فى ذلك يشغل فيه بالحفظ والنظر ، وإيست رداءه الخط التى لا تقضى إلى الاشتباه بقادحة ، إنما القادح الجهل ؛ ومحل ما زاد على الغرض من ذلك محل ما زاد على الكلام المقهوم من فصاحة الألفاظ ، وما أحسن قول القائل :

أعذر أعاك على رداءه خطه واغفر رداءته لجودة ضبطه

والخط ليس يراد من تعظيمه ونظامه إلا إقامة سمطه (١)

فاذا أبان عن المعانى خطه كانت ملاحظته زيادة شرطه

وليتجنب الكتابة بعد المصر لما ثبتت الوصية به من بعض الأئمة ، وليكن الخبر برافا جاريا : والقرطاس نقيا صافيا ، والقلم أملس العود ، مزال العقود . ثم شرع فى كيفية ضبط الحروف المهمة فقال (ونطقك) بفتح فسكون (المبهمل) معمول لنقط : أى ان نطقك الحرف المبهمل غير الحاء (من تحت) أى من تحته (سمه) أى علامة له وهو خبر لقوله : نقط ، فينقط تحت الراء والصاد ونحوهما للفرق بينها



أو كتب مثل تحته أو يجعله قلامة من فوقه يضع مهملًا  
(وبعضهم يخط فوقه وبسط لنقط السين من دون غلط)  
(ونبرة فوقه وبعض يضع من تحته فتح فهذا المبيح)  
(بين إذا رمزت من أريدا وفضل تصريح به استفيدا)

وبين ما يشاكلها من المعجمات وإنما لم ينقط الحاء كذلك لئلا يلتبس بالجيم ،  
ثم هذا الضبط ليس فيما بينهم الاتفاق ، بل منهم من يسلك غيره كما أشار له بقوله  
(أو كتب) بالرفع عطف على نقطك : أى كتب حرف (مثل) أى مثل المهمل  
(تحته) أى تحت المهمل علامة له وهو لبعض أهل المشرق والأندلس (أو) أن  
(يجعل قلامة) كقلامة الظفر مضطجعة على قفاها (من فوقه) أى من فوق  
الحرف المهمل (ضع) أى تلك القلامة حال كون ذلك المسمى بالقلامة (مهملًا  
وبعضهم يخط فوق) أى فوق المهمل خطأ صغيرا . قال ابن الصلاح : وذلك  
موجود فى كثير من الكتب القديمة ولا يظن له كثيرون لحفائه وعدم شيوعه  
حتى توهم بعضهم متحة ، فقرأ رضوان بفتح الراء وهى ليست إلا علامة الإهمال  
(وبسط) بعضهم علامة للسين المهملة من المعجمة (لنقط) أى نقطا ثلاثة (السين)  
المهملة ويجعلها صفا من تحتها هكذا يـ (من دون غلط) وبعضهم يجعلها  
كالآثافي هكذا يـ (ونبرة) كهزة وزنا ومعنى : أى أن بعضهم يكتب فى تمييز  
المهمل همزة (فوق) أى فوق المهمل (وبعض يضع) أى الهمزة (من تحته) أى  
من تحت المهمل (فع) واحفظ (فهذا) هو (المبيح) أى الطريق فى تمييز المهمل  
من المعجم (بين) فى أول الكتاب أو آخره (إذا رمزت) أى أشرت لأصحاب  
الروايات الموجودة فى الكتاب المسموع بروايات مختلفة ، والرمز يكون ببعض  
حروف اسمه (من أريد) أى بين من قصد بتلك الرموز ، وذلك مثل أن يروى  
صحيح البخارى راو من رواية الفيربرى بكسر الفاء وفتح الراء وإسكان الباء ،  
ورواية إبراهيم النسفى وحامد فيرمز راويه فى كتابه لئلا يوقع الناظر فى الخيرة

(وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالسَّطْرِ إِذَا بُنِيَ)  
(وَنَحْوُ عَزَّ وَتَعَالَى وَعَلَا يُكْتَبُ عِنْدَ اسْمِ الْإِلَهِ مُسَجَّلًا)  
(كَذَلِكَ الصَّلَاةُ وَالتَّسْلِيمُ عَلَى النَّبِيِّ فَأَجْرُهُ عَظِيمٌ)

للفريديف والنسفي سر والحداد ، وهكذا . قال ابن الصلاح : وهذا لا بأس به ولكن التصريح أحسن ، وأشار له بقوله ( وفضل تصريح به ) أى . سم الراوى بكامله ويجتنب الزمن (استقيدا) عن علماء هذا الفن ؛ وذلك لأن الزمن إما فى أول الكتاب أو آخره ، وعلى كل فقد تسقط الورقة التى هو فيها يقع فى الحيرة ؛ فإن أخلى كتابه عن الزمن والتصريح كره له ذلك لما يوقع فيه غيره من الحيرة فى فهم المراد (ولا يجوز) أى يمنع عند الخطيب ؛ ويكره عند ابن الصلاح فى الكتابة (الفصل للمضاف . إليه) عن المضاف ، قوله (بالسطر) متعلق بالفصل ، أى لا يجوز الفصل بالسطر بأن يكون المضاف آخر السطر والمضاف إليه أول السطر سواء كان ذلك من أسماء الله تعالى كمبد الله بن عمر فلا تكتب إذا وقع عبد آخر السطر اسم الله تعالى أول السطر لقبج الصورة ، أو كان من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم وأسماء الصحابة ، كما لو قيل سابع النبي صلى الله عليه وسلم كافر ؛ وقائل ابن صفية فى النار ؛ بل كل ما يستقبح فيه الفصل ولو كان بين غير المتضايقين كذلك ، كقوله فى شارب الخمر الذى أتى به النبي صلى الله عليه وسلم وهو مئيل . فقال عمر أخراه الله فلا يكتب قال فى آخر السطر وعمر فى أوله لكن محل هذا (إذا) كان الفصل بالسطر (ينافى) ما بعده كما فى الأمثلة المذكورة فإن لاهمه نحو سبحان الله العظيم فلا يمنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ومع هذا فالجمع أولى ( ونحو عز و تعالى ) أى تنزه عن النقائص ( وعلا ) من كل ما فيه ثناء للمولى تبارك وتعالى ( يكتب عند ) ذكر ( اسم الاله ) كتابة سواء وجد ذلك فى أصل سماعه أو سماع الشيخ أو لم يوجد ، وهو معنى قوله ( مسجلا ) أى مطلقا ، لأنه ثناء ينشئه لا كلام يرويه ( كذلك ) تكتب ( الصلاة والتسليم ) أى معها ( على

(أكتب وإن في الأصل ذلك انفقداً وأول الذي انتهى لاحتداً)  
(والحذف مؤالاً مؤزلاً لذين معدماً ثم الرضى الزمة والترحماً)

النبي) عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم ، ويذكران عند ذكره من غير كتابة ولا تسام من التكرار عند تكرره ( فأجره ) أى ما ذكر من الثناء والصلاة والسلام عند الله تعالى ( عظيم ) وهو مؤذن بالحببة والتعظيم ، وقد قيل كما تصلى على نبيك صلى الله عليه وسلم بلسانك كذلك تخط الصلاة عليه بينناك ، ومهما كتبت اسمه الشريف فى كتاب فإن لك بذلك أعظم الثواب . قال ابن حبان فى صحيحه فى قوله صلى الله عليه وسلم : « إن أولى الناس بى يوم القيامة أكثرهم على صلاة » ، إنهم أهل الحديث لأنهم أكثر صلاة عليه ، وانظر فوائدها فى شرح [ الفاسى على الدلائل ] . و [ القول البديع ] للحافظ السخاوى ( اكتب ) الصلاة مع التسليم ( وإن ) كان ( فى الأصل ) المنسوخ منه أو أصل الشيخ ( ذاك ) أى ما ذكر ( انفقداً ) وألفه للاطلاق . قال ابن ناجى كما فى الخطاب : أتى بعضهم برد كـتـب الحديث إذا لم يوجد فيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر السخاوى أن نسخة من التمهيد لابن عبد البر تعتمد صاحبها ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حيث وقع ذكره ، فنقص ذلك كثيراً من ثمنها وباعها ببخس ، ولم يرفع الله لناسخها علماً بعد وفاته ، مع أنه كان يحسن باباً من العلم ( وأول الذى انتهى ) أى انتسب ( ل ) لإمام ( أحمد ) بن حنبل رحمه الله تعالى من إغفاله كتب الصلاة والسلام مع اسمه صلى الله عليه وسلم بأنه كان يقولها نطقاً . قال ابن الصلاح : وأهل سيده أنه كان يرى التقييد فى ذلك بالرواية ، فحيث لم يجدوها فى أصل شيخه وعز عليه اتصالها فى جميع من فوقه من الرواة لا يكتبها ( والحذف والرمن ) أى الإشارة فى خطك ( لذين ) المذكورين من الصلاة والسلام ( عدماً ) جوازها : أى فهو مكروه . قال حمزة الكنتانى : كنت أكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ولا أكتب وسلم ، فرأيت صلى الله عليه وسلم

## تخريج الساقط

(واكتب بهامش اليمين ما التحق)

من ساقط وهو الذي يدعى للحق

في المنام فقال لي : مالك لاتب الصلاة على ؟ فاكبت بعد ذلك صلى الله عليه إلا وكتب وسلم ، والرمز كان يكتب صلعم يشير بها إلى الصلاة والسلام . ويقال إن أول من رمز لها صلعم قطعت يده (ثم الترضى) على الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين (الزمه) لأنه سيأثم (والترحمها) أى الزمه على العلماء والأخيار .

[ فائدة ] قال الناظم رحمه الله تعالى [ فى يسر الناظرين على روضة النسرين ] ما حاصله : تختص الصلاة والتسليم بالأنبياء استقلالاً ، وتجوز على غيرهم تبعاً ، وادعى عليه الإجماع لاستقلالاً ، فتركه تزيهاً كما عليه الأكثر ، لأنها شعار أهل البدع ، فقد أحدثت الرافضة الصلاة والتسليم استقلالاً فى على وأولاده ، هذا الذى عليه الجمهور ، وعمم أهل السنة الكراهة فى سائر الصحابة حسباً للمادة . ثم شرع فى بعض آداب الحديث فقال :

### تخريج الساقط

أى كيفية ذلك وما ألحق به من التخريج للحواشى ونحوها . قال العلامة السخاوى : والأصل فى هذا الباب قول زبد بن ثابت فى نزول قوله تعالى : « غير أولي الضرر » ، بعد نزول « لا يستوى القاعدون من المؤمنين » ، كفى سنن أبى داود (١) فألحقها ، والذى نفسى بيده لكأنى أنظر إلى ملحقها عند صدع فى كنف ، (واكتب بهامش) أى فى الحاشية من جهة (اليمين ما) أى الساقط الذى (التحق) أى أردت أن تلحقه ، وقوله (من ساقط) أى من أصل الكتاب

(١) فيه عن زيد رضى الله عنه قال : « كنت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشية الكينة فوقفت فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على فضدى فاجلست فقل شئ أقل من فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سرى عنه فقال اكتب ، فكتبت فى كنف « لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون فى سبيل الله » إلى آخر الآية . فقام ابن أم مكتوم

(مالم يكن آخر سطر فاعكسا وإن يضيق فعكس ماقد أسسا)

بيان لما ؛ وإنما كان بالهامش لأنه لو كتب بين السطور لضيقها وسوء ما يقرأ  
لا سيما إن كانت السطور متلاصقة ، وكان في اليمين لشرقيها واحتمال طرؤ ساقط  
آخر بقية السطر فيخرج له إلى جهة اليسار ، قلت مالم تضيق جهة اليمين ، فيكتب  
في جهة الشمال أخذاً مما سيأتي ( وهو ) أى الساقط المكتوب ( الذى يدعى )  
أى يسمى عند أهل الحديث والكتاب ( اللحق ) بفتح اللام والحاء . مأخوذ من  
اللاحق بفتح اللام : أى الإدراك ، وجاء في شعر الامام أحمد بن حنبل مسكناً  
للضرورة قال :

من طلب العلم والحديث فلا يضجر من خمسة يقاسيها  
دراهم للمعلوم يجمعها وعند نشر الحديث يفتنيها  
يضجره الضرب في دقاته وكثرة اللحق في حواشيها  
يغسل أثوابه وبزته من أثر الحبر ليس ينقيها

وقوله فلا يضجر : أصله يضجرن بالنون المؤكدة ، ثم ما تقدم من كتابته  
في اليمين ( مالم يكن ) الساقط ( آخر سطر ) فإن كان آخره ( فاعكسا ) أى  
فحكمه خلاف ما تقدم ، وهو أنه يكتب في جهة الشمال لئلا من حينئذ من وجود  
ساقط بعده وليكن متصلاً بالأصل ، وهذا مالم يضيق ما بعد آخر السطر لقرب  
الكتابة من طرف الورقة أو للتجديد ( و ) أما ( إن يضيق فعكس ) فينبغي أن

وكان رجلاً أعمى لما سمع فضيلة المجاهدين قال يارسول الله : فكيف بمن لا يستطيع الجهاد  
من المؤمنين ؟ فلما قضى كلامه غشيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الكينة فوشت فخذاه على  
فخذى ووجدت من قتلها في المرة الثانية كما وجدت في المرة الأولى ، ثم سرى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال اقرأ يا زيد قرأت لا يتوى القاعدون من المؤمنين ، فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم غير أولي الضرر الآية كلها . قال زيد : بأنزلها الله من وجل وحدها  
فألحقتها والذي قضى بيده لكانى أظفر إلى ملحقها متصدع في كف اه : أى عند شى  
وكان الكف فيه شق . قال المنرى : « وأخرجه البخارى ومسلم والرمذى والنسائى من  
حديث أبي إسحق عن البراء بنحوه » اه .

(واجب له صاعداً لأعلى وأُشرُ من موضع النص بخط واقصيرُ)  
 (مالم يكن غير مُقابلٍ فصلُ أو اكتب العنوان دائماً اتصلُ)  
 (وبعد الانتهاء يُكتب رَجع مع صحَّ أو صحَّ فذاك المتبعُ)

يكون الحكم خلاف (ما قد أسسا) بالبناء للمجهول: أى ذكر، وخلافه أن يكتب  
 في جهة اليمين (و) إذا أردت كتب الساقط من أى جهة كان التخرج (اجعله)  
 أى اجعل الساقط المدعى بالحق (صاعداً لأعلى) الورقة لانا لا به إلى أسفلها  
 لاحتمال وجود ساقط آخر فيما بعد فلا يبدله علاماً مقابله (وأُشر) لتخرج الساقط  
 (من موضع النص بخط) صاعداً إلى تحت السطر الذى فوقه منقطفاً يسير الجهة  
 التخرج في الحاشية ليكون إشارة إليه (واقصر) بالاشارة والانقطاع عن اتصال  
 ذلك الخط بالحق، هذا إذا كان الحق مقابلاً لموضع السقوط. وأما إن كان غير  
 مقابل فأشار له بقوله: (مالم يكن) الحق (غير مقابل) لموضع السقوط: أى  
 فإن كان غير مقابل (فصل) أيها الكاتب وجوباً بين الخط. وأول الساقط  
 بخط يمتد بينهما (أو) إن شئت (اكتب العنوان دائماً) بأن تكتب قبالة  
 موضع السقوط يتلوه كذا وكذا في الموضع الفلانى ونحو ذلك بما يزيل اللبس،  
 فإليك إن تفعل ذلك (تصل) إلى اصطلاح أهل هذا الفن فى ذلك (وبعد  
 الانتهاء) أى انتهاء كتابة الساقط (يكتب) لفظ (رجع مع صح) إشارة إلى  
 انتهائه وثبوته فى الأصل (أو يكتب) (صح) فقط (فذاك المتبع) والأولى كونها  
 صغيرة، كما أن الأولى أن يكتب ذلك فوق الحق أو منفصلاً عنه وإن كان  
 اصطلاحه كتابته متصلاً به لأن ذلك ربما يقع فى اللبس؛ وبعضهم يقتصر على  
 رجوع كما أفاده السخاوى عن شيخه، أو على انتهى الحق كما نقله القاضى عياض  
 عن بعضهم، وبعضهم يكتب آخر الحق الكلمة التى لم تسقط من الأصل؛  
 بل سقط ما قبلها قال القاضى عياض: وليس عندي باختيار حسن قرب كلمة

## التصحیح والتعريض وهو التضييب

(وَكُتِبُوا صَحٌّ عَلَى مَا صَحَّا خَوْفَ اعْتِقَادِ نَاطِرِيهِ قَدْحًا)  
(وَضَيَّبُوا بِمَدِّ صَادٍ فَوْقَ مَا صَحَّ رِوَايَةً وَمَعْنَى سَقَمًا)  
(كَالْخَطِّ وَاللَفْظِ بِلَا امْتِنَاعٍ وَضَيَّبُوا مَحَلَّ الْانْقِطَاعِ)

تجىء في الكلام مرتين بل ثلاثا لمعنى صحيح ، فاذا كررنا الكلمة لم نأمن أن توافق ما يتكرر حقيقة أو يشكل أمره فيوجب ارتيابا أو زيادة إشكال .

(التصحیح) وهو كتابة صح على ما يأتي (والتعريض وهو التضييب) مأخوذ من الضبة التي تجعل على كسر القدح أو خلل فيه يشار به إلى صحة الرواية مع فساد الشيء على ما يأتي (وكتبوا) أى كتب المحدثون ومن تأمى بهم (صح) علامة (على ما صحا) من حرف أو كلمة رواية ومعنى ، وإنما كتبوا ذلك (خوف اعتقاد ناظره) أى الواقف عليه عن لم يتأمل قدحا في صحته . (وضيبوا) أى ضبب أهل الفن ما مرضوه (بمد صاد) مهملة مختصرة من صح قال السخاوى : من غير تجويف للمد قبل هكذا ص . ويجوز أن تكون معجمة من ضبة ، ويسمى ذلك الحرف ضبة (فوق ما \* صح رواية) أى من جهة الرواية (ومعنى سقما) بضم القاف وكسر ها : أى فسد من جهة المعنى ، ولا تلزق الصاد بالكلمة المعلوم عليها لئلا يظن ضربا ، وأشاروا بكتابتها نصف صح إلى أن الصحة لم تكمل فيها هي فوقه مع صحة روايته ، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنه مثبت في نقله غير غافل فلا يظن أنه غلط فيصلحه ؛ وقد يأتي بعد من يظهر له وجه صحيح فيكملها صح (كالخط) أى كذلك ضيبوا على ما صح من جهة الرواية ؛ ولكنه فاسد من جهة الخط (واللفظ) أى أو من جهة اللفظ كان يكون مصفحا أو ناقصا أو ملحونا أو شاذا (بلا امتناع \* وضيبوا) أيضا (محل) أى موضع الإرسال و (الانقطاع) من السند ليتنبه الناظر في ذلك إلى معرفة محل السقوط .

## إبطال الزائد

(بالكشط والمحو بالضرب نقل وهو خط بالحروف قد وصل)  
(أو لامع العطف وكتب داره صغر ولا ثم إلى أماره)

(إبطال) ما وقع في الكتاب من (الزائد)

أى كيفية إبطاله (بالكشط) وهو بالكاف والقاف : حك الورق  
بالسكين ونحوها (والحو) أى وبالحو : وهو الإزالة بغير كشط إن أمكن ،  
بأن كانت الكتابة فى لوح أو ورق صقيل جدا فى حال طراوة المكتوب  
وأمن نفوذ الحبر ، وتتنوع طرقه فتارة يكون بأصبع أو خرقة ، وقد كان  
سحنون ربما كتب الشيء ثم لعقه . روى ابن الصلاح عن النخعى : من المروءة  
أن يرى فى ثوب الرجل وشفتيه مداد ، ولبعضهم :

مداد الفقيه على ثوبه أحب إلينا من الغالبة  
ومن طلب الفقه ثم الحديث فان له همة عالية  
ولو تشتت النامى هذى العلوم بأرواحهم لم تكن غالية  
رواة الحديث فى عصرنا نجوم وفى العُصُر الخالبة

(وبالضرب) على الزائد وهو أجود من سابقه ، لأن كلا منهما يضعف  
الكتاب : يعنى أن إبطال الزائد ونفيه بأحد هذه الثلاثة (نقل) عن أهل الفن ،  
وأشار لكيفية الضرب وفيه خمسة أقوال بقوله (وهو) أى الضرب (خط بالحروف  
قد وصل) أى وصل ذلك الخط بروس الحروف المضروب عليها بحيث يكون  
مختلطاً بها ، وأجوده أن لا تلمس الحروف بأن يقرأ من تحته ما خط عليه ، وهذا  
قول الأكثر (أولا) يوصل بالحروف ويخط ، بل يكون فوق الكلمات المضروب  
عليها منفصلاً عنها ، لكن (مع العطف) أى الانعطاف لطرف الخط على أول  
المبطل وآخره بحيث يكون كالبناء المقابضة ، مثاله هكذا (وكتب) بالرفع مبتدأ



(تعليم كل السطر إن سطور تعددت وتركه مسطور)  
(وفي التكرار الأخير طمسا ما لم يكن أول سطر فاعكسا)

وخبره مخوف لدلالة ما بعده : أى كتب (دائرة) صغيرة فى أول الزائد وآخره  
أمانة على إبطال الزائدة مثاله هكذا ، فان لم يسع المحل جعل ذلك من أعلى  
كل جانب ، وأبدل من داره قوله (صفر) فهو بالجر مثلك الصاد هو دائرة صغيرة  
سميت بذلك لخلو ما أشير إليه بها من الصحة ، كتسمية الحساب لما بذلك لخلو  
موضعها من العدد (ولا) أى كتبها فى أول الزائد (ثم) كتب (إلى) فى آخره  
مثاله : لا هكذا إلى . قال ابن الصلاح : ومثل هذا يحسن فيما صح فى رواية ،  
وسقط فى رواية أخرى (أمانة) بفتح الهزة أى علامة على إبطاله وبالكسر  
المالك ، وبعضهم يكتب نصف دائرة كالملال فى أول الزائد ونصفها فى آخره  
قال أقوال فى كيفية إبطال الزائد بالضرب خمسة : (تعليم كل السطر) بأن تكرر  
العلامة فى أول كل سطر وآخره بوجه من أوجه الضرب الخمسة (إن) تعددت  
(سطور) الزائد (تعددت) أى كثرت يعنى وبيننا على أنه يعلم أول الزائد وآخره  
كما هو فى الأقوال الثلاثة الأخيرة ؛ وخبر تعليم مخوف لدلالة ما بعده عليه : أى  
تعليمه مسطور عند أهل الفن ، وإن شئت لا تكرر العلامة فى أول كل سطر وآخره  
بل اكتف بها فى طرفى الزائد وإن كثرت السطور ، وإليه الإشارة بقوله (وتركه)  
أى ترك التعليم لكل سطر (مسطور) ومذكور فى كتب الفن عن أهله ؛ وهذا  
كله إذا لم يكن الزائد الذى أريد إبطاله حصل بتكرير لفظه ، وأما إن كان فأشار  
له بقوله (وفى) وقوع الزائد بسبب (التكرار) للفظ ، (فالأخير) من المكرر (طمسا)  
بتشديد الميم وألفه بدل من نون التوكيد : أى طمسه بكشط أو نحوه وضرب بوجه  
من وجوده ، وأبقى الأول لأنه كتب على صواب والثانى على خطأ وهو أولى  
بالإبطال ، هذا (ما لم يكن) الأخير واقعا (أول سطر) أى الأول من المكرر  
آخر السطر الذى قبله ، فان كان (فاعكسا) حينئذ بضم الكاف وكسرهما بأن

(كذا إذا جاء أخيراً وبَقَا الأجودُ صورة لقوم مُطلقاً)

## العمل في اختلاف الروايات

### والإشارات بالرمز

(وَمَنْ يُرِدْ جَمْعَ رِوَايَةٍ بَنَى عَلَى رِوَايَةٍ وَغَيْرِ عَيْنَا)

تضرب على الأول صونا لأوائل السطور عن السواد (كذا) يطس الأول (إذا جاء) أى جاء المكرران (أخيراً) أى فى آخر السطور صونا للآخر عن السواد (وبقا) بالقصر للوزن وهو مبتدأ خبره لقوم : أى بقاء (الأجود) من المكررين (صورة) والأدل منهما على قراءته وطمس غيره (لقوم مطلقاً) سواء كان أولاً أو آخراً. قال فى التدريب : وأطلق ابن خلاد الراهمري الخلاف من غير مراعاة لأوائل السطور أو آخرها ومن غير مراعاة للفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا بين الصفة والموصوف وشبه ذلك، واستحسن ابن الصلاح ما قاله القاضى عياض من التفصيل المتقدم، وأنه إذا كان التكرار فى المضاف أو المضاف إليه أوفى الصفة أو الموصوف أو نحو ذلك لم يراع حينئذ أول السطور وآخره، بل يراعى الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما فى الخط، فلا يفصل بالضرب بينهما ويضرب على الحرف المنطرف دون المتوسط .

(العمل) أى كيفيته (فى) الجمع بين (اختلاف الروايات والإشارات بالرمز)

ببعض حروف صيغ الأداء كحدثنا وأخبرنا وقال وغيرها (ومن يرد جمع) أى أن يجمع بين (رواية) ورواية أخرى أو روايات فى نسخة من صحيح البخارى أو غيرها (بنى) أى كتب أو لا وقت الكتابة أى المقابلة كتابة (على رواية) واحدة كرواية الحوى أو المستمل أو غيرهما من روايات صحيح البخارى ولا يجعله ملفقاً من روايتين لما فيه من الإللاس (وغير) معمول لقوله (عينا) أى وعين غير تلك الرواية التى بنى عليها الكتاب بأن يكتب اسم راوئها عليها فى الحاشية أو رمزه بحرف إن كانت زيادة مع يسان المراد من ذلك فى أو كتابه أو آخره

(واختصرن بنائنا حدثنا وبأنا أو أرنا أخبرنا)  
(والقاف رمز قال والحذف مجرى خطأ وحقاً لفظها لمن قرأ)

كما تقدم ، وإن كان الاختلاف بالنقص عما بنى عليه الرواية أعلم على الزائد أنه ليس في رواية فلان باسمه أو بالرمز إليه ، وإن شاء جعل على أوله دائرة على آخره أخرى وكتب بينهما اسم راويه بحمرة أو غيرها . قال القسطلاني في المقدمة : إن في نسخة اليوناني بضم الياء وكسر التوين غلطاً فاحشاً بسبب عدم التمييز . ثم شرع في بيان الإشارة بالرمز ، فقال (واختصرن) في الكتب دون النطق كما هي عادة أهل الفن (بنا) الذي هو ضمير المتكلم حاذفاً ما عداه من حدثنا ، وهذا خلاف المشهور والمشهور في اختصارها إبقاء اللاء مع النون وحذف ما عداهما كما قال (ثنا) أي واختصرن بـ (ثنا) (حدثنا) فهو معمول لقوله اختصرن (و) اختصرن (بأنا) بإبقاء الهمزة والضمير من أخبرنا وحذف ما عداهما على المشهور (أو) اختصر (بـ) (أرنا) بحذف الحاء والباء وإبقاء ما عداهما على خلاف المشهور ، فأنا وأرنا مختصران من (أخبرنا) كما أن ثنا ، وثا ، مختصران من حدثنا ، واقتصر البيهقي وطائفة على إبقاء الحاء والراء وفتح جميع الحروف . قال ابن الصلاح : وليس بحسن قال السخاوي : قلت وكأنه فيما يظهر للخوف من اشتباهها بأنباؤنا وإن لم يصطلحوا في اختصار أنباؤنا كما نشاهده من كثير (والقاف) المجموعة مع أداة التحديث هكذا قشنا والمفردة عنها هكذا قثنا (رمز قال) الواقعة في أثناء السند لكن كتابتها مفردة اصطلاح متروك كما في التدريب وغيره (والحذف) أي حذف قال بأجمعها (جرى) عند المحدثين (خطا) أي في الخط حتى إنهم يحذفون الأولى في مثل عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما ذكرها في اللفظ فأشار له بقوله (وَحَقّاً لَفْظُهَا) أي التلطف بها واجب (لمن قرأ) حال القراءة للتمييز بين كلامي المتكلمين . قال الشيخ زكريا : ومع ذلك فقد صحح ابن الصلاح أن عدم النطق بها لا يبطل السماع وإن أخطأ

(وإن يحيى: أخبركم في السند عبر قبلة بقليل المتهدى)

فاعله ، وجزم به النووى فى شرح مسلم واستظهره فى تقريبه قال للعلم بالمقصود ويكون هذا من الحذف لدلالة الحال عليه قال العراقى : وقد كان بعض أئمة العربية وهو العلامة شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل يتكرأ شرائط المحدثين التلطف بقال فى أثناء السند ؛ وما أدرى ما وجه إنكاره . قال السيوطى : وجهه فى غاية الظهور لأن أخبرنا وحدثنا بمعنى قال لنا قال لنا فلان ، إذ حدث بمعنى قال ؛ ونا بمعنى لنا ، فقوله حدثنا فلان حدثنا فلان : معناه قال لنا فلان قال لنا فلان ، وهذا واضح لإشكال فيه ، وقد ظهر لى هذا الجواب فى أوائل الطلب ، ثم رأيت بعد نحو عشر سنين منقولاً عن شيخ الاسلام ؛ وأنه كان ينصر هذا القول ويرجحه ، ثم وقفت عليه بخطه فله الحمد . وقال فى الهدى : ولا وجه لانكار ذلك ، لأنه بعد تقرر الاصطلاح وشيوعه يجب اتباع ألفاظ الشيوخ ؛ ولا مشاحة فى الاصطلاح على أن تركها يوقع فى اللبس فى كثير من المواضع .

[تنبيه] اطلق ابن الصلاح حذف قال ، وقيد ابن حجر بما إذا تكررت فى مثل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأعلم أنه كما جرى عندهم حذف قال جرى حذف لفظ أنه كما نبه عليه السيوطى فى تدريسه ، ومثل له بحديث البخارى عن عطاء بن أبى ميمونة سمع أنس بن مالك : أى أنه سمع قال الحافظ فى شرحه . لفظ أنه يحذف فى الخط عرفاً ، وجرى أيضاً عندهم حذف قيل فى مثل قرىء على فلان قيل له أخبرك فلان وإليه أشار بقوله (وإن يحيى) لفظ (أخبركم) أو أخبرك (فى) أثناء (السند عبر قبله) أى قبل ما ذكر من أخبركم وأخبرك : أى ينبئ كما قال ابن الصلاح أن يبر قبله (بقليل) القارىء (المتهدى) لاصطلاح أهل الفن ، فيقول فى قرىء على فلان أخبرك فلان قرىء على فلان قيل أخبرك فلان . مثاله فى صحيح مسلم حدثنا يحيى بن يحيى قال قلت لمالك حدثك نافع عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أعتق شركاً له فى عبد ، الحديث

(وَصَحَّ لِصَحِّ أَوْ لِلاتِّصَالِ بِهَا كَذَاكَ يَفْهَمُ التَّالِي)  
(وَقِيلَ لَا تُقْرَأُ أَوْ بَعْضُ جَعَلَا مَكَانَهَا الْحَدِيثَ حِينَ وَصَلَا)

في أول باب العتق منه (و) مما جرت عادتهم به أيضاً في كتبهم إذا جمعوا بين إسنادي حديث أو أسانيد في متن واحد كما في مسلم كثير أو البخاري قليلا أن يكتبوا حاء مهمله مفردة هكذا (ح) من ذلك في صحيح مسلم حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث ح ، وحدثنا محمد بن ربح حدثنا الليث عن ابن شهاب عن أبي سلمة وعروة عائشة قالت : « حاضت صفية بنت حيي » بعد ما أفاضت ، الحديث في باب طواف الوداع منه . واختلفوا في المشار بها إليه ، فقليل هي إشارة (لصح) لأنها وجدت مكانها صح صريحة في خط بعضهم . قال ابن الصلاح : وحسن إثبات صح هنا لثلاث يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط ، ولثلاث يركب الإسناد الثاني على الأول فيجعل إسناداً واحداً (أو) هي إشارة (للاتقال) والتحويل من سند إلى سند آخر وهو مذهب الجمهور واختاره النووي في مقدمة مسلم (بها) متعلق بيفوه ؛ ومعنى قوله (كذلك) أي كما كتبت حاء مهمله مفردة (يفوه) أي ينطق بحاء التحويل (التالي) أي القاريء للحديث وهذا مختار ابن الصلاح ، وأشار لمقابله بقوله (وقيل) والقاتل هو الحافظ أبو محمد الرهاوي الحنبلي (لا تقرأ) بالبناء للمجهول : أي لا ينطق بها القاريء . وأنها ليست من الرواية بل هي حاء من حائل لأنها تحول بين اسنادين (وبعض) من علماء المغرب (جعلوا) بزيادة ألف الإطلاق : أي جعل (مكانها) أي في موضعها (الحديث) أي أنه يقول أحدهم إذا وصل إليها الحديث كما قال (حين وصل) بألف الإطلاق وهو مبنى للفاعل : أي وصل إليها في القراءة ، فهي على هذا القول مختصرة من التحديث ورمز له ، وقيل إن حاء التحويل معجمة من فوق إشارة لاسناد آخر .

## الرواية بالمعنى والاقتصار على بعض الحديث

(وَالْقَلَّ بِالْمَعْنَى يُجِيزُ الْأَكْثَرُ مِنْ مَاهِرٍ وَمُطْلَقًا ذَا مُحْظَرٍ)  
(لِبَعْضِهِمْ وَقِيلَ بِالتَّفْصِيلِ وَكَأَنَّكَ قَالَهُ مِنَ الْمَنْقُولِ)

(الرواية بالمعنى) وما فيها من الخلاف (والاقتصار على بعض الحديث) ولا يخفى وجه المناسبة بينهما (والنقل) بالنصب معمول ليجيز : أى أن نقل الحديث وروايته لمن سمعه (بالمعنى بجيز الأكثر) من أهل الحديث والأصول والفقه بشرط أن يكون ذلك صادرا (من ماهر) حاذق بمعرفة مدلول الالفاظ ومقاصدها خير بما يحيل معانيها قاطع بأداء المعنى ، لأن ذلك هو الذى تشهده أحوال الصحابة والسلف بدليل روايتهم للقصة الواحدة بالفاظ مختلفة ، ولحديث عبد الله بن سليمان الليثى الذى رواه الطبرانى فى الكبير كما فى التدريب « قلت يا رسول الله انى أسمع منك الحديث لأستطيع أن أؤديه كما أسمع منك ، يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً . فقال . اذالم تحلوا احراما ، ولم تحرموا حلالا وأصبت المعنى فلا بأس . » . قد كر ذلك للحسن فقال : لولا هذا ما حدثنا ، واستدل الشافعى كما فى التدريب بحديث : « ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه ، وهو فى الصحيحين . قال : واذا كان الله برأفته بخلقه أنزل القرآن على سبعة أحرف كان ما سوى كتاب الله سبحانه وتعالى أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يخل معناه (ومطلقا) أى سواء كان النقل بالمعنى لحديثه صلى الله عليه وسلم أولئك من أقوال الصحابة والتابعين (ذا) أى النقل بالمعنى (يحظر) أى يمنع (لبعضهم) من أهل الحديث والأصول والفقه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره ، » ؛ ورد أن المعنى أدى حكمه لالفظه بدليل قوله فى آخر الحديث : « قرب حامل فقه الى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه ، والفقه اسم للمعنى لا للفظ (وقيل)

(كَنُحُوهُ كَأَنَّ الصَّحْبَ وَرَدَ وَذَلِكَ فِي الشَّكِّ لَدَيْهِمْ مُعْتَمَدٌ)

وهو ما حكاه ابن الصلاح ( بالتفصيل ) بين حديثه صلى الله عليه وسلم فيمنع نقله بالمعنى ، وبين أقوال الصحابة والتابعين فيجوز لأن في كلامه صلى الله عليه وسلم من الفصاحة ما ليس في غيره ، وقيل إنما يجوز نقل الحديث بالمعنى للصحابة رضوان الله تعالى عليهم دون غيرهم ، وبه جزم ابن العربي في أحكام القرآن قال : لأننا لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث ، والصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجتمع فيهم أمران : الفصاحة مع البلاغة جلية ، ومشاهدة أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، فأقادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة ، واستيفاء المقصد كله . قلت : ينبغي أن يعتمد ما في التدريب نقلا عن القاضي عياض من سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن عن يظن أنه يحسن ، كما وقع للرواة قديماً وحديثاً ، وعلى الجواز فالأولى إيراد الحديث بلفظه دون التصرف فيه ، ولا شك في اشتراط أن لا يكون مما تعبد بلفظه . قال السيوطي : وعندى يشترط أن لا يكون من جوامع الكلم .

[ تنبيه ] هذا الخلاف كما قاله ابن الصلاح في المقدمة في غير ما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ، ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه لأنه يؤدي إلى تغيير التصنيف ( وأو كما قال ) أي إيراد هذا اللفظ عقب إرادته للحديث المنقول بالمعنى ( من ) الأمر ( المنقول ) عن أهل الفن استحبابه ( كنحوه ) أي كمثل نحو أو شبهه أو مثله ( كما ) الكاف للتعليل : أي لأن ذلك هو الذي ( عن الصحب ورد ) استعماله وهم أعلم الناس بمعاني الكلام خوفاً من الزلل ، لمعرفتهم بما في الرواية بالمعنى من الخطر ، فقد روى ابن ماجه والحاكم والامام أحمد عن ابن مسعود أنه قال يوماً : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاغرو رقت عيناه ، واتفتحت أوداجه ، ثم قال : أو مثله أو نحوه أو شبيهه ( وذلك ) أي استعمال ذلك . أي المذكور من لفظ أو كما قال أو مثله ونحوه ( في الشك )

(وَسُحِطَ بَعْضُ الْمَتَنِ بِحَازٍ وَمُنْعٍ)  
 وَثَالِثٌ تُؤْنُ تَمَامٍ يَمْتَنِعُ  
 (إِنْ يَنْفَصِلُ تَقْطِيعٌ مِّنْ يُصَنَّفُ  
 لِلاَحْتِجَاجِ فَقَدْ رَأَاهُ السَّافُ)

من الحديث. أى الفارى. فى لفظ (لديهم معتمد) فقد قال ابن الصلاح وهذا حسن وهو الصواب. ثم شرع فى الكلام على الجزء الثانى من الترجمة وهو الاقتصار على بعض الحديث فقال. (وحذف بعض المتن) أى الحديث والاقتصار على بعض وقع فيه خلاف، والراجع الجواز كما قال (جواز) أى مطلقا سواء رواه قبل تأملا أم لا، وسواء جوزه فى الرواية بالمعنى أم لا، لأن ذلك بمنزلة خبرين منفصلين. وقد روى البيهقى فى المدخل كافى فى تريب عن ابن المبارك قال. علمنا سفيان اختصار الحديث. مثال ذلك حديث أبى داود عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه أن رجلا سأله صلى الله عليه وسلم فقال. إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا عطينا أفنتوضأ بما. البحر؟ فقال صلى الله عليه وسلم. «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»، فيجوز أن يقال عند ذكر البحر «هو الطهور ماؤه فقط، أو الحل ميتته»، فقط (ومنع) بالبنا للمفعول: أى وبعضهم منع ذلك مطلقا، لأن رواية الحديث ناقصة تقطعه وتغيره عن وجهه، ولأن للضم فائدة تفوت بالتفريق (وثالث) يجوز إذا روى مرة أخرى على التمام سواء أتم روايته أو غيره ليؤمن بذلك من تقويت حكم أو نحوه، وأما إن روى (دون تمام) (فيمتنع) وإن جوزه قائله الرواية بالمعنى كما قاله ابن الصلاح، وعمل هذا الخلاف (إن ينفصل) البعض الذى اختصره عن البعض الآخر: أى لم يتعلق به تعلقات يخل حذفه بالمعنى، وإلا فيمتنع اتفاقا لا خلافا بالمقصود، وما لا ينفصل مثل الاستثناء والغاية كحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا سواء سواء»، وكحديثهما أيضا «أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها»، وعن النخل حتى تره، وعمله أيضا إذا لم يكن الحديث فى تصنيف، وهذا يفهم من قوله (تقطيع



## اللحن والمصحف

من يصنف) أى تقطيع المصنف الحديث الواحد المشتمل على حكمين مستقلين أو أحكام إن أمكن تقطيعه فى الأبواب المتفرقة بأن يورد كل قطعة منه فى الباب المعقود لها ، كحديث (١) جابر الطويل فى الحج (للاحتجاج) به فى المسائل كل مسألة على حدة (قد رآه) أى التقطيع لذلك (السلف) الصالح وفعله كالك والبخارى وأبى داود والنسائى : وعن أحمد : ينبى أن لا يفعل. وقال ابن الصلاح : ولا يخلو من كراهة ، ونازعه الووى فى تقريبه وقال : ما أظن غيره يوافقه على ذلك ، وإنما قلنا إن أمكن تقطيعه لأن ما لا يمكن تقطيعه لقصر أو ارتباط ، وقد اشتمل على أكثر من حكم واحد فانهم يعيدونه بحسب الأحكام .

[ تنبيه ] قال البقلىنى كما فى التدريب . يجوز حذف زيادة مشكوك فيها بلا خلاف وكان الامام مالك رحمه الله تعالى يفعله كثير انور عال كان يقطع إسناد الحديث إذا شك فى وصله . قال : وعمل ذلك زيادة لاتعلق للمذكور بها ، فان كان له بها تعلق ذكرها مع الشك كحديث أبى هريرة فى الصحيحين « أن رسول الله ﷺ رخص فى بيع الرايا فى خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق .. »

(اللحن) بصيغة المبالغة (والمصحف)

من التصحيف الشامل للتحريف على ظاهر مقتضى إطلاقهم : وخص شيخ الإسلام التصحيف بما تغير فيه النقط فقط ، فيفرق بين الثلاثة بأن اللحن هو الخطأ فى الإعراب ، والتصحيف الخطأ فى الحروف بالنقط ، والتحريف التغير فيها بالشكل وقد حصل ذلك بعضهم نظماً فقال .

متى أتى الخطأ فى الإعراب فسم باللحن بلا ترتيب

(١) رواه الإمام البخارى ، تطابا فى صحيحه ، ورواه مسلم ندانم أوله إلى آخره ، ولذلك تحول ماظم « بلوغ المرام » :

ومسلم روى لنا عن جابر فى صفة الحج حديث جابر  
حقته وزاده يساما كأنما نظره عيانا اه

(قد خوفوا اللاحن من وعيد في مفتر على النبي شديد)

وإن بدا ذلك في الحروف فهو الذي لُقب بالتصحيح  
هذا إذا لفظت في صاد بضاد ونحوه فافهم هديت للمراد  
وإن أتى الخطأ في الحروف بالشكل سم ذلك بالتحريف

مثال المصحف حديث : د من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكأنما  
صام الدهر كله ، صحف أبو بكر الصولي فقال شيئاً بالشين المعجمة والياء ، ومثال  
المحرف حديث جابر رضي الله تعالى عنه ، رى أبي يوم الأحزاب على أكحل  
فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حرّقه غندر وقال فيه أبي بالإضافة ،  
ولأنما هو أبي بن كعب ، وأبو جابر قد استشهد قبل ذلك بأحد (قد خوفوا)  
أى العلماء القارىء (اللاحن) في حديثه صلى الله عليه وسلم (من) حلول  
(وعيد) عليه من الله تعالى كائن (في) حق (مفتر على النبي) والوعيد هو قوله  
صلى الله عليه وسلم كما أخرجه البخارى في كتاب العلم عن الزبير رضي الله  
تعالى عنه د من كذب على متعمداً فليقبوا مقعده من النار ، لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يكن يلحن ، فهما رويت عنه ولحن في كذبت عليه. ومن ثم قال  
ابن الصلاح : حق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يخلص به من  
شين اللحن والتحريف ومعرّتهما ، وأخرج أيضاً البخارى عن أنس رضي الله  
تعالى عنه : إنه لينعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
«من تعمد على كذباً فليقبوا مقعده من النار ، خشي الزبير وأنس من الإكثار  
في الحديث لأنه مظنة الخطأ فزلا تعمد الإكثار منزلة تعمد الخطأ ، وتعده لهم .  
قال في الهدى : وهذا يدل بفحوى الخطاب : أى بفهمه على تأنيب من يخشى  
اللحن والتصحيح . قال ابن حجر في الفتح : و من أكثر منهم فحمل على توقيهم  
من أنفسهم بالثبوت واحتيج إلى ما عندهم فلم يمكنهم الكتمان ، وقد كفر الجويني  
متعمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم واتصل له ابن المنير ، بأن الوعيد لو كان

(وَمِثْلُهُ مُصَحَّفٌ وَانْدَفَعَا بِالنَّحْوِ وَالْأَخْذِ مِنَ الذِّى وَعَنِ)  
(فَقَلَّمَا سَلِمَ مِنْ تَصْحِيفٍ مُقْلَدُ الصَّحْفِ وَمِنْ تَحْرِيفٍ)

بمطلق النار لكان كل كذب كذلك ، لكن ضعفه ابنه إمام الحرمين ومن بعده ، وقوله (شديد) نعمت لوعيد (ومثله) أى مثل اللاحن فى الوعيد المذكور (مصحف) بتغيير النقط ، وكذا المحرف بتغيير الشكل كما تقدم لأنهما يدخلان فى مسمى الكذب . قال العلامة السخاوى : وألحق بعض المتأخرين فى الدخول فى الوعيد قراءة الحديث بالألحان وال ترجيع الباعث على إشباع الحرف المكسب للفظ سماجة وركاكة ، فسيد الفصحاء صلى الله عليه وسلم برىء من ذلك (واندفعاً) أى اللحن والتصحيف ، وكذا التحريف (بالنحو) أى بقراءته وتعلمه ليسلم به من معرفة اللحن ؛ ومراده بالنحو ما يشمل التصريف واللغة (والأخذ) لألفاظ الحديث (من) العالم الضابط (الذى وعى) الحديث ليسلم به من معرفة التصحيف ولا يعتمد على الأخذ بما فى بطون الكتب ، فانه قل أن يسلم من التبديل والتصحيف كما أشار له بقوله (فقلما سلم من تصحيف مقلد) بكسر اللام فاعل سلم : أى قل أن يسلم من التصحيف المقلد لما فى بطون (الصحف) وبطون الكتب دون الأخذ عن الأشياخ (ومن تحريف) والله ذر أبى حيان حيث يقول :

إذا رمت العلوم بدون شيخ ضللت عن الصراط المستقيم  
وتلتبس الأمور عليك حتى تصير أضل من توما الحكيم

وتوما بضم المشاة الفوقية . وذلك أنه رأى فى كتاب : الحية السوداء شفاء من كل داء ، فقرأها الحية السوداء بالمشاة التحتية ، فأخذ حية سوداء فأكلها فقتلته وأعمته . قال فى الهدى نقلاً عن كتاب المغيث فى حكم اللحن فى الحديث : وللقارىء إذا لم يقصر فى التعليم ثواب قراءته ، وإن أخطأ أولحن إذا لم يعتمد إفساداً .

واعلم أن من أراء قراءة كتب الحديث بمن لا معرفة له بالعربية ، وغرضه التبرك بها فى خاصة نفسه أو يسمعها القوم بقصد التبرك لا للتصدر والعرف فليقرأ فى نسخة

## صلاح اللحن والخطأ

(واللحنُ والخطأُ يصلحانِ ونَجَلُ سَخْبَرَةٍ يُتركانِ)  
(واختيرَ أنْ يَبْنَى مَعَ التَّضْيِيبِ وسَجَانِبُ يُذَكَّرُ ذَوُ التَّصْوِيبِ)

صحيفة مقابلة مضبوطة وما اعتراه فيها من اللحن لا يؤاخذ به إن شاء الله تعالى ، ولذا قال سيدى المهدي القاسم شارح الدلائل : إن الأولى للعامة ابتداء قراءة الدلائل من أسمائه صلى الله عليه وسلم ، لا من فصل فضل الصلاة عليه ، عليه الصلاة والسلام ؛ لاشتغاله على أحاديث قربها لحنوا فيها ، وقد امتنع اليوسى من أجازة الحرثي لكونه وجده يلحن في صحيح البخارى .

### (إصلاح اللحن والخطأ) الواقفين في الرواية

(واللحن) في الأعراب (والخطأ) بتصحيف أو تحريف إذا وقع أحدهما في كتاب اختلف في كيفية روايته ، فقلل إنيهما ( يصلحان ) ويقرآن على الصواب قال ابن الصلاح : وهو مذهب المحصلين والعلماء من المحدثين ، وهو لازم على قول الأكثر من تجويز الرواية بالمعنى ، وهذا إنما هو في اللحن الذى لا يختلف به المعنى أما الذى يختلف به المعنى ، فقال السخاوى : يصلح عند المحصلين : أى جزما ، واحتج ابن المنير لهذا المذهب بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث « قرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » ، يعنى لما فيه من الإشارة إلى عدم تقليد الراوى فى كل ما يجيى به (و) قال محمد بن سيرين وعبد الله (نجل) أى ابن (سخبرة) يوزن دحرجة (يتركان) بالبسطة للمجهول فيروى على ما جاء غلطه عملا بما سمع .

قال ابن الصلاح : وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى ، وقيل يترك الخطأ والصواب ، أما الصواب فلا تلم يسمعه من الشيخ ، وأما الخطأ فلا تله عليه الصلاة والسلام لم يقله كذلك وهو للعز بن عبد السلام ، واختاره ما أشار له بقوله (واختير) عند ابن الصلاح وقاله الأكثر من الشيوخ كما نقله القاضى عياض

(وليفقرا الصواب أولاً وما سقط في كتابه فليرسما)

عنهم أخذاً ما استقر عليه عملهم (أن يبق) بالبناء للمجهول: أى أن يبق الراوى العارف ذلك الفساد على ما هو عليه فى الكتاب من غير إصلاح (مع التضييب) عليه من العارف بالعلامة الدالة على فساد (وجانباً) أى وفى جانب الكتاب وهامشه (يذكر) مع ذلك (ذو التصويب) أى الصواب فيكتب على الهامش ، كذا قال والصواب كذا . وأشار ابن الصلاح إلى أن هذا أجمع للمصلحة وأنى للمفسدة. يعنى لما فيه من الجمع بين الأمرين ، ونفى التسويد عن الكتاب . قال: والأولى سد باب التغيير والإصلاح لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن وهو أسلم مع النبيين فيذكر ذلك عند السماع كما وقع ثم يذكر وجه صوابه (و) على هذا القول (فليقرأ) بالبناء للمجهول، وقوله (الصواب) نائب فاعل: أى فيقرأ الراوى استحساناً ما هو الصواب (أو لا) قبل التنبيه على ما وقع فى الرواية، ثم يقول: وقع فى الرواية كذا فهو أولى من العكس لئلا يتقول على النبی صلى الله عليه وسلم ما لم يقله . قال العراقي : وأحسن ما يعتمد عليه فى الإصلاح أن يكون الإصلاح مأخوذاً من متن آخر ورد من طريق أخرى ، لأنه بذلك آمن من أن يكون متقولاً على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله ، هذا كله فى الخطأ بلحن أو تصحيف وأما بسقط يسير ، فقد أشار له بقوله (وما سقط) من الشيء اليسير الذى هو معروف للمحدثين ، ولا يختلف المعنى به كزيادة ابن من ابن جريج (فى كتابه) أى كتاب الشيخ (فليرسما) بالبناء للمجهول: أى فليكتب الراوى ما سقط دون تنبيه على سقوطه كما عليه الإمام أحمد حيث قال له أبو داود صاحب السنن : وجدت فى كتابى حجاج عن جريج أيجوز أن أصلح ما بن جريج؟ فقال: أرجو أن يكون هذا لا بأس به ، وقيل لملك : أرايت حديث النبي صلى الله عليه وسلم يزداد فيه الواو والآلف والمعنى واحد؟ فقال : أرجو أن يكون خفيفاً، وأما إذا اختلف المعنى به تأكد الحكم بذكر الأصل مقروناً بالبيان للساقط كما قاله النووى

(وما من آخر الرواة قد سقط) فبعد يعني زده من دون سقط

## اختلاف ألقاظ الشيوخ

(إن يختلف من سبق لفظاً واكتفى بلفظ واحد فصنع ما منى)

(ورجحو ألقاظه مع قالاً كذاك مع قال فح المقلال)

(وما من آخر الرواة) متعلق بقوله (قد سقط) يعني أنه إذا سقط شيء من المتأخر من الرواة مع العلم بأن من فوّه أتى به (بعد) الإتيان بلفظ (يعني زده) أي زد ما سقط في الأصل كما فعله الخطيب، إذ روى عن أبي عمر بن مهدي عن الحاملي بسنده إلى عروة عن عمرة، يعني عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي إلى رأسه فأرجله، قال الخطيب: كان في أصل ابن مهدي عن عمرة قالت: كان؛ فالحقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بد، وعلمنا أن الحاملي كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا وقلنا فيه يعني لأن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك فقوله (من دون سقط) بالتحريك وهو مجاوزة الحد.

## اختلاف ألقاظ الشيوخ

في المتن واقتصار من سمع منهم على بعض (إن يختلف من سبق) من الشيوخ (لفظاً) أي في لفظ الحديث المروى عن شيخين فأكثر مع اتحاد المعنى (واكتفى) بالبناء للمجهول: أي والحال أنه اكتفى الراوى عنهم حين أورد الحديث مع تسمية كل (بلفظ) شيخ (واحد) منهم، وجواب إن قوله (فصنع) أي فهذا الاكتفاء صنع (مانى) أي غير منى عندهم أجاز الرواية بالمعنى وهو الأكثر كأن يقول فيما يكون فيه اللفظ لأبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالوا حدثنا فلان، وسواء بين في ذلك أم لا (و) لكن (رجحوا) في الاكتفاء بلفظ شيخ واحد من ألقاظ الشيوخ عن غيره (بيانه) أي يان من له اللفظ منهم خروجاً من الخلاف في جواز الرواية

(وما يجي بالبعض من لفظ لكل مجوازه لنسقل المتنى قيل)

## الزيادة فى النسب وغيره

(يزيد فى النسب من قد فصلا بأن يعنى هو والد شاكلا)

بالمعنى كان يقول فى المثال السابق ، واللفظ لآبى بكر بن أبى شيبة ، ثم هو فى البيان تخير بين أن يكون ( مع قالا ) بألف التثنية كأن يقول : حدثنا محمد بن المتنى وابن بشار واللفظ لابن المتنى قالا إلى آخره ، أو مع قال كما أشار بقوله ( كذاك مع قال ) بأفراء ضمير القائل فيخصه بمن له اللفظ كأن يقول أخبرنا فلان وفلان واللفظ له قال (فع) أى احفظ ( المقالا ) أى القول ، ثم هذا الذى ذكره ليس خاصا بذلك ، بل له أن يقول فى البيان مثلا أخبرنا مالك وسفيان واللفظ للأول أو للثانى أو قال مالك كذا أو قال سفيان كذا إلى غير ذلك من ألفاظ البيان ( وما ) أى الراوى الذى ( يجي ) أى يأتى فى روايته عن شيخين ، وقد اتحد عندهما المعنى فيه ، ولم يخص أحدهما بنسبة اللفظ إليه بل أتى ( بالبعض من لفظ لكل ) أى ببعض لفظ أحد الشيخين وبعض لفظ الآخر (جوازه) أى جواز مادكر ( انقل ) أى عند ناقل الحديث ب ( المعنى نقل ) وهذه الجملة خبر قوله ، وما يجي سواء قال فى ذلك . وتقاربا فى اللفظ أو المعنى واحد وشبههما ؛ لكن الأحسن البيان ، فقد عيب البخارى وغيره بترك ذلك البيان كما قاله ابن الصلاح .

( الزيادة ) على الرواية ( فى النسب ) أى نسب الشيخ ( وغيره )

( يزيد ) على ما حدثه به شيخه ( فى ) إتمام ( النسب ) أى نسب الشيخ من سند الحديث الذى اقتصر بعض رواته على بعض نسب الشيخ ( من ) أى الراوى الذى سمع الحديث وأراد إتمام نسب الشيخ : أى لا يزيد إلا الذى ( قد فصلا ) انتمتة بفصل يميز الزائد عن كلام الشيخ والفصل يكون ( بأن ) بالمشددة ، مثل أن تقول حدثنا فلان أن فلانا بن فلان حدثه ، ولا نقل حدثنا فلان قال

(وإن يُسَمَّ نسباً في أول مجزئ فقط فجوزن وأنسجل)  
(وإن يسق لبعض متن وذكر لفظ الحديث قتماًه انحظر)

حدثنا فلان بن فلان ، أو بلفظ (يعنى) مثل أن تقول حدثنا فلان يعنى ابن فلان ،  
ولا نقل حدثنا فلان بن فلان ؛ أو بلفظ (هو) مثل أن تقول حدثنا فلان هو ابن فلان  
(و) هكذا الفصل بكل (الذ) أى الذى (شا كلا) أى شابه ذلك بما يبين أن  
ذلك زيادة على الشيخ كآى التفسيرية ، والأولى كما قال ابن الصلاح أن يورده  
مفصلاً به أو يعنى لأنهما أقرب إلى الإشعار بحقيقة الحال (وإن يتم) الراوى  
(نسباً) لشيخه أو من فوته (فى أول \* جزء) أو كتاب أى فى الحديث الأول  
منه (فقط) أى واقتصر فى باقيه على اسمه أو بعض نسبه (فجوزن) بالنون الخفيفة  
أى فجوز لمن سمع من الراوى إتمام نسب شيخ شيخه فيما بعد الحديث الأول  
(وأنسجل) أى وأطلق الجواز عن تسييد بالفصل اعتماداً على ما ذكره أولاً .  
مثال ذلك أن يروى زيد جزءاً عن الفراءى . فيقول فى أوله : أخبرنا أبو بكر  
منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفراءى قال أخبرنا فلان ، ويقول فى باقى أحاديثه  
أخبرنا منصور ، فيجوز لمن سمع ذلك الجزء أن يروى عن زيدا الأحاديث التى  
بعد الأول متفرقة ، ويقول فى كل واحد منها أخبرنا فلان قال أخبرنا أبو بكر  
منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفراءى قال أخبرنا فلان وإن لم يذكر زيد  
ذلك فى كل واحد منها اعتماداً على ذكره أولاً ، وهذا الذى حكاه الخطيب عن  
أكثر أهل العلم ، ومع هذا فالنقل كما قال العراقي بأن ونحوها أولى من تركه لما  
فيه من الإفصاح بصورة الحال ؛ وأتمم بجمعه بين الأمرين (وإن يسق) بالبناء  
للفاعل : أى وإن يورد الراوى (لبعض) أى بعض (متن) الحديث ولم يورد بعضه  
الآخر (وذكر لفظ الحديث) بأن يقول الحديث : أى تسمه ، أو قال بطوله أو قال  
وذكر الحديث مشيراً بذلك إلى تلك البقية (قتماه) لمن سمعه غير تام (انحظر)  
ولا يجوز له أن يذكر بقيته بل يقتصر على ما سمع منه لإمعان البيان ، وهذا القول



(وَقِيلَ بِالْجَوَازِ لِلَّذِي عَرَفَ وَالْمَخْصُصَ اقْتِصَاصُ ذَلِكَ الطَّرْفِ)  
(وَبَعْدَ لَفْظَةِ الْحَدِيثِ يُجْلِبُ تَمَامُهُ كَذَا كَذَا مُتَخَبٌ)

## إبدال الرسول بالنبي والعكس

(وَأُبْدِلَ الرَّسُولُ بِالنَّبِيِّ أَوْ اعْكُسَ فِي الْمُنْهَجِ السَّنِيِّ)

لأبي إسحق الأسفرائيني كما في التقريب (وقيل) والقائل هو الإسماعيلي (بالجواز) أي جواز الإتمام (الذي عرف) الخبر بتمامه من المحدث والطالب، ومع ذلك فالبيان أولى بأن يقتصر ما ذكره المحدث من الحديث، ثم يقول وتامه كذا وكذا ويسوقه، وهذا معنى قوله (والمخلص) كمقعد: أي والمخلص والسلامة من الخلاف هو (اقتصاص) أي اتباع (ذلك الطرف) أي البعض الذي اقتصر عليه المحدث من الحديث (وبعد) أن يقول نحو (لفظة الحديث) مما تقدم لك (يجلب) أي يذكر البعض الآخر وهو تمامه بأن يقول: (وتمامه كذا) وكذا (فذا) صنيع (منتخب) أي مختار عندهم لمن أراد الإتمام. قال الحافظ السخاوي: ويتأكد هذا الصنيع فيما إذا سمع الطالب المثل على المحدث، ولذا قال ابن كثير إنه ينبغي أن يفصل فيقال إن كان سمع الحديث المشار إليه قبل ذلك على الشيخ في ذلك المجلس أو غيره فتجوز الرواية، وتكون الإشارة إلى شيء قد سلف بيانه، وتحقق سماعه وإلا فلا.

### إبدال الرسول بالنبي والعكس

(وأبدل) جواز وقت التحمل أو الأداء أو الكتابة (الرسول) الواقع في الرواية (ب) لفظ (النبي) أو اعكس (بالتون الحفيفة: أي وأبدل النبي بالرسول لأنه لا يختلف المعنى بالإبدال، لأن الذات الخبر عنها في الرواية واحدة، فبأي وصف يعينها علم المقصود، ولو تباينت معاني الصفات كأبدال اسم بكنية والعكس، فلا فرق بين قول الراوي مثلاً عن أبي عبد الله البخاري، وعن محمد بن إسماعيل

(وَمَارَوْى ابْنُ عَازِبٍ لَا يَطْعَنُ لِأَنَّ ذَاكَ فِي الدَّعَاءِ السَّنَنِ)

البخارى، وهذا لا ينافي أن الأولى الاتباع والجواز المذكور هو الذي (في) أي على (المنهج) كم تعد أي الطريق (السنن) الذي ذهب إليه الإمام أحمد وصوبه النووي في تقريبه. وقال العراقي هو الظاهر، ومقابله ما استظهره ابن الصلاح من عدم الجواز وإن جازت الرواية بالمعنى، لأن شرطه أن لا يختلف المعنى وهو هنا مختلف، واستدل بعضهم للمنع بحديث البراء (١) في الدعاء عند النوم، وفيه «ونيك الذي أرسلت»، فأعاده على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ورسولك الذي أرسلت»، فقال «لا ونيك الذي أرسلت»، وأجاب عنه المصنف بقوله (وما) أي والحديث الذي (روى) أي رواه البراء (ابن عازب) رضي الله تعالى عنه في الدعاء عند النوم (لا يطعن) بفتح العين فقط هنا، وبالضم أيضاً في الطعن الحسى: أي لا يقدح ذلك في جواز الإبدال المذكور (لأن ذاك) أي عدم الإبدال (في) ألفاظ (الدعاء) والأذكار (السنن) بحركة: الطريق، لأن ألفاظ الدعاء والأذكار توقيفية وربما كان في اللفظ سر لا يحصل بغيره ولعله أراد أن يجمع بين اللفظين في موضع واحد. قال ابن حجر: أو لعله أوحى بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده، أو ذكره احترازاً عن إرسال بغير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة، فلهذا أراد تخليص الكلام من اللبس. قال البدر ابن جماعة كما في التدریب: لو قيل يجوز تغيير النبوي إلى الرسول، ولا يجوز عكسه لما بعد، لأن في الرسول معنى زائداً على النبي.

(١) قال الإمام أبو زكريا النووي روي في الصحيحين عن البراء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا أتيت مضجك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل: اللهم أسلمت نفسي إليك، وتوكلت أمري عليك، وألجأت طهرى إليك، ورغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزل، ونبيك الذي أرسلت» فان مت مت على الطلعة واجلطن آخر ما تقول «هذا لفظ لإحدى روايات البخارى، وباقي رواياته وروايات مسلم مقاربة لها. قال القسوحات وفي آخر الحديث «قال فرددتها على النبي صلى الله عليه وسلم. فلما بلغت آمنت بكتابك الذي أنزلت قلت ورسولك قال لا ونيك الذي أرسلت» اهـ.

## فصل

(وإن يجهل عن كل راوٍ بعض فليس في خطئه الجميع نقض)  
 (مع البيان مجملًا وجرح بعض به يجهل لكل طرح)  
 (وحذف واحد من الرجال في خطئه امنع بكل حال)

## فصل

في السماع باسناد وقعت فيه الرواية عن شيخين فأكثر

(وإن يجهل عن كل راوٍ من الرواة بعض) أي قطعة من الحديث بأن سمع بعض الحديث من شيخ واليهض الآخر من شيخ آخر، أو سمعه من أكثر من شيخين كذلك (فليس في خطئه الجميع) أي بأن يرويه جملة عنهما أو عنهم (نقض) بل هو جائز ولو بدون التمييز لما سمعه من كل شيخ عن الآخر، لكن يشترط إذا رواه أن يرويه (مع البيان) ولو كان (بجملًا) بأن يبين عن كل شيخ بعض الحديث كحديث الإمام في الصحيح من رواية الزهري عن عروة وسعيد بن المسيب وعلقمة ابن وقاص وعبد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة قال: وكل قد حدثني طائفة من حديثها، ودخل حديث بعضهم في بعض، وأنا أوعى الحديث بعضهم من بعض فذكر الحديث (وجرح بعض) من الرواة الذين جمع عنهم الحديث أن لو اتفق مجيئه في حديث من غير بيان (به) متعلق بقوله (يجي) وقوله (لكل) متعلق بقوله (طرح) أي يجهل بسببه جرح بعض من الرواة الطرح لكل الحديث والإلفاء له، إذ ما من قطعة منه إلا وجائز أن تكون من ذلك الراوي المجروح، وهذه العلة لا يجوز حذف واحد من الرواة مجروحًا كان أو ثقة كما أشار له بقوله (وحذف) بالانصب معمول لامنع (واحد من الرجال) أي الرواة المجتمعين في الإسناد (في خطئه) حديث بعضهم ببعض (امنع) بنون التوكيد الخفيفة (بكل) أي في كل (حال) من الأحوال ثقات كانوا أو فيهم ضعيف لما تقدم،

## آداب المحدث

ولأنك إذا حذفته وأثبت بجميع الحديث ، فقد زدت على بقية الرواة ما ليس عندهم ، وإن حذفك بعض الحديث لم يعلم أن ما حذفته هو رواية من حذفك اسمه

[ تنبيه ] قال البخاري : ليس من هذا قول البخاري في باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من كتاب الرقاق ، حدثني أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث . حدثنا عمر بن زرّ حدثنا بجاهداً أباه ريرة رضي الله تعالى عنه كان يقول : الله (١) الذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد بكبدى على الأرض من الجوع ، الحديث ؛ فانه وإن كان صريحاً في كونه لم يسمع جميعه منه يحتمل أن يكون حدث به عن أبي نعيم بطريق الوجداء أو الإجازة ، أو حمله عن شيخ آخر من حملة عن عمر بن زرّ غير أبي نعيم ، أو سمع بقية الحديث من شيخ سمعه من أبي نعيم ، وعلى الاحتمالين الآخرين يكون من التعاليق .

### ( آداب ) الشيخ ( المحدث )

الذى تصدى لإسماع الحديث أو الإفادة فيه ، وأقل ما فيها أن تكون مندوبة شرعاً واعلم أنهم اختلفوا في السن الذى يحسن أن يتصدى فيه للحديث ؛ فحده ابن خلاد بالخمسين ، وأنكره القاضى عياض بأن كثيراً من السلف ومن بعدهم نشر الحديث ، ولم يبلغ هذا السن كمالك وغيره ، فانه جلس للتحديث وهو ابن نيف وعشرين سنة ، وقبل سبع عشرة سنة والناس متوفرون وشيوخه أحياء والذى صححه النووي في تقريره أنه متى ما احتيج إلى ما عنده جلس للتحديث

(١) كذا لا ذكر بحذف حرف الجر من السم - قال الحافظ في الفتح : وهو في روايته بالحسن - وقال ابن القيم : رواه : 'ص' اهـ .

(أخلص تطيب وتوضأ واعتسل) وأزجر لمن رفع صوتاً أو جمل

في أي سن كان (١) (أخلص) النية وجوباً في كل فن أردت تعلمه أو تعليمه ، بأن لا يشوبك فيه غرض دنيوى من طلب عوض أو رياسة ، فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » الحديث ، وهو متفق على صحته ، يجمع على عظم موقعه وجلالته ، وهو إحدى قواعد الإيمان وأول دعائه وأكد الأركان . وروى الامام البيهقي عن ثوبان رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، طوبى للمخلصين أولئك مصابيح الهدى تنجلي عنهم كل فتنة ظلمة ، قال أبو العباس عبد الله بن عباس رضى الله عنهم : إنما يعطى الرجل على قدر نيته . وقال سهل بن عبد الله التستري رحمه الله : نظر الأكياس في الإخلاص فلم يجدوا غير هذا أن تكون حركاته وسكونه في سره وعلايته لله تعالى لا يمازجه شيء . لا نفس ولا هوى ولادنيا ، والله در سیدی محمد العاقب رحمه الله تعالی حيث يقول :

من طلب العلم احتساباً وابتغاء رضى العليم فاز بالهدى ابتهى  
ومن به نهج المباحاة سلك وطن نفسه على خير هلك  
وشيخه في العلم بعد علم نيته شريكه في الآثم  
وقاصد الدنيا به إذا درى خسة قصده الخسيس خاطرا  
فان يتب قبل الممات سلماً من خطر الذنب وإلا أسماً

قال سفيان الثوري : قلت لحبيب بن أبي ثابت حدثنا ، قال حتى تحسن النية وقيل لأبي الأحوص حدثنا ، فقال . ليس لى نية : فقالوا له إنك تؤجر فقال :  
يمنوني الخير الكثير وليتقى نجات كفافاً لآعلى ولا ليا

قال في الهدى : وما يعينك على الإخلاص تدبر قوله صلى الله عليه وسلم  
« من ازداد علماً ولم يزد زهداً لم يزد من الله إلا بعداً » ، وقوله صلى الله عليه وسلم  
« إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالماً لم ينفعه الله بعلمه » ، أو كما قال . نسأل

(١) لأن المقصود في الحقيقة حصول العلم ، لا بلوغ السن وما أحسن قول ابن المعتز : الجاهل صغير ولو كان شيخاً والعالم كبير وإن كان حدثاً اه .  
(م - ١٢ - رفع الأستار)

• • • • •

الله السلامة والإخلاص بحرمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وبما يقدح في الإخلاص كراهة من يقرأ عليه لقراءته على غيره بلامسوخ . قال الامام النووى في مقدمة مجموعه : ومن أم ما يؤمر به المعلم ألا يتأذى من يقرأ عليه إذا قرأ على غيره ، وهذه مصيبة ابتلى بها جملة المعلمين لغياوتهم وفساد نيتهم ، وهو من الدلائل الصريحة على عدم إرادتهم بالتعليم وجه الله تعالى الكريم ، وهذا ما لم يكن العالم الآخر فاسقا أو مبتدعا أو كثير الغلط ونحو ذلك ، وإلا فليحذر من الاغترار به وبالله التوفيق (طبيب) أى استعمل الطبيب والبخور في بدنك وثيابك تعظيما لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان الامام مالك يفعله ، كان يتبخر بالعود الهندى حتى ينقضى المجلس .

ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه في النفوس لعظما

قال التاج السبكي : أنا أقرأ عظماء بفتح العين ؛ فان العلم إذا عظم تعظم وهو في نفسه عظيم (وتوضأ واغتسل) كوضوء الصلاة وغسل الجنابة ، وتدوك وقصاً أظفارك وشاربك وصرح شعر لحيتك والبس من الثياب أحسنها ، وقد استحب عمر رضى الله تعالى عنه البياض للقارىء ، وسواء في هذا العالم والمتعلم في الحديث أو غيره من العلوم الشرعية لقول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كما في مسلم : بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ، قال ابن حجر الميتمى : وفي رواية النيسابورى : أحسن الناس وجهاً وأطيب الناس ريحاً كأن ثيابه لا يمسه دنس ، فقد ندب تنظيف الثياب وتحسين الهيئة بإزالة ما يؤخذ للفطرة للمعلم والمتعلم ، لأن جبريل معلم بدليل : يعلمكم دينكم ، بمقاله وحاله (وازجر) وجوبا (لمن) أى للشخص الذى (رفع صوتا) على الحديث فانه منهى عنه ، وقد قال الامام مالك : من رفع

(واعل مع الوقار والطريق دع وعثمان الطالبين تتبع)

صوته عند حديثه صلى الله عليه وسلم فكانما رفع صوته فوق صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى لأن حرمة ميتا كحرمة حيا وقد نهى الله عن ذلك فى حياته فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ، وكذا رفع الصوت على القرآن ؛ ومكره فى المواضع المعظمة كالساجد لغير عذر شرعى كالوعظ والخطبة لقوله صلى الله عليه وسلم كما أخرجه الطبرانى وابن ماجه ، جنبوا مساجدكم صيانتكم ومجانينكم ؛ وشراءكم وبيعكم ؛ وخصوماتكم ، ورفع أصواتكم ، وإقامة حدودكم ؛ وسل سيفكم ، واتخذوا على أبوابها المظاهر وجروها فى الجمع ، وكذا يكره فى مجالس العلم وبحضرة العالم (أوجمل) بكسر الهاء : أى أجز لمن جهل باعراضه عن الانصات للحديث لينتبه ، فإن الاعراض عنه حرام لقوله تعالى : د وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ، إذ الحديث من عند الله لقوله تعالى : د وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، (واعل) أسر من العلو : أى يستحب له الجلوس بمكان عال تعظيما لحديث النبي صلى الله عليه وسلم واقتداء بالسلف الصالح وهذا خاص بالحديث ؛ فقد روى عن مطرف قال : كان الناس إذا أتوا مالكا رحمه الله تعالى خرجت إليهم الجارية فتقول لهم : يقول لكم الشيخ تريدون الحديث أو المسائل ؛ فان قالوا المسائل خرج إليهم فى الوقت ، وإن قالوا الحديث دخل مقفله فاعتسل ، وتطيب ولبس ثيابا جندا وتعمم ولبس ساجه : أى طيلسانه وتلقى له منصة فيخرج فيجلس عليها وعليه الخشوع ، ولا يزال يبخر بالعود حتى يفرغ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن يجلس على تلك المنصة إلا إذا حدث ، وليكن علوك (مع الوقار) والسكينة ، فلا تسكر الحركة والانتفات والضحك ؛ وكذا يطلب ذلك لمن حضر مجلس العلم لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا تكلم أطرق جلساؤه كأنما على رؤسهم الطير ، (والطريق) بالنصب على نزع الخافض معمول لقوله (دع) أى أترك التحديث فى الطريق ماشيا أو جالسا ، لأن الامام مالكا كرهه وقال أحب أن تفهم ما أحدث به عن

(وكن لدى التعليم والتذكير في الموضع الخالي من التحجير)

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولاجل ذلك تجاوز مالك مجلس سلمة بن دينار حين لم يجد موضعا يجلس فيه لكثرة الناس ، وأمر بسجن القاضي جرير بن عبد الحميد لما سأله عن حديث وهو قائم ، فقيل له في ذلك ، فقال القاضي أحق من أدب : وذكر أن هشام بن عمار سأل مالكا عن حديث وهو واقف فضربه عشرين سوطا ثم أشفق عليه فحدثه عشرين حديثا. فقال هشام : وددت لو زادتني سيطا وي زيدني حديثا ، ولا يعارض هذا ما ثبت في صحيح البخاري من أنه صلى الله عليه وسلم أتى وهو واقف بمنى في حجة الوداع يقول «افعل ولا حرج» لأن الوقوف بمنى لا يعد وقوفا بالطرق ، لأنه موقف سنة وعبادة وذكر ووقت حاجة إلى التعليم خوف فوات إما بالزمان أو المكان . قال المؤلف في الهدى : مع أنه أتى على ناقته فهي له بمنزلة الكرسي فايس فيه غضاضة للعلم (وعمن) في حال التحديث ندبا (للتالين) بأن تقبل عليهم كلهم ولا تنخص أحدا عن أحد (تبع) بالبناء للمجهول : أي تكن متبعا لاتباعك النبي صلى الله عليه وسلم فانه لم يكن ينخص أحدا عن أحد ، إلا أنه ينبغي تقديم أهل الفضل من ذرى العقل والفهم والمعرفة والدين والسن والشرف لما ثبت في صحيح مسلم عنه عليه السلام «وليلني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» ولقول عائشة رضي الله تعالى عنها «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نزل الناس منازلهم» .

[ تنبيه ] قال في الهدى : ينبغي كافي اليهود المحمدية كتب كتب الحديث وإرسالها إلى الآفاق الحالية اه . قال الثوري : ما كان في الناس أفضل من طلبة الحديث ونشر العلم عند الحاجة إليه والممتنع من ذلك آثم (وكن) أيها المعلم والمذكر (لدى) أي عند (التعليم والتذكير) أي الوعظ (في الموضع الخالي من التحجير) بحيث يتمكن لكل من يريد الأخذ عنك الوصول كالمساجد، وهذا على طريق التدب وقال المصنف بما وجب . ويستحب أن يكون بموضع مشتهر



(وَالزَّمِ لِلأَدْرِ إِذَا مَاتَ أَلْ) عَنْ كَشْفِ مَا لَتَحْقِيقِ فِيهِ تَجْهَلُ)  
(وَجَنَّبِ الْعُمومَ مَا تَشَابَهَا غَرَابِ الْحَدِيثِ بَعْضُ عَابَهَا)

من المسجد كصدر المسجد ، لأن العلم لا يهلك إلا إذا كان سرا كما قاله  
عمر بن عبد العزيز ( والزَّمِ ) وجوبا ( للأدري ) أى كلمة لا أدري ( إذا  
ما تسأل عن كشف ) أى عن بيان ( ما ) أى الذى ( التحقيق ) بالنصب  
معمول لتجهل ، وقوله ( فيه ) متعلق بقوله ( تجهل ) أى والزَّمِ لا أدري إذا  
تسئل عن بيان الشيء الذى تجهل التحقيق فيه ، ولا تظن أنها نقص فيك ،  
بل ذلك دليل على الورع ووفور العلم ، فقد قال الإمام على كرم الله وجهه :  
ما أبردها على كبدي إذا سئلت عما لا أعلم أن أقول لا أعلم :

ومن كان يهوى أن يرى متصدرا ويكره لا أدري أصيبت مقاتله  
وسئل الإمام مالك رحمه الله عن ثمانية وأربعين مسألة ، فقال فى اثنتين  
وثلاثين منها لا أدري (١) . وسأل هرقل عن مسألة ، فقال لا أحسنها ، فقال الرجل :  
إني ضربت إليك من كذا وكذا لأسألك عنها ، فقال له مالك : فإذا رجعت  
إلى مكانك فأخبرهم أنى قلت لا أحسنها . وقال أيضا : ينبغي أن يورث العالم  
جلساءه قول لا أدري حتى يكون ذلك أسلا في أيديهم يفرعون إليه ، فإذا سئل  
أحدهم عما لا يدري قال لا أدري . وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى فى ثمان  
لا أدري . وقال الامام الشافعى رحمه الله تعالى فى المئة لا أدري كان فيها طلاق  
أو ميراث أو نفقة تجب أو شهادة . وكان الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى  
كثيرا ما يقول لا أدري (٢) ( وجنب العموم ) جمع عام ومراده العوام : أى جنب  
فى حديثك العوام ( ما تشابها ) أى من الأحاديث كأحاديث الصفات التى ظاهرها

(١) هذا هو التحقيق ، خلاف ما عند الحنلى من أنه سئل عن أربعين فأجاب عن أربعة :  
وقال فى ست وثلاثين لا أدري اه ، قاله العلامة المحقق المهدى الوزانى فى آخر المجلد العاشر  
من معياره الجديد . (٢) قال فى البريل نزل قول لا أدري عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل  
أيضا قال فى حاشيته رد المختار فى الكرماتى سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أفضل البقاع فقال  
لا أدري حتى أسأل جبريل فأله قال لا أدري حتى أسأل ربي فقال عز وجل خير البقاع للمساكين خير أهلها  
أولهم دخولوا وآخرهم خروجوا شر أهلها آخرهم دخولوا وأولهم خروجوا فى الحقائق أنه قيل لكل معنى لا  
يستتفك من التوقف فيها لا وقوف له عليه لإد المجازة استراء على الله بتحرر الحلال وضده اه

(والعلم لا يجي لغير الله كما روى عن معمر الأواه)

يقتضى التشبيه والتجسيم للآزلى القديم ، وإن كانت الأحاديث فى نفسها صحيحة ولها من التأويل طرق ووجوه إلا أن من حقها أن لا تروى إلا لأهلها ، والعوام ليسوا من أهلها ، فقد يخشى عليهم إذا رويت لهم الأخذ بظاهرها فيقعوا فى الضلال ويفتوا ، قال على رضى الله تعالى عنه كما فى صحيح البخارى : « حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟ » ، قال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه كما رواه مسلم : « ما أنت محدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة » . وفى التدريب عن الخطيب : ويحتمل أيضا فى روايته للعوام أحاديث الرخص وما شجر بين الصحابة والاسرائيليات . وأما خبر « حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج » . فقال بعض العلماء : ان قوله ولا حرج فى محل الحال : أى حدثوا عنهم حالة كونه لا حرج فى التحديث عنهم بما حفظ من أخبارهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (غرائب الحديث) أى الغرائب من الحديث : وهى ما انفرد بها راو واحد (بعض) من المحدثين كالامام أحمد (عابها) اذا لم تصح فانه قال كما تقدم : لا تكتبوا الغرائب فانها مناكير وعامتها من الضعفاء . ولما كان يتوهم بما تقدم من وجوب إخلاص النية أنه يمتنع للمحدث التحديث لغير من أخلصه ذلك بقوله (والعلم لا يجي لغير الله) أى لا يكون مآله الا الله تعالى بأن يصحبه عمل وهو العلم النافع ، فكأنه قال لا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية ، فانه يرجى له محبتها بعد ، لأن العلم لا يجي الا الله . فمن الثورى أنه قال : ما كان فى الناس أفضل من طلبة الحديث ، فقل له بغير نية . فقال طلبهم له نية ، و (كما) أى مثل الخبر الذى (روى عن معمر) بفتح الميمين : وهو ابن راشد (الأواه) أى كثير التأوه من مخافة الله تعالى . قال : طلبنا الحديث وما لنا فيه نية ، ثم رزقنا الله النية . وكقصه الغزالى : وهى أن أباه مات عنه وعن أخيه أحمد ، فترك لهما صوفاعند شيخ من المتصوفة ، فلما نفد أداها المدرسة ليعيشا اذا كان من طلبة

(وَيَنْبَغِي الْإِمْسَاكُ أَنْ مَّا خَرَفَا وَعَدِمُ الضَّبْطُ بِسَنِّ عُرْفَا).

العلم ؛ فلما نبغ في العلم وبلغ ما بلغ قال : قرأنا لغير الله فأبت أن تكون  
 الا لله ، ومثله قول ابن عيينة : تعلمنا العلم لغير الله فأبى العلم الا أن يكون  
 الا لله ، وذلك لما في تحصيل العلم من الفوائد الكثيرة المشهورة ؛ أقله انه  
 اذا وقع في معصية عرف أنها معصية ، فربما استغفر منها وتاب ، ولو لا العلم  
 لما استغفر وتاب لجهله بأنها معصية ، والقادم على معصية جاهلا يأثم من جهة  
 الاقدام قبل أن يعلم حكم الله تعالى فيها ، والعالم يأثم من جهة التلبس فقط .  
 واعلم أن الغزالي نبه في الاحياء على أن العلم الذي أشار له سفيان بن  
 عيينة هو علم الحديث والتفسير ، ومعرفة سير الانبياء والصحابة ، فان فيها  
 التخويف والتحذير ، وهو سبب لاثارة الخوف من الله تعالى ، فان لم يؤثر  
 في الحال أثر في المآل ( وينبغي ) وجوبا وقال بعضهم ندبا ( الامساك ) عن  
 التحديث ( ان ما ) زائدة : أى ان ( خرفا ) من باب فرح وكرم ، وامم الفاعل  
 على وزن كسف والمصدر كطل . أى وينبغي له الامساك ان خرف المحدث  
 بأن يخاف عليه التخطيط ويدخل في حديثه ما ليس منه ( وعدم الضبط ) أى  
 عدم تحديد الحرف ( بسنِّ عرفا ) بالبناء للمجهول وألفه زائدة . أى عرف  
 ذلك عندهم خلافاً لابن خلد حيث ضبطه بالثمانين . قال . والتسبيح والذكر  
 وتلاوة القرآن أولى به ، فان يكن ثابت العقل مجتمع الرأى فلا بأس ، فقد  
 حدث بعدها أنس بن مالك وسهل بن سعد ، ومن التابعين . شرح القاضي  
 والشعبي ، ومن أتباعهم . الليث ومالك بن أنس وابن عيينة . وقال مالك .  
 انما يخرف الكذابون . قال الحافظ العراقي في التبصرة . وحدث بعد المائة  
 من الصحابة رضى الله تعالى عنهم حكيم بن حزام ومن التابعين شريك بن عبد  
 الله النمرى ومن بعدهم الحسن بن عرفة وأبو اسحق ابراهيم بن علي الهجيمي ،  
 حدث وهو ابن مائة وثلاث سنين ، قرأ القارىء يوماً على الهجيمي بعد أن  
 جاوز المائة وأراد اختباره بذلك .

(وترك تحديث وشم أفضل منه إذا لم يأذن المفضل)

(١) إن الجبان حقه من فوقه كالكلب يحمي جلده بروقه  
فقال له الهجيمي قل الثور يثور ؛ فان الكلب لاروق له : أى قرنا ؛ ففرح  
الناس لصحة عقله وجودة حسه (وترك تحديث) بالرفع عطف على الامساك ؛  
أى وينبغى استحبابا أن يترك الحديث التحديث (وشم) أى والحال أن ثم بفتح  
المثلثة : أى هناك فى البلد من هو (أفضل \* منه) بالتحديث لكونه أعلى منه  
سندا ، أو كان سماءه متصلا وفى طريقه هو إجازة أو أكبر منه سنا ونحو ذلك  
فقد كان ابراهيم النخعي إذا اجتمع مع الشعبي لا يتكلم بشئ . قال يحيى بن معين  
الذى يحدث وفيها أولى بالتحديث منه أحق . وقال إذا حدثت فى بلدة فيها  
مثل أبى مسهر فيجب للحق أن تخلق ، لأن أبى مسهر أسن منه ، وعمل ذلك  
(إذا لم يأذن) بالتحديث (المفضل) بفتح الضاد المشددة ، مفهومه إذا أذن  
فلا بأس بالتحديث سواء صرح بالأذن أو فهم من حاله لقول عائشة (٢) رضى الله  
تعالى عنها فى امرأة من الأنصار ، وقد سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
غسلها من الحيض ، فتبى بها أثر الدم . قال الحافظ فى الفتح : فيه تفسير كلام  
العالم بحضرته إذا كان يعجبه .

واعلم أن السيوطى صوب فى تدريبه أن اطلاق التحديث بحضرة الأولى  
ليس بمكر وهولاء خلاف الأولى . قال : فقد استنبط العلماء من قوله (٣) : سألت

(١) لقد وجدت الموت قبل ذوقه إن الجبان حقه من فوقه  
قال ذلك سيدنا عامر بن فيرة رضى الله عنه لما قالت له سيدتنا عائشة رضى الله عنها وقد  
اصيب فى هجرته للديعة النورة كيف تجدك وفى رواية

كل امرئ مجاهد بطوقه كالثور يحمي جسمه بروقه اه  
(٢) لفظ الحديث عن عائشة رضى الله عنها « أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم  
عن غسلها من الحيض كيف تغسل ؟ قال : خذى فرصة من مسك فطهرى بها . قالت : كيف  
أطهرى بها ؟ قال : سبحان الله تطهرى بها ، فاجذبها فقلت : تبى بها أثر الدم » رواه الشيخان .  
(٣) أى فى الحديث الذى رواه الشيخان ، وهو « أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم . فقال يا رسول الله : أئشك الله إلا قضيت لى بكتاب الله ، فقال الخيم  
الآخر وهو أقمه منه : ثم فاقض بيتا بكتاب الله واتخذ لى . فقال صلى الله عليه وسلم قل ،  
قال : ان ابني كان عسيفا على هذا فزنى بامرأته وإنى أخبرت أن على ابني الرجم ، فاقضت منه  
بعاثة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتقريب عام وأن على

(وَلَا يَقُومُ قَارِئُ لِاحِدٍ وَإِنْ يَقُمْ فَذَنْبٌ وَمَعْتَدٍ)  
(وَلِيَحْذَرَ التَّخْصِصَ فِي الْإِقْبَالِ وَالسَّرْدَ لِلْحَدِيثِ بِالْإِخْلَالِ)

أهل العلم فأخبروني أن الصحابة كانوا يفتنون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي بلده ، وقد عقد ابن سعد في الطبقات باباً لذلك . وروى البيهقي في المدخل بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه قال لسعيد بن جبيرة حدث : قال أحدث وأنت شاهد أي حاضر . قال : أوليس من نعم الله تعالى عليك أن تحدث وأنا شاهد فإن أخطأت علمتك ؟ (و) من الآداب أيضاً أنه (لا يقوم قارئ) أي المحدث القارئ . لحديثه صلى الله عليه وسلم حال تحديثه لأن الكلام في آداب المحدث وإن كان الطالب حكمه كذلك ؛ أو يراد بالقارئ ما يشمل الطالب والمحدث (لأحد) إكراماً للحديث النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع بقيام ، وظاهر قوله (وإن يقوم فذنب ومعتد) أن القيام لذلك حرام وهو ما روى عن بعضهم كابن زيد المروزي فإنه قال : إن قام القارئ . لحديث النبي صلى الله عليه وسلم لأحد كتبت عليه خطيئة ، ولا سيما إن انضم لذلك محبة من يقام له لذلك ، فيدخل في حديث : « من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار » . والذي يدل عليه كلام صاحب المدخل أنه مكروه كراهة شديدة ، وكذا يطلب منه فإنه من الآداب أن لا ينخص أحداً بمجلس بل من يسبق إلى موضع فهو أحق به ، ولا يقيم أحد لأجل أحد لحديث أبي داود والترمذي : « لا يقيم أحدكم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ، ولكن توسعوا ولا يجلس بين اثنين إلا باذنها » (وليحذر) بلام الأمر : يعني إذا حدث المحدث جماعة فليحذر (التخصيص) لبعض منهم (في الإقبال) أي في إقباله وتوجهه إليه دونهم بل يقبل عليهم جميعاً

---

امرأة هذا الرجم . قتال صلى الله عليه وسلم والذي نفى بيده لأقضي ينكحاً بكتاب الله ، الوليدة والنم رد وعلى ابنك جلد مائة وقريب عام ، واغد بأنتس (لرجل من أسلم) على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها . قال : ففعلنا عليها فاعترفت ، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت .

(واحمد وصل ثم وابتهل في بدو مجلس وختم تمتثل)

لقول حبيب بن أبي ثابت : انه من السنة لاسيا ان كان ممن يرفع عن الجلوس مع من يراه دونه فضلا عن يجيئك اليه . وقد سأل الرشيد عبد الله بن ادريس الأودي أن يحدث ابنه فقال : اذا جاء مع الجماعة حدثناه ، وما أحسن قول الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال :

العلم من شرطه لمن خدمه أن يجعل الناس كلهم خدمه  
وواجب صوته عليه كما يصون في الناس عرضه ودمه

(و) ليحذر المحدث ندبا أيضا (السر للحدث) بأن يقرأه بعجلة قراءة سردا تمنع السامع من إدراك بعضه، وهذا معنى قوله (بالاخلال) أى مع الاخلال بل ينبغي له أن يرتل الحديث لقول عائشة رضى الله تعالى عنها : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يسرد الحديث كسر دكم ، ولكنه يتكلم بكلام بين فصل يحفظه من جلس اليه ، ويستحب له أيضا أن يقرأه بصوت حسن ، وأن لا يطيل المجلس بل يجعله متوسطا حذرا من سامة السامع ، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم من العمل ما تيقنون فان الله لا يمل حتى تملوا ، وإن أحب العمل الى الله تعالى أدومه وإن قل ، (واحمد) الله تعالى بعد البسملة (وصل) على رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم (ثم سلم) عليه أيضا للخروج من الكراهة التي صرح بها بعضهم كالنووي في أفراد أحدهما (وابتهل) أى بالغ واجتهد في الدعاء بما يليق (في بدو) كل (مجلس) معدة للحدث (و) في (ختم) سرا أو جهرًا ، فانك ان فعلت ذلك (تمثل) سنة السلف الصالح ، فانهم كانوا يبدون التحديث ويختمونه بذلك اذ عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ، فإياك عند ذكر سيد الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين فتقول بعد البسملة : الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى

( تجوز الألقاب كمثل الأعور وانم للام دون كثره فاحذر )

آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد ،  
كلما ذكر كذا الذاكرون وكلما غفل عن ذكر كذا الغافلون . اللهم صل على سائر  
النبيين وآل كل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون . اللهم اننا نسألك  
من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ونعوذ بك من شر ما استعاذك  
منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وتطلب منه هذه الأربعة المذكورة في النظم من  
كل مصنف ومدرس ودارس ، وخطيب وخطاب ، وسائل ومفت ومتزوج  
وبين يدي سائر الأمور المهمة ( تجوز الألقاب ) بفتح اللام الأولى وحذف الهمة  
للوزن : أي يجوز ذكر الراوى المشتهر صاحبه ، باذا قصد التعريف لا العيب  
والاستخفاف ، وذلك ( كمثل ) هارون ( الأعور ) وما مثله مما اشتمل على وصف  
نقص نحو سليمان الأعشى وعبد الرحمن الأعرج وعاصم الأحول ومنصور الأشل  
( وانم ) أي انسب جوازا ( للام ) الراوى الذى عرف بها كبن بجينة وابن  
أم مكتوم لقوله صلى الله عليه وسلم كافى الصحيح لما سلم من ركعتين من صلاة  
الظهر : دأ كما يقول ذو اليمين ، ولأن ذلك انما يذكر للبيان والتمييز ولقوله صلى الله  
عليه وسلم « ان بلا لا يتأدى بليل فكلوا واشربوا حتى يتأدى ابن أم مكتوم ،  
وسعى بذلك لاكتنام نور بصره وحل الجواز ما لم يكن الملقب بالأم وغيرها يكره  
الاتساق لذلك كما أشار له بقوله ( دون كره ) أي دون كراهة لما لقب به أول نسبه  
للأم ، أما إذا كان يكره ذلك ( فاحذر ) تلقينه بما يكره فتقوله دون كره راجع  
لقوله تجوز الألقاب ولقوله وانم للام ، فالأول كافى للمسبب أهل العراق يفتحون  
يائه فقال سيئبوني سيئبهم الله وأهل الحجاز يكسرونها ، وكان عبد الله بن ذكوان  
يغضب عن يلقبه أبا الزناد لما فيه من معنى ملازم النار ، وقد اشتهر به لوجوده فمه  
كأنه نار موقدة ، والثاني كما فى إسماعيل بن علية بالتصغير ، وهى أمه . روى أن يحيى  
ابن معين قال إسماعيل بن علية ، فقال الإمام أحمد بن حنبل : بلغنى أنه يكره

(وَرَوْحِ الْقَلْبِ بِذِكْرِ الطَّرْفِ فَإِنَّ ذَلِكَ صَنِيعُ السَّلَفِ)

النسبة إلى أمه ، فقال . قبلنا منك يا معلم الخير . قال السخاوي : وهو حرام حسبما استثناه ابن الصلاح متمسكا بنهي الإمام أحمد لابن معين ، وقد أقر العراقي ما لابن الصلاح من التحريم في باب الألقاب ، وأما هنا ، فقال الظاهر أن ما قاله الامام أحمد على طريق الأدب لا لزوم ، ولذا قال شيخنا فهو حرام أو مكروه ( وروح ) ندبا ( القلب بذكر الطرف ) بضم فتح جمع طرفه بضم فسكون : وهي الاسم من الطرف وهو في الأصل الحديث : أي المستحدث من المال ضد التالذ وذكر الطرف بانشاد الشعر المباح المرقق للقلوب والحكايات اللطيفة والنواهر الحسنة لقول أبي بكر رضي الله تعالى عنه : أنبت النبي صلى الله عليه وسلم وعنده أعرابي ينشده الشعر ، فقلت يا رسول الله القرآن والشعر ؟ فقال : يا أبا بكر هذا مرة وهذا مرة ، ( فإن ذلك ) أي الروح بما ذكر ( صنع السلف ) الصالح من الصحابة وغيرهم . قال سيدنا علي رضي الله تعالى عنه : روحو القلب وابتغوا طرف الحكايات . وعن الزهري أنه كان يقول لأصحابه : هاتوا من أشعاركم هاتوا من حديثكم فإن الأذن بحاجة والقلب سحيض ، قال أبو الفتح البستي :

أفد طبعك المكدود بالجد راحة يحجم وعلاه بشيء من المزح  
ولكن إذا أعطته المزح فليكن بمقدار ما يعطى الطعام من الملح

قال شيخنا في شرح الابتهاج ، قال الامام مالك : كان عمر بن الخطاب إذا صلى الظهر قعد يحدث الناس بما يأتيه من أخبار الأجناد ويحدثونه . قال مالك : وقوم إذا رأوا الناس يتحدثون يقولون : اذكروا الله ولم يكن ذلك من شأن الأخيار كانوا يتحدثون ، وبوب القاضى عياض في مداركه فقال باب ملح أخبار مالك .



## آداب طالب الحديث

( الله أخلص في العلوم تظفر بنيل مخلص في المقام الأكبر )  
( فطالب لغيره علماً مكر به وعرف الجنة الله مظهر )

### ( آداب طالب علم ( الحديث )

وغیره إلا ماسیاتی من تقدم معرفة اصطلاح أهل الفن فهو مختص بعلم الحديث ولذا قال الناظم رحمه الله تعالى ( الله أخلص ) وجوباً ( في العلوم ) كلها التي يتنى بها وجه الله تعالى ، إذ الانتفاع بعلم الحديث وغيره متوقف على الاخلاص فيه والاعراض عن الأغراض الدنيوية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رواه أبو داود وابن ماجه : « من تعلم علماً مما يتنى به وجه الله تعالى لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة ، وعرفها بفتح العين ربحها . قال السيد المرتضى في شرحه اتحاف السادة المتقين : ورد مرغوعاً « من أخلص لله تعالى أربعين يوماً تفجرت الحكمة من قلبه على لسانه ، اهـ وهل الاخلاص : ترك حب المدح على العمل ، أو أفراد المعبود بالعبادة ، أو سر (١) بين المبدور به لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ؟ أقوال ذكرها في الهدى ، وقوله ( تظفر ) مجزوم في جواب الأمر أو في الجواب إن المحذوفة : أي إن تخلص في العلوم تظفر : أي تفز ( بنيل ) أي إعطاء ( خلد ) أي خلود من الله تعالى ( في المقام الأكبر ) الذي قال الله تعالى فيه « ولا إذا رأيت ثم رأيت نعيماً ومُلْكاً كثيراً ، وهو الجنة . قال إبراهيم النخعي : من تعلم علماً يريد به وجه الله والبار الآخرة آتاه الله من العلم ما يحتاج إليه ، ثم فرّج على وجوب الاخلاص مع ما يترتب على عدمه فقال ( فطالب لغيره ) تعالى ( علماً ) من العلوم التي يتنى بها وجهه تعالى ( مكر به ) بالنباء للمجهول

(١) ورد في ذلك حديث « قال الله : الإخلاص سر من سرى استودعته قلب من أحب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده » قال الحافظ في التلخيص من باب فضل الثوم وهو حديث رواه أورده ابن العربي في المسيلات اهـ .

## (وَالْعِلْمُ لَا يُنَالُ دُونَ نَصَبٍ وَطُولِ صَبَةٍ وَذُلِّ الطَّلَبِ)

خير المبتدأ أى خدعه الشيطان به (وعرف) بفتح العين والنصب معمول لقوله  
حظر : أى رائحة (جنة الله) التى يوجد ريحها من مسيرة خمسمائة عام (حظر)  
بالبناء للمجهول : أى منع عرف الجنة يوم القيامة فلا يجدها . روى عن حماد  
ابن سلمة : من طلب العلم لغير الله مكر به ، نسال الله السلامة والعافية .

وأعلم أن الناس فى طلب العلم على ثلاثة أحوال كما فى البداية للفرالى : رجل  
طلب العلم ليتخذه زاده إلى المعاد ولم يقصد به إلا وجه الله تعالى والدار الآخرة  
فهذا من الفائزين . ورجل طلبه ليستعين به على حياته العاجلة وينال به العز  
والجاه والمال وهو عالم بذلك مستشعر فى قلبه كآلة حاله وخسة مقصده فهذا  
من المخاطرين ، فان عاجله أجله قبل التوبة خيف عليه من سوء الخاتمة والعياذ بالله  
تعالى وبقي أمره فى خطر المشيئة ، وإن وفق للتوبة قبل حلول الأجل وأضاف  
إلى العلم العمل وتدارك ما فرط فيه من الخلل التحق بالفائزين ، فان التائب من  
الذنب كمن لا ذنب له . ورجل ثالث استحوذ عليه الشيطان فاتخذ علمه ذريعة  
إلى النكاثر بالمال والفاخر بالجاه والتعزز بكثرة الاتباع ويدخل بعلمه كل مدخل  
رجاء أن يقضى من الدنيا وطره ومع ذلك يضر فى نفسه أنه عند الله بمكانة  
لا تسماه بسمه العلماء وترسمه برسومهم فى الزى والمنطق مع تكاليفه (١) على الدنيا  
ظاهراً وباطناً فهذا من الهالكين ، إذ الرجاء منقطع عن توبته (والعلم لا ينال)  
بالبناء للمجهول : أى لا يدرك (دون نصب) أى تعب لقوله تعالى إخباراً عن  
موسى عليه الصلاة والسلام : لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا ، فلا يناله من  
أراد براحة الجسد ، فاجتهد فى طلبه فنجد وجد ولقوله صلى الله عليه وسلم  
كما فى صحيح مسلم من حديث أبى هريرة مرفوعاً المؤمن القوى خير وأحب إلى

(١) المكاتب : النشارة والمضايقة كتضايق الكلاب بعضها على بعض ، يقال يتكالبون

على كذا : يتوابعون عليه ، كما يؤخذ من القاموس .

(وَدُونَ الْإِنصَاتِ فَالِاسْتِمَاعِ فَالْحِفْظِ فَالْفَهْمِ مَعَ اجْتِنَاعِ)

الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز ، بكسر الجيم وقتها ، وفي صحيح مسلم : لا يستطاع العلم براحة الجسم ، (و) كذا لا ينال العلم دون (طول محبة) للأنبياء ، فقد لازم الامام مالك شيخه ابن هرمز بضم الهاء والميم بضعة عشر ستمن الصبح إلى الزوال حتى قال الخطيب البغدادي كما في مقدمة القسطلاني : إن الحديث لا يعلق إلا بمن قصر نفسه عليه ولم يضم غيره من الفنون إليه . وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : أتريد أن تجمع بين الفقه والحديث هيات (و) كذا لا ينال العلم دون (ذل الطلب) لشيخه والتواضع له لقول الشافعي : لا يطلب هذا العلم من يطلبه بالتمل وغنى النفس فيفعل ، ولكن من طلبه بذلة النفس وضيق العيش وخدمة العلم أفلح : ومن لم يذق ذل التعلم ساعة تجرع كأس الجهل طول حياته

(و) كذا لا ينال (دون الإنصات) أي السكوت ليسمع ما يقول الشيخ (فلا استماع) له بالجر عطف على الإنصات إذ هو لا يمكن بدون السماع . واعلم أنه قد اجتمع الإنصات والاستماع في قوله تعالى «فاستمعوا وأنصتوا» والفرق بينهما كما ذكره في الفتح أن الإنصات السكوت وهو يحصل بمن يسمع ومن لا يستمع كأن يكون مفكر في أمر آخر ، وكذلك الاستماع قد يكون مع السكوت ، وقد يكون مع التطق بكلام آخر لا يشتغل الناطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه (فالحفظ) لما يسمعه فلا ينال دونه ، وقد قالوا : لا خير في علم لا يقطع به الوادي ولا يعمر به النادي ، وإذا تعذر الحفظ فالكتاب يحفظه : والعلم إن لم يكن في الصدر أجمعه في القرائيس صفراء وكبراه (فالفهم) أي فإذا حفظه لا يكون كمثل الحمار يحمل أسفارا ، بل لابد من فهم معناه فإنه لا ينال بدون فهمه ولا فيكون كما قال ابن الصلاح : قد أتعب نفسه من غير

## (ثُمَّ تَعْلِيلُ وَالْإِسْتِدْلَالُ فَعْمَلٍ وَالنَّشْرُ لِلْأَهْلِ)

أن يظفر بطائل ولا يحصل بذلك في عداد أهل الحديث الأمثال، بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المتقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون ؛ وما أحسن قول بعضهم .

إن الذي يروى ولكنه يحمل ما يروى وما يكتب  
كصخرة تنبع أمواها تسقى الأراضي وهي لا تشرب

وأنى الناظم بالغاء الدالة على الترتيب لأنها مطلوبة كذلك ، والمطلوب أن يكون الفهم ( مع اجتماع ) أى الحفظ ( ثم تعليل ) بالجر عطف على الفهم : أى ثم يطلب معرفة التعليل : أى العلل ، وقد صنف جماعة فيها كاللرا قطنى والامام أحمد ، وقوله ( والاستدلال ) بالجر عطف عام على خاص ؛ إذ الامة من جملة الأدلة والسين للطلب : أى لا ينال ذلك على جهة الكمال دون معرفة العلة وطلب الدليل وإنما قلنا على جهة الكمال ، لأنه بمعرفة الأدلة يزداد النشاط ويمكن التخريج والاستبطاء ؛ سواء كانت الأدلة إجمالية أو تفصيلية ( فعمل ) أى وكذا لا ينال دون عمل بمقتضاه لقوله تعالى : « الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه » ، ولأن العمل هو ثمرة العلم التى لولاها مات علم العلم ( و ) كذا لا ينال دون ( النشر ) والتعليم ( للأهلى ) أى لمن فيه أهلية وقابلية للتعلم ، وهو جمع أهل ، لاسيما وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه بقوله : « بلغوا عني ولو آية » . قال ابن المبارك : من بخل بالعلم ابتلى بثلاث : إما أن يموت فيذهب علمه ، أو ينسى ، أو يتبع السلطان ، وهذا المذكور فى النظم مأخوذ من كلام الثورى وغيره : أول العلم الاستماع ، ثم الانصات ، ثم الحفظ ، ثم العمل ، ثم النشر ؛ لكن الذى هن الأعمى تقديم الانصات على الاستماع ، ثم الناس فى عدم النشر أقسام : فمنهم من لا يعلم أحداً حتى يغلب على ظنه أنه يعمل به ؟ ومنهم من يكتب بستر الحال تحسبنا للظن بعباد الله تعالى ، وهذا إذا تحقق أن مقاصده بالعلم صالحة

(والمضر لازم متنيته تسعد وارحل إذا حصلت علم البلد)

ولا في حرم بالاتفاق تعليمه ، ويكون معلمه شريكاً في المعصية كما تقدم ، ومثله كبائع سيف من قاطع الطريق وكمقلد الخنازير الجواهر . قال الشيخ زروق في القواعد : ومتى تقدم رتبة عن محلها ، حرم الوصول لحقيقة العلم من أجلها .  
واعلم أن النشر بعد العمل بالمروى مستحب كما في شرح الألفية للسخاوي لقول الثوري : « تعلموا هذا الحديث فإذا علمتموه فحفظوه ، فإذا حفظتموه فاعملوا به ، فإذا علمتم به فأنشروه » ، بل يروى في المعنى بما هو مرفوع ، ومن الصدقة أن يتعلم الرجل العلم فيعمل به ثم يعلمه ، ( والمضر لازم متنيته ) أى من الآداب أن تبدأ بملازمة متقن : أى محقق مصرك أى بلدك ( تسعد ) بكسر الدال للروى وهو مجزوم في جواب الطلب ، أى تسعدون بحز بذلك فضيلتين : ملازمة خلق العالم والتحقيق ، وإذا لازم منهم فلتبتدىء بالمهم كالمروى الذى انفرد به بعضهم ، فإن من شغل نفسه بغير المهم أضر بالمهم . قال الحافظ السخاوي : وإن استوى جماعة في السند ، وأردت الاختصار على أحدهم ، فالأولى أن تتخير المشهور منهم بالطلب والمشار إليه من بينهم بالإتقان فيه والمعرفة له ، فإن تساوى في ذلك أيضاً فتخير الأشرف وذا النسب منهم ؛ لحديث : « قدموا قريشاً ولا تقدموها » ، فإن تساؤوا في ذلك فالأسن ، لحديث : « كبر كبر » ، بصيغة الأمر ( وارحل ) أى شد الرحل في تحصيل العلم ( إذا حصلت علم البلد ) أى بلدك بحيث لم تترك أحداً في بلدك من الرواة إلا وقد كتبت عنه ما تيسر من الأحاديث ، وإن قلت ؛ لقولهم : ضيع ورقة ولا تضع شيئاً ؛ والمقصود بالرحلة أمران : أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع ، والثاني لقاء الحفاظ والاستفادة منهم ، فإذا كانا موجودين في بلد معدومين في غيرها فلا فائدة في الرحلة ، أو موجودين في كل منهما فليحصل حديث بلده ثم رحل ، والأصل في الرحلة قوله تعالى : ( فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم

(وَمَا سَمِعْتُ مِنْ حَدِيثٍ فَأَعْمَلُ بِهِ كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ حَنْبَلٍ)

لَهُمْ يَحْذَرُونَ) أى يعلموا أقومهم إذا رجعوا إليهم من الرحلة وركوب موسى عليه الصلاة والسلام البحر والبر ، ليتعلم من الخضر عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام وقصتهما في القرآن وفي الصحيح . وقال البخارى : ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد وهو كما قال الحافظ : « يحشر الله الناس يوم القيامة عراة ؛ فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قريب : أنا الملك أنا الديان (١) » الحديث . وقال صلى الله عليه وسلم : « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله تعالى له طريقاً إلى الجنة » . وذكر السخاوى عن بعضهم قال أوحى الله إلى داود : « أن اتخذ نعلين من حديد ، وعصى من حديد ، واطلب العلم حتى تنكسر العصا وتنخرق النعلان ، وقال إبراهيم بن أدهم : إن الله يدفع البلاء عن الأمة برحلة أصحاب الحديث ( وما سمعت ببلدك أو غيرها من حديث ) هو بيان لما : أى وكل حديث سمعته من الأحاديث التى يسوغ العمل بها من فضائل الأعمال ( فاعمل به كما ) أى كالخبر الذى ( روى عن ) الامام أحمد ( بن حنبل ) وهو أنه قال : ما كتبت حديثاً إلا وقد عملت به حتى مررت به فى الحديث ، أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى أباطية ديناراً ، فأعطيت الحاجم ديناراً . وكما ذكره فى فتح الباقى : « أن رجلاً قال يا رسول الله ما ينفعنى عنى حجة الجبل ؟ قال : العلم . قال : فما ينفعنى حجة العلم ؟ قال العمل » . قال فى القواعد الزورقية عن أبى سليمان الدارانى رضى الله عنه : إذا اعتادت النفوس ترك الآثام

(١) قال فى التمهيد أخرجه البخارى فى الأدب المفرد وأحمد وأبو يعلى فى مستندىها من طريق « عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول بلغنى عن رجل حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشعرت به » ثم شددت رحلى فسررت إليه شهرأ حتى قدمت الشام ، فاطعده الله بن أنس ، فقلت للوهاب قل له جابر على الباب . قال : « من عبد الله ؟ قلت من فخرج فاعتقنى فقلت : حديث بلغنى عك أمك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخشيت أن أموت قل أن أسمعه » ، قال : سمعته رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يحشر الله » الحديث اهـ .

(بِه تَكُون حَافِظًا وَبِجَلِّ لِلشَّيْخِ تَبْجِيلِ الْأَمِيرِ الْمُعْتَلَى)  
(وَاحْذَرُ مِنَ التَّطْوِيلِ خَوْفَ الضَّجْرِ  
وَاحْذَرُ مِنَ الْحَيَاءِ وَالتَّكْبَرِ)

جالت في الملكوت ورجعت إلى صاحبها بطرائف الحكمة من غير أن  
يؤدى إليها عالم علماً (به) أى بسبب العمل بمقتضى ما علمته حديثاً كان أو  
غيره من العلوم (تكون حافظاً) فمن عمرو بن قيس الملائي قال : إذا بلغك  
شيء من الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله : وقال بعضهم :

واعمل بما علمت تورث علم ما لم تك تعلم وتمنح مغما  
لذلك قيل العلم يدهو العملا إن يلقه قرّاً وإلا ارتحلا

(وبجل) أيها الطالب وجوبا (للشيخ) اللام زائدة ، أى عظم الشيخ فان  
تحصيل الفائدة منه على قدر التبجيل ، وإعظامه إعظام العلم (تبجيل) أى كتبجيل  
(الأمير المعتلى) لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من لم يوقر كبيرنا ، ويرحم  
صغيرنا ، ويعرف لعالمنا حقه » . وقد قال ابن سيرين : رأيت ابن أبى ليلى  
وأصحابه يعظمونه ويسودونه ويشرفونه مثل الأمير ، وقد أمسك ابن عباس على  
جلالة قدره بركاب زيد بن ثابت رضى الله عنهم . وقال هكنا أمرنا أن نفعل  
بعلماثنا . وبما قيل في الإمام مالك إمام الأئمة ، ونجم السنة ، رحمه الله تعالى .

يأتى الجواب فلا يرجع هيبة والسائلون نواكس الأذقان  
أدب الوقار وعز سلطان التقى فهو المييب وليس ذا سلطان

(واحذر) أيها الطالب (من التطويل) أى تكثير القراءة على شيخك  
(خوف الضجر) أى خوف أن يضجر ويقلق منك ويمل من الجلوس ، لأن هذا  
ينافى تبجيله وإعظامه ، ولأن الاضجار يغير الفهم ويفسد الأخلاق ، ويخشى على  
فاعل ذلك أن يجرم الاتفاع (واحذر من الحياء) أن يمنعك من طلب ما تحتاجه  
من حديث وعلم . قالت سبكتنا عاتنة رضى الله تعالى عنها كما فى البخارى : نعم  
النساء نساء الأنصار لم يمنعن الحياء أن يتفقهن فى الدين (و) احذر من (التكبر)

(والآدابُ التحليقُ في المجالسِ      للذكرِ والعلمِ لكلِّ جالسِ)  
(وكفُّ من يؤذِي عن التَّخطي      وعدمِ الأذى لِسَدِّ مُعْطَى)  
(وقدَّ من عرَّفَ فأنَّ الاصطلاحَ      لأجلِ نيلِ الفوزِ والنَّجاحِ)

ففي البخاري، وقال مجاهد: لا يتعلم العلم مستحي ولا مستكبر، وهذا لا ينافي كون الحياء من الإيمان كما قاله في الفتح، لأن ذلك شرعي وهو يقع على وجه الاجلال والاحترام للأكابر وهو محمود، وما هنا ليس بشرعي بل سبب لترك أمر شرعي وهو مذموم (والآداب) الذي يطلب من أهل العلم (التحليق) أي أن يكونوا حلقة بسكون اللام على الأكثر: كل شيء مستدير خالي الوسط، ويجمع على حلق بالتحريك (في المجالس) التي أعدت (لذكر) أي لذكر الله تعالى (والعلم) وقوله (لكل جالس) متعلق بالآداب أي الآداب لكل جالس التحليق في مجالس الذكر والعلم (وكف) بالرفع عطف على التحليق أي والآداب كف أي منع كل (من يؤذي عن التخطي) متعلق بكف أي منعه من تخطي رقاب أهل المجلس إذا كان ذلك يؤذيهم، وفهم منه أنه إذا لم يؤذم كان كان لسد فرجة أنه لا يمتنع لأنه ما ذون فيه؛ ولذا قال (وعدم الأذى لسد) فرجة (معطى) الجواز والأصل في هذا وما قبله حديث (١) الثلاثة الذين جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرأى أحدهم فرجة فجلس إليها (وقد من) بنون التوكيد الخفيفة أي قدم عند شروعه في طلب الحديث (عرفان) بكسر العين مصدر سماعي لعرف أي معرفة (الاصطلاح) أي اصطلاح أهل الحديث بقراءة كتاب من كتب علم الحديث

(١) لفظه في صحيح البخاري عن أبي واقد الليثي «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة هر، فأقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد قال فوقفا على رسول الله صلى الله عليه وسلم. فأما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها. وأما الآخر فجلس خلفهم. وأما الثالث فأدبر دأبها. فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الا خبركم عن النفر الثلاثة. أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله. وأما آخر فاستعيا فاستعيا الله منه. وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه». قال الحافظ فيه استجاب الآداب في مجالس العلم ومضلازمة خلق العلم والذكر وجواز التخطي لسدائل الملم يؤذ. فان خفي استجب الجلوس حيث انتهى



(واحفظ وقلل ذاكرن تذكر وتستفيد ما لم يكن قبل دري)

لتعرف اصطلاحاتهم ومقاصدهم كما قال (لأجل نيل) أى حصول (الفوز و) حصول (النجاح) فى الحديث قال السيوطى :

واقرأ كتابا تدرمه الاصطلاح كذه وأصلها وابن الصلاح

(واحفظ وقلل) أى ما ينبغي للطالب لأى علم الحفظ مع التقليل ليتروح ويثبت حفظه لما فى الحديث . وخذوا من الأعمال ما تطيقون ، ، وقد كان سفيان الثورى يأخذ أربعة أحاديث كراهة أن تكثر فتنفلت . قال الزهرى : من طلب العلم جملة فاته جملة ؛ وإنما يدرك العلم حديثا وحديثين ، فإذا حفظ (ذاكرن) بمحفوظك وبأبحث به أهل المعرفة (تذكر) بالبناء المجهول والكاف مشددة ، فإن المذاكرة تعين على حفظ العلم وزيادته . قال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه : ذاكروا الحديث فإن حياته مذاكرته ؛ ولبعضهم :

من طلب العلم وذاكره صلت دنياه وآخرته  
فأدم للعلم مذاكرة فحياة العلم مذاكرته  
وأسر بالليل وناظره لتعمك حقا ناخته

والأصل فى المذاكرة : معارضة جبريل مع النبي صلى الله عليه وسلم القرآن فى كل رمضان ؛ ويروى عن أنس كما فى شرح السخاوى قال : كنا نكون عند النبي صلى الله عليه وسلم فنسمع منه الحديث فإذا قنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه (وتستفيد ما لم يكن) من المسائل والفوائد (قبل) أى قبل المذاكرة (دري) بالبناء للمفعول من الدراية . قال : الخليل بن أحمد : ذاكر يعلمك تذكر ما عندك وتستفيد ما ليس عندك . وقيل حفظ سطرين خير من كتابة وقرين ، وخير منهما مذاكرة اثنين .

وأعلم أنهم ذكروا هنا أنه ينبغي للطالب أن يشتغل بالتصنيف فى شرح الحديث وبيان مشكاه ، فقد قال الخطيب وغيره : لا يتمهر فى الحديث ويقف

(وَيُكْرَهُ التَّأْلِيفُ مِنْ مُقَصِّرٍ كَذَلِكَ إِبْرَازُ سُوسَى الْمُحَرَّرِ)

## اختلاط الثقات

على غوامضه إلا من جمع متفرقة ؛ وألف مشقته ، وضم عضه إلى بعض ، فإن ذلك مما يقوى النفس ويثبت الحفظ ، ويذكى القلب ويشجذ الطبع ، ويكسب جميل الذكر ويخلده إلى آخر الدهر :

يموت قوم فيُحيى العلم ذكركم والجبل يلحق أحياء بأموات

لكن محل هذا إذا تأهل للتأليف وإلا فيسكره كما أشار له بقوله (ويكره التأليف) وهو جمع المتفرق ووصله ، بخلاف التصنيف ، فإنه : جعل الشيء أصنافا وتميز بعضها عن بعض ، والظاهر أن مراده بالتأليف مطلق الضم الشامل للتصنيف والتخريج الذى هو اخراج المحدث الأحاديث من بطون الكتب وسياقها من مروياته أو مرويات شيخه وأقرانه ، وللاستقاء الذى هو التقاط ما يحتاجه من الكتب على أنه كثيرا ما يطلق كل منها على الآخر ( من مقصر ) عن درجة التأليف : ولذا قال ابن المدينى : إذا رأيت المحدث أول ما يكتب الحديث يجمع حديث الغسل وحديث من كذب فكتب على قفاه لا يفلح ( كذا ) يكره عندهم ( إبراز ) المؤلف للناس ( سوى المحرر ) الممنوع بتصحيحه والتأمل فيه لأنه يورث نداما وتعبيرا وذكما . قال الأصمعى . بفتح الهذرة والميم . إن الإنسان فى سلامة من أفواه الناس ما لم يضع كتابا أو يقل شعرا ؛ وضبط الناظم فى شرحه المحرر بكسر الراء ومعمول المصدر محذوف ، ولعله حذرا من عيب السناد الذى هو وقوع الكسرة مع الفتحة .

( اختلاط ) أى فساد عقل ( الثقات )

أى هذا باب معرفة من اختلط منهم ، وهو عزيز مهم كما قاله ابن الصلاح

(وما روى عن ثقة مختلط من غير علم سبقه فأسقط)  
 (نحو سعيد بن إياس وعطاء وعن أبي إسحاق يكشف الغطاء)  
 (وابن أبي عروبة سعيد كذا أبو قلابه المفيد)

وفائدته تميز المقبول من غيره (وما) أى والحديث الذى (روى عن ثقة مختلط) آخر عمره (من غير علم سبقه) أى من غير أن يعلم أن الاختلاط سابق على الرواية عنه أو العكس (فأسقط) وجوبا ماروى عنه ولا تقبله والحالة هذه، وفهمه أنه إن علم أنه سرى عنه بعد الاختلاط فلا يقبل منه بالأولى، كما أنه إن علم أنه سرى عنه قبل الاختلاط فيقبل ويعرف ذلك بالراوى عنه، فانه قد يكون سمع منه قبل الاختلاط فقط أو بعده فقط أو سمع منه فيهما، فان تميز فالأمر واضح، وإلا لم يقبل كله ثم شرع فى أمثلة من اختلط آخر عمره من الثقات فقال (نحو سعيد بن إياس) الجريرى بالتصغير البصرى، اختلط وتغير حفظه قبل موته بثلاث سنين كما قاله السخاوى عن ابن حبان ولم يشتد تغيره. وروى له الشيخان، وعن سمع منه قبل التغير شعبة وابن عليه والسفيان (و) (نحو عطاء) بالقصر للوزن وهو ابن السائب الثقفى الكوفى التابعى، اختلط أيضاً آخر عمره ولم يشتد اختلاطه، وعن سمع منه قبل الاختلاط شعبة وسفيان (وعن أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله السيمى مكبرا التابعى الكوفى (يكشف الغطاء) بكسر الغين والقصر للوزن: أى يبحث عن الذى يروى عنه ليعلم أنه روى قبل الاختلاط أو بعده، فانه من تغير آخر عمره، وقد أخرج له الشيخان (و) (نحو) (ابن أبي عروبة) بفتح العين المهمة واسمه (سعيد) بن مهران العدوى البصرى ثقة احتج به الشيخان، طال مدة اختلاطه فوق عشر سنين أو خمس (كذا) من اختلطت عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشى الحافظ وكنيته (أبو قلابه) بكسر القاف وتخفيف اللام وهو أحد شيوخ ابن خزيمة، وهو الذى وصفه بالاختلاط حيث قال: حدثنا أبو قلابه

(كذا محسن السلمي وعارم ونجل ممام يعد العالم)  
(والتوأمة وابن عينة الثقة حفيد نجل أم عبد حقيقه)

بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد . روى عنه من أصحاب الكتب الستة ابن ماجه ، وقوله (المفيد) صفة مدح (كذا ) من اختلط من الثقات أبو الهذيل (حسين) بالتصغير وترك التنوين للوزن ، وهو ابن عبد الرحمن (السلمي) بضم السين وتخفيف الياء للوزن الكوفي أحد الثقات احتج به الشيخان ، تغيير حفظه في الآخر ( و ) كذا ( عارم ) بعين وراء مهتين لقب لمحمد بن الفضل أحد الثقات والاثبات ، وكنيته أبو النعمان السدوسي البصري . روى له الشيخان ، وتغيير آخره عمره . قال ابن حبان : اختلط حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة ( ونجل ) مضاف إلى (ممام) ومعمول لقوله ( يعد ) بالبناء للفاعل الذي هو ( العالم ) أى يعد العالم بهذا الفن من المختلطين عبد الرزاق بن نجل : أى ابن ممام بتشديد الميم الأولى الصنعاني روى له الشيخان . قال النووي عمى في آخر عمره فكان يلقن فيتلقن ( و ) كذا من المختلطين ( التوأمة ) بفتح المثناة الفوقية وسكون الواو ، ثم همزة مفتوحة ، وهو صالح بن أبي صالح بن نبهان المدني التابعى ونسب لتوأمة ، وهى ابنة أمية بن خلف ، لكونه يعرف بمولاهما ، وهى صحابية سميت بالتوأمة لأنها كانت هى وأخت لها فى بطن واحد ، وقد اختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ، ولم يتميز فاستحق الترك ، وهو من اختلف فى الاحتجاج به ( و ) من المختلطين سفيان ( ابن عينة ) بالتصغير الكوفي نزيل مكا أحد الاثبات فلذا وصفه بقوله ( الثقة ) اختلط آخر عمره ، وتوفى على المعروف عندئذ ارق سنة ثمان وتسعين أول رجب ( حفيد ) بالصّب على الاشتغال . وهو ولد الرلدومراده به عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة ( نجل ) أى ابن ( أم عبد ) وهو عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه ( حقيقه ) فانه ثقة لكن اختلط آخر عمره ببغداد ، فمن سمع

## المكثرون من الصحابة

رضي الله تعالى عنهم أجمعين

(والمكثرونَ بحرمهم وأنسُ عائشةَ وسَهايرُ المقدَّسُ)

منه بالبصرة أو الكوفة فسماعه جيد ، وقيل بعدم تمييز حديثه القديم من حديثه الاخير .

[ تنبيه ] ما يقع في الصحيحين أو أحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط انما هو بمن عرفت روايته قبل الاختلاط

(المكثرون) في رواية الحديث (من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين)  
(والمكثرون) ستة . الاول (بحرم) هو سيدنا عبد الله بن العباس رضي الله تعالى عنهما ، سمي بذلك لكثرة علمه ؛ ويقال له جبر الامة بفتح الحاء ، وقد تكسر ؛ وهو العالم الكبير . وترجمان القرآن وجبر العرب آخر الصحابة موتا بالطائف سنة ٦٨ روى له ألف حديث وستمائة وستون . اتفق الشيخان على خمسة وتسعين منها . وانفرد البخاري بثمانية وعشرين . ومسلم بتسعة وأربعين (و) الثاني (أنس) ابن مالك الخزرجي النجاري آخرهم موتا بالبصرة سنة ٩٠ عن مائة سنة الا سنة روى له ألفان ومائة حديث وستة وثلاثون . اتفقا على مائة وثمانية وستين منها : وانفرد البخاري بثلاثة وثمانين ومسلم بواحد وسبعين . والثالث السيدة (عائشة) الصديقية . المبرأة من خالق البرية . رضي الله تعالى عنها وزوج النبي صلى الله عليه وسلم توفيت سنة ٥٨ روى لها ألف ومائتان وعشرة . اتفقا على مائة وأربعة وسبعين . وانفرد البخاري بأربعة وسبعين ومسلم بثمانية وستين . قاله ابن حجر الهيتمي في فتح المبين لشرح الاربعين (و) الرابع (جابر) بن عبد الله بن عمرو بفتح العين ابن حرام الانصاري الخزرجي السامي بفتح السين واللام (المقدس) أي المطهر من العيوب ببركته وزيته النبي صلى الله عليه وسلم . وعمره أربع وتسعون وهو آخر من مات

(صاحب دوس وكذا ابن عمرا رَّبِّ قِنِي بِالْمَكْثَرِ مِنَ الضَّرَرِ)

منهم بالمدينة المنورة سنة ٧٨ روى له ألف وخمسمائة وأربعون حديثاً ،  
اتفقا على ثمانية وخمسين منها ، وانفرد البخارى بستة وعشرين ، ومسلم بمائة  
وسنة وعشرين . والخامس وهو أكثرهم (صاحب دوس) أى صاحب هذا  
اللقب ، وهو أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر توفى سنة ٥٨ ؛ وإنما كان  
أكثرهم لانه روى عنه خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً كما فى  
التدريب ، اتفقا منها على ثلاثمائة وخمسة وعشرين . وانفرد البخارى بثلاثة  
وتسعين (١) بالثلاثة الفوقية ومسلم بمائة وتسعين بالفوقية المثناة . ونال هذا  
أبو هريرة بدعا ، النبى صلى الله عليه وسلم له . فقد ثبت فى الصحيحين عنه ، أنه  
قال . قلت يا رسول الله إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه . قال : ابسط رءامك  
فبسطته . قال : فغرف بيديه ثم قال : ضمه فضمته فما نسيت شيئاً بعد ، .  
(فائدة) قال الهيثمى الأصل جرا الجزء الثانى من أبى هريرة وصوبه جماعة  
لانه يجره علم واختار جماعة منع صرفه كما هو الشائع على ألسنة المحدثين  
وغيرهم لانه صار كالكلمة الواحدة

واعلم أن هذا كافى الفتح لا ينافى ما ذكره البخارى فى باب العلم من اعتراف  
أبى هريرة نفسه أن عبد الله بن عمرو بن العاص أكثر منه حيث قال . ما من  
أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مو إلا ما كان من عبد  
الله بن عمرو فانه كان يكتب ولا أكتب . لان عبد الله كان مشغلاً بالعبادة  
أكثر من اشتغاله بالتعليم . فقلت الرواية عنه . وأيضاً كان أكثر مقامه بعد فتوح  
الامصار بمصر والطائف . ولم تكن الرحلة إليهما كالرحلة إلى المدينة . وكان  
أبو هريرة متصدياً للفتوى والتحديث إلى أن مات . وأيضاً كان عبد الله قد ظفر  
بالشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب . فكان ينظر فيها ويحدث فتجنب  
الاخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين . هذا على أن الاستثناء متصل . أما على  
أنه منقطع فلا إشكال . اذ التقدير لكن الذى كان من عبد الله وهو الكتابة  
يكن منى سواء لزم كونه أكثر حديثاً أم لا ( و ) السادس . ما أشار به بقوله  
كذا ( عبد الله ( ابن عمرا ) بن الخطاب المتوفى سنة ٨٤ روى عنه ألفان

(هُنَا انْتَهَى نِظَامُهُ بِحَمْدٍ مَنْ سَأَلَهُ الْمَنْ بِالْإِتِمَامِ قَتْنُ)  
(مُصَلِّياً عَلَى نَبِيِّ الْمَلْحَمَةِ وَمُنْقِذِ الْفَرَقِ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ)

وسمائة وثلاثون ، اتفق الشيخان منها على مائة وسبعين وانفرد البخاري  
بثمانين ، ومسلم بأحد وثلاثين قاله ابن حجر الهيتمي (رب قى بالمكثرين  
الضررا) أى ضرر الدنيا والآخرة .

وأعلم أن الحافظ السيوطي عدّ المكثرين سبعة فزاد على ما ذكره الناظم  
أبا سعيد الخدري فقال في نظم الدرر :

والمكثرون في رواية الخبر أبو هريرة يليه ابن عمر  
وأنس والبحر كالخدري وجابر وزوجة النبي  
ولذلك قال بعضهم مستدركا على الناظم هنا بقوله :

وبعضهم زاد أبا سعيد وهو منهم بلا ترديد

[فائدة] المكثرون من الصحابة أقوى سبعة: عمر وعليّ وابن مسعود وزيد  
ابن ثابت وعائشة وابن عمرو وابن عباس، والأخيران مع عبد الله بن الزبير وعبد الله  
ابن عمرو بن العاص هم العبادلة، دون ابن مسعود وأكثرهم أقوى عبد الله بن عباس  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بقوله ، اللهم علمه الكتاب، قال ابن مسعود  
فيه : لو أدرك أسناننا ما عاشره منا أحد (هنا انتهى نظامه) أى نظام هذا المتن  
الذى هو في فن المصطلح متلبسا (بحمد من) أى بحمد الله الذى (سأله المنّ)  
أى أن ين عليّ (بالإتمام) له (فنّ) وما يخفى ما فيه من الجناس الذى هو من  
الحسنات البديعية (مصليا على نبي الملحمة) هى الحرب والقتال، وصفه بها لكثرة  
ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من مجاهدة أعدائه حتى ذكر الفاسي شارح  
الدلائل أنه وقع له من الحرب والجهاد والنصرة ما لم يتفق لغيره من الرسل ، ولم  
يجاهد نبي ولا أمته قط ما جاهد هو صلى الله عليه وسلم وأمته ، والملاحم التى  
وقعت بين أمته وبين الكفار لم يعهد مثلها قبله ؛ ولا تزال أمته كذلك حتى

يقاتلوا الأعداء الدجال ، وينزل عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام  
( ومنقذ الفرق ) كسرى جمع غريق : أى متقدم من مجور الآثام إلى طاعة  
الديان فى الدنيا وفى الآخرة من عذاب النيران ، ودخولهم الجنان بشفاعته العظمى  
صلى الله عليه وسلم ( نبى الرحمة ) حتى للكفار بتأخير العذاب ، وللمنافقين بالأمان  
قال تعالى : « وما كان الله ليُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ » ، وقال تعالى : « وما أَرْسَلْنَاكَ  
إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ » ، وفى الحديث : « إنما بعثت رحمة ولم أبعث عذابا » . فنسألك  
اللهم يامن بعثت الرحمة المهداة إلى الخاصة والعامة أن تنجينى ووالدى ومشايخى بها  
من أهوال يوم الحاقة والطامة ، وأن توفقنى لما تحبه وترضاه من القول والعمل ،  
وأن ترزقنى فيما كتبته الإخلاص وتجعله من العمل النافع المتقبل ، كما نسألك أن  
تقتم لنا بالحسن ، وتبلغنا من فضلك العميم المقام الأرفع الأسنى ، وتجعل خير أعمالنا  
خواتمها وخير أيامنا يوم لقاك وتحفظنا وذرياتنا من تيارات الفتن بأسمائك  
المقدسة الحسنى .

وقد كان إتمام جمعى لهذا الشرح بفضل من تواتر كرمه وإحسانه ، وتسلسل  
إنعامه وامتنانه ، ليلة الجمعة المباركة من غاية الثلث الأول من شهر شعبان المعظم  
فى عام الثمانىة والأربعين بعد الثلاثمائة والألف ، من هجرة من له كمال العز والشرف  
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه أجمعين كما ذكرك الذاكرون وغفل عن

ذكرك الغافلون ، وسلم تسليما كثيرا إلى يوم

الدين آمين

بحمد الله تعالى تم طبع كتاب [ رفع الأستار ] شرح الأستاذ

« حسن محمد المشاط » عن [ محيا مخدرات طلعة الأنوار .

فى علم آثار النبى المختار ] مصححا بمعرفتى

عبد الله الصديق الفهارى الحسنى



# فهرس

رفع الاستار عن محيا مخدرات طلعة الانوار

صحفة

صحفة

- |                                      |                                        |
|--------------------------------------|----------------------------------------|
| ٣٣ ترجمة الإمامين . البخارى ومسلم    | ٣ خطبة الكتاب .                        |
| ٣٤ معنى التخرىج عند المحدثين .       | ٤ المقدمة . فى مبادئ علم مصلح          |
| ٣٥ تنبيه قد يعرض للمفوق              | الحديث                                 |
| ما يصيره فائدا .                     | ٩ فائدة فى المدة التى يولد فيها الحافظ |
| معنى قول المحدثين . هذا              | الكلام على البسمة والمقدمة .           |
| الحديث صحيح أو ضعيف .                | ١١ تنبيه . التحذير من استعمال          |
| ٣٦ معلقة البخارى من الاحاديث .       | التصلية بدل الصلاة .                   |
| ٣٧ من أراد عملا أو احتجا جابج حديث . | ١٦ ترجمة الشيخ العراقى .               |
| ٤٠ الحديث الحسن وأقسامه .            | ١٩ ترجمة الناظم :                      |
| ٤٣ رتبة السنن بالنسبة للصحيحين .     | ٢٢ ما يفترق فيه القرآن والحديث .       |
| ٤٤ تنبيه لا يسمى من ولده عيسى        | ٢٦ فائدة . فى حالات النبى صلى الله     |
| أبا عيسى .                           | عليه وسلم عند نزول الوحى .             |
| ٤٦ فائدة . فى بيان مقاصد أصحاب       | ٢٧ أقسام الحديث - الصحيح .             |
| الكتب الخمسة .                       | تنبيه . من بركة العلم نسبته لقائله .   |
| تنبيهان . الاول فى بيان التساهل      | ٢٨ فائدة . فيما تقع فيه العلة .        |
| فى اطلاق الصحيح على الكتب            | ٣٠ . . فى جملة الاحاديث التى           |
| الخمس .                              | فى صحيح البخارى ومسلم .                |
| الثانى . فى سبب عدم عدد الناظم       | ٣١ بيان مراتب الصحيح .                 |
| سنن ابن ماجه .                       | ٣٢ المراد من المتفق عليه .             |

## صحيفة

## صحيفة

- ٤٧ مرتبة ما صنف على المسانيد .  
 ابن أبي شيبة ومسنفه .  
 ٤٩ تنبيه . لا تلازم بين السند والماتن  
 في الصحة وغيرها .  
 ٥٠ الجواب عن الجمع بين الصحة  
 والحسن في حديث واحد .  
 ٥١ تقسيم المقبول .  
 ٥٤ التعبير بالوقف أولى من التعبير  
 بالتسايط .  
 الغريب والعزير والمشهور .  
 ٥٦ تنبيه . مارواه الاثنان عزيز  
 ولو رواه بعد ذلك مائة عنهما .  
 ٥٧ فائدة . في تقسيم المشهور إلى ماهو  
 مشهور عند المحدثين فقط أو  
 عندهم وعند غيرهم .  
 حد المتواتر .  
 ٥٨ المتواتر يفيد العلم الضروري  
 ٥٩ فائدة . في تقسيم المتواتر .  
 ٦٠ السلسل  
 ٦٢ المديج .  
 المديج أخص من رواية الاقران  
 ٦٣ قد يجتمع جماعة من الاقران .  
 ٦٤ الضعيف وهو الردود .  
 أنواع الضعيف .  
 ٦٥ حكم روايته .  
 ٦٥ الاحتجاج بالضعيف في الفضائل  
 ٦٦ معنى جواز العمل بالضعيف .  
 ٦٨ بيان كتب إذا نسب الحديث إلى  
 أحدها يستغنى عن بيان ضعفه .  
 ٧٠ المرفوع .  
 ٧٦ تسمية . وقع في بعض الاحاديث  
 قول الصحابي عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم . يرفعه .  
 ٧٧ قول التابعي . كنا نفعل كذا  
 ونحوه ليس بمرفوع ولا بموقوف  
 ٧٨ المسند .  
 ٧٩ المتصل والموصول .  
 ٨٠ الموقوف .  
 ٨١ المقطوع - والمرسل .  
 ٨٢ الخلاف في حجية المرسل  
 ٨٧ المنقطع والمعضل .  
 ٨٨ ما يعرف به المرسل الخفي .  
 الفرق بين التدليس والارسال .  
 ٨٩ تنبيه . المعضل أسوأ حالا من  
 المنقطع ، وهو أسوأ من المرسل .  
 ٩٠ العنينة ونحوها .  
 ٩١ تخالف الثقات بالوصل  
 والارسال الخ .

صحيفة

مجلد

- ٩٣ التدليس ١٠٨ للإدراج أسباب
- ٩٥ تنبيهان: الأول قال القسطلاني ما يعرف به المدرج
- الثاني : المختلفون في قبول ١٠٩ العالی والنازل
- حديث المدلس من هم؟ ١١١ الموضوع - حكمه
- ٩٦ تنبيه : ما ذكره القسطلاني من ١١٣ ما يعرف به الوضع - المقلوب
- جواز التدليس مختص بتدليس ١١٥ تنبيه . في كيفية نقل
- الشيوخ الحديث الصحيح والضعيف
- فائدتان: الأولى يثبت التدليس بغير سند
- بمرة . الثانية : الاستدلال على ١١٦ من يحتج بروايته
- أن التدليس ليس بمحرام ١١٨ مراتب التعديل
- تسمة المدلسون على خمس مراتب ١٢٠ مراتب التجريح
- ٩٧ الشاذ والمنكر ١٢٢ سن التحمل
- ٩٩ اختلفت عبارات القدماء في إطلاق ١٢٤ الأول من أقسام التحمل :
- المنكر السماع من الشيخ -
- ١٠٠ الاعتبار والمتابعات والشواهد ١٢٥ الثاني : القراءة على الشيخ -
- والاقراد ١٣١ الثالث : الإجازة - أنواعها
- ١٠٢ تنبيه : يقل إطلاق الفردية على ١٣٤ شرط صحة الإجازة
- الفرد النسبي ١٣٥ لا يشترط القبول في الإجازة
- ١٠٣ المعلل والمضطرب ١٣٧ الرابع : المناولة
- ١٠٥ الاضطراب قد يجمع الصحة ١٣٩ لفظ الراوى بالمناولة والإجازة
- ١٠٦ المدرج - الإدراج قسمان معا أو بأحدهما فقط

صحيفة	صحيفة
١٦٥ الحان والمصحف	١٤٠ الخامس : الكتابة المجهولة
١٦٨ إصلاح اللحن والخطأ	
١٧٠ اختلاف ألفاظ الشيوخ	١٤٢ السلاس : ٥
١٧١ الزيادة في النسب وغيره	١٤٣ السابع والثامن : الوصية والوجادة
١٧٢ ابدال الرسول بالنبي والعكس	١٤٥ فائدة بمحتج للوجادة
١٧٥ فصل في السماع باسناد وقعت فيه الرواية على شيخين فأكثر	١٤٦ ضبط الحديث وكتبه
١٧٦ آداب المحدث	١٥٢ فائدة : تختص الصلاة والسلام بالانبياء استقلالا ، ويجوز على غيرهم تبعاً
١٨٩ آداب طالب الحديث	تخرج الساقط
١٩٠ الناس في طلب العلم على أقسام	١٥٥ التصحيح والتريض ، وهو التضييب
١٩٨ اختلاط الثقات .	١٥٦ ابطال الزائد
٢٠١ تنبيه : ما يقع في الصحيحين من التخريج لمن وصف بالاختلاط	١٥٨ العمل في اختلاف الروايات والاشارات بالرمز
المكثرون في رواية الحديث من الصحابة	١٦٢ الرواية بالمعنى والاختصار على بعض الحديث
٢٠٣ المكثرون من الصحابة فتوى سبعة .	











